صفحات من تاريخ مصر الحديث والمعاصر

المجتمع المصرى بين الإغتيالات السياسية والإرهاب

" دراسة فى الوثائق "



دكتور
عبد المنعم إبراهيم الجميعى
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر





صفحات من تاريخ مصر الحديث والمعاصر

المجتمع المصرى بين الاغتيالات السياسية والإرهاب

"دراسة فى الوثائق"

د./ عبد المنعم إبراهيم الجميعى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

- اغتيال الجنرال الفرنسى كليبر.
- اغتيال بطرس غالى رئيس الوزراء.
- حوادث اغتيال الانجليز فى القاهرة.
- اغتيال السردار السيرلى ستاك.
- اغتيال اللورد موين وزير الدولة البريطانى.
- اغتيال الشيخ حسن البنا.
- اغتيال أمين عثمان.
- اغتيال الرئيس السادات

القضاء فى كل أمة يعد من أعز مقدساتها، فهو الحصن الحصين الذى يحمى كل مواطن فيها حاكما أو محكوما، كما أنه سياج الحريات، ومأمن الخائفين وملاذ المظلومين.

إن اغتيال النفس البشرية التى حرم الله قتلها إلا بالحق، وإزهاق أرواح بريئة من غير ذنب يعد خرقا لحرمة القوانين السماوية والبشرية.

رقم الإيداع ٢٣١٧٤

التاريخ : ٢٥ / ١٠ / ٢٠٠٧

مقدمـــــــة:

تتصدى هذه الدراسة للاغتيالات السياسية التى حدثت بمصر وأسبابها كما تتطرق لظــاهرة الإرهاب التى لم تعد تقتصر على منطقة بعينها بل أصبحت ظاهرة عالمية وذلك بهدف التعرف على دوافعها ومسبباتها، وكيفية الخروج من هذا المأزق الذى يعرض المجتمعات إلى الوقوع فى منحنــى الخطر والاختلال، والذى يستدعى تظافر الجهود والتعاون على الصعيد الدولى من أجل مكافحته.

إن الاغتيال بكافة أنواعه وأشكاله جريمة نهى الله عنها فى كتبه المقدسة ونهت عنها جميــع القوانين الوضعية. والتعصب غالبا لا يقوم على سند منطقى أو حقيقة علمية معترف بها بل يتمسك أصحابه بآراء وأفكار غريبة لا يحيدون عنها كما أنهم لا يقتنعون بآراء ومواقف الآخرين المخالفــة لآرائهم، ومن خصائص هذا التعصب أنه متى استولى على شعب من الشعوب أحاله إلى مجموعــة من الناس تساق وفق مبدأ واحد، ونزعة واحدة، مما يفقدها فى الغالب قوة الحكم على الأمور وعلى الأشخاص والمتغيرات بشكل صحيح. كما أنه من الخطأ أن نربط بــين الاســلام والارهــاب، لأن الإسلام فى شكله السليم يدعو إلى السلام والوئام بين البشر.

ومن المعروف أن العنف يولد العنف، والتطرف فى التعصب خاصة المستتر بالدين يــؤدى إلى المزيد من التطرف وكلاهما له آثاره السيئة على المجتمــع فــى كافــة مناحيــه الاجتماعيــة والاقتصادية والسياسية خاصة وان قتل النفس التى حرمها الله إلا بالحق لا تشكل فقط اعتداء علــى حق الإنسان فى الحياة بل إلى أعمال انتقامية مماثلة ايضا ونحن لا ننكر أن التعصب احدى ســمات الانسان المشحون انفعاليا ضد جماعة ما، ولا ننكر أيضا أن التعصب لم يكن وليد هذا العصر، فقــد ظهر قبله التعصب بين البيض والسود، وبين فئات عرقية وأخرى والتعصب بين أصحاب الــديانات المختلفة، والتعصب القومى مثل محاولات هتلر غرس شعور تفرد الشعب الألمانى على الــشعوب الأخرى، ومحاولات اسرائيل اتهام أعدائها بأنهم أعداء السامية.

والتعصب غالبا لا يخدم الوطن ولا أهدافه، وإنما يخدم أصحاب المصلحة، ومن المعــروف عن الشعب المصرى رحابه الصدر وسعة العقل.

ولعل التطرف والتعصب والعنف السياسى قد انتقلت عدواه من الخارج إلى مصر خاصــة فى تاريخها الحديث والمعاصر وأنه جاء إليها ضمن أفكار مستوردة، وتنظيمات لا علاقة لها بحياتنا كمصريين ومن هنا فعلينا أن نوضح من خلال حركة التاريخ حقيقة الأمر وبواعثــه حتــى يــدرك

الجميع أين طريق الخطأ وكيف نساير طريق الصواب، ونعالج الأمور بموضوعية وفعالية خاصة وأن حركات العنف والتطرف والاغتيالات السياسية فى مجتمع ما لا تتم اعتباطا، ويصعب أن تكون بلا دوافع رغم ضيق أفقها، وإلا لما كان لها معنىً. ومن هنا فنحن نعتبر وقائع هذه الأحداث قطعة من تاريخنا تتماثل فى الخطوط والأهداف وان كانت تتباعد فى الزمان والمكان.

والجدير بالذكر أن العنف السياسى ليس فى كل المواقف موجها ضد السلطة الشرعية بل قد يكون العكس تماما فأحيانا يستهدف صالح الوطن إذا تعرض لغزو أجنبى، أو احتلال كما حدث فى الماضى عندما احتل الانجليز مصر وكان من المنطقى أن يكون صوت الرصاص هو اللغة الوحيدة التى يفهمها الأعداء، ومن المنطقى أيضا أن يقوم بعض الوطنيين المستعدون للتضحية فى سبيل استقلال بلادهم بوضع أنفسهم كقرابين على مذبح الوطن فى ظل هذه الظروف القاسية.

وإلى جانب ذلك فينبغى أن نذكر أن العنف السياسى ليس كله من تدبير أفراد بل أحيانا يكون من تدبير حكومات ترغب فى القضاء على خصومها بطريقة العنف، وليس بغريب أن نقول أن الانقلابات والثورات ما هى إلا نوع من أنواع العنف فإن نجحت وضع أصحابها فى مصاف الأبطال، وأن فشلت أصبحوا من المجرمين الخارجين على القانون.

قد يقول البعض أن العنف لا يولد إلا فى ظل أنظمة دكتاتورية ولكن أحداث العالم المتلاحقة قد أثبتت عكس ذلك فحوادث العنف السياسى لا ترتبط بمجتمع ديكتاتورى أو ديمقراطى أو بمجتمع فقير ومجتمع غنى والدليل على ذلك أن معظم حركات العنف والارهاب العصرية كانت تتوطن فى دول غنية وديمقراطية وأبرز الأدلة على ذلك أن أشهر جريمة من جرائم ستينات هذا القرن كانت جريمة اغتيال الرئيس الأمريكى "جون كنيدى" الذى تعد بلاده من أبرز دول العالم تشدقا بالديمقراطية، كما أن حوادث نيويورك وإكلاهوما يمكن إضافتهما إلى سجل العنف الدموى فى ظل الديمقراطية الأمريكية فتعصب جماعة ما من خلال انغلاق عقائدى أو مراهقة فكرية أو ضيق أفق وضآله نفس لا يفرق بين نظام بعينه أو بآخر، كما أن قيام مجموعة من المهووسين ناقصى الإدراك باغتيال انسان كل ذنبه أنه تمسك بالشرف وآمن بالعدالة، جريمة يجب معاملة من ارتكبها دون شفقة أو رحمة. وأن قيام جمعيات أو تجمعات سرية بتحريض بعض من لا يدرك المسئولية على الانتحار بطريقة مثيرة رغبة فى الشهرة أو المجد قد يؤدى إلى الحقد والفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

كما أن محاولات رفض النظام الاجتماعى للدولة، ومحاولات تغيير أسلوب الحكم بالقوة إذا لم تؤخذ بالحسم يمكن أن تؤدى إلى حروب أهلية لا يستفيد منها سوى أعداء الوطن وكم هى مأساة أن يتبارى أبناء شعب ما فى ذبح بعضه الآخر، خاصة وأن ضحاياه يمكن أن تزيد عن الضحايا التى يفقدها الوطن فى مواجهة عدو خارجي.

إن أول جريمة عنف سياسية فى تاريخ مصر الحديث تلك التى إرتكبها الشاب السورى سليمان الحلبى ضد الجنرال الفرنسى كليبر الذى أذاق المصريين الأهوال وعرضهم للكثير من الأذى.[1]

فهل يمكن اعتبار سليمان الحلبى بطلا أم إرهابيا؟

إن هذه الجريمة إذا اعتبرناها كذلك كانت ضد غاصب أجنبى لمصر، كما كانت انتقاما لما فعله كليبر بأهالى القاهرة وبمشايخ الأزهر، وتعد جزءا من حركة الكفاح ضد الاستعمار وإذا اعتبرنا أن الذى قام بها شخص مأجور دفعته روح المصلحة إلى القيام بها فهذا شئ آخر.

تنتهى الحملة الفرنسية على مصر فى عام ١٨٠١ ويصل محمد على إلى أريكة الحكم، وفى عصره تبدأ صورة اغتيال سياسى ضخم وكبير وحدث مدوى كان له أثره فى تحويل مجرى حركة التاريخ ونقصد بها مذبحة المماليك فى القلعة عام ١٨١١ تلك المذبحة التى اغتال فيها محمد على زعماء المماليك بضربة واحدة. ومعنى ذلك أن هذا العنف وهذا الاغتيال كان بتدبير من حكومة محمد على التى رغبت فى القضاء على المماليك بمعنى أن الحكومة وليس غيرها هى التى قامت بتدبير هذا الاغتيال.

وفى عصر محمد على تحدث واقعة اغتيال سياسى أخرى، وهى قيام عملاء محمد على بقتل خليل ابن المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى الذى لم يستطع محمد على الانتقام من أبيه بعد أن كتب عنه فى كتابه "عجائب الآثار فى التراجم والأخبار" واتهمه بالظلم والإفتراء فاغتال ابنه بطريقة بشعة حتى يتوقف المصريون عن الكتابة فى التاريخ.

ويأتى بعد محمد على فى الحكم حفيده عباس الأول ١٨٤٩-١٨٥٤ وكان رجلا شاذا قاسيا، يسكن جوف الصحراء، ويقتنى الوحوش الضارية، ثم مات ميته بشعة حيث قتل مخنوقا فى فراشه بيد خدمه بإيعاز من عمته الأميرة نازلى فى مؤامرة من مؤامرات القصور التى يكتنفها الأسرار.

([1]) حول تفاصيل ذلك انظر عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار الجزء الثالث، القاهرة، مطبعة بولاق.

وفى عصر الخديوى أسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩ تحدث واقعة اغتيال سياسى أخرى، فعندما تناقضت مصالح الخديوى المالية مع أخيه فى الرضاعة "اسماعيل صديق المفتش"، وأصبح حملا ثقيلا عليه وعلى الخزينة المصرية دبر له مؤامرة، وقتل مخنوقا وألقيت جثته فى النيل.[١]

وفى عصر اسماعيل أيضا، ونتيجة لتلقى الشعب المصرى للعديد من الضربات التى أودت به إلى الفقر والفاقة ظهرت العديد من الجمعيات السرية التى عملت على خلعه مثل جمعية حلوان، وجمعية مصر الفتاة، والتنظيمات التى تمت داخل الجيش، وجماعة الحزب الوطنى[٢]، وإلى جانب ذلك ظهر جمال الدين الأفغانى ودعا المصريين صراحة إلى استخدام العنف ضد مغتصبيهم،وانخرط فى سلك تلاميذه العديدين من المصريين الذين تشربوا مبادئ الحرية على يديه، وطالبوا بعزل الخديوى، بل وصل الأمر ببعضهم إلى التفكير فى قتله ولكن كان ينقصهم من يقودهم إلى ذلك.[٣]

ألم تكن هذه الأمور من محاولات أعمال العنف ضد السلطة وهل يمكننا أن نقول عنها أنها مشروعة أم غير مشروعة.

وبعد عزل اسماعيل وتولية ابنه توفيق (١٨٧٩-١٨٩٢) وقيام الثورة العرابية، ودعوة عبد الله النديم إلى عزل الخديوى علانية، وقيادة المظاهرات ضده فى الاسكندرية، ونعته باقذع النعوت "يا توفيق يا وش النملة،من قالك تعمل دى العملة" ثم اشتراكه فى مذبحة الاسكندرية،وعصيان العرابيين لأوامر الخديوى وعدم طاعته.هل كل هذه الأعمال تعد من أعمال العنف المشروعة أم لا؟[٤]

وبعد هزيمة العرابيين وظهور مصطفى كامل، ثم قيام محمد فريد بالدعوة إلى استخدام العنف ضد الانجليز وأعداء الوطن وقيامه بتأليف الجمعيات السرية فى أوربا حتى مات شريدا طريدا خارج بلاده. فهل ذلك يعد من قبل الوطنية المشروعة أم العنف غير المشروع؟[٥]

وتستمر الأمور على هذا المنوال وتصل الأحوال إلى ذروتها بقيام الشاب ابراهيم الوردانى باغتيال بطرس غالى بتهمة خيانته للوطن، وتنازله للانجليز عن مصالحه وانقسام الأمة

---

(1) عبد الرحمن الرافعى: عصر اسماعيل (جزءان)، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٤٨، واسماعيل الأيوبى: تاريخ مصر فى عهد الخديوى إسماعيل.

(2) عبد المنعم الجميعى: عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية، القاهرة، دار الكتاب الجامعى ١٩٨٠، ص ٣٠.

(3) اقترح الأفغانى على الشيخ محمد عبده القيام بقتل الخديوى اسماعيل أثناء مرور مركبته علىكوبرى قصر النيل، ولكن ذلك لم يتم لعدم وجود من يستطيع القيام بفعل ذلك: Blunt : secret History , P. 95.

(4) عبد المنعم الجميعى: الثورة العرابية، بحوث ودراسات وثائقية، القاهرة، دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٢.

(5) عبد الرحمن الرافعى: محمد فريد رمز الأخلاص والتضحية، القاهرة، النهضة المصرية.

حول ما حدث. ماذا نعد ذلك هل هو مشروع أم العكس[1]، مع العلم بأن معظم الجماهير قابلت جريمة الوردانى باعجاب شديد حتى أصبح اسمه دليلا على الوطنية والشهامة والرجولة.

ولم تتوقف الأمور على ذلك بل حدثت محاولة لاغتيال السلطان حسين كامل الذى تولى عرش مصر بأوامر من الانجليز فألقيت قنبلة عليه فى ٩ يوليو ١٩١٥ ولكنها لم تصبه.

وبعد ذلك جاء اغتيال السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى على يد أولاد عنايت، وعلى الرغم من أن هذا القتل كان كارثة لمصر بكل المقاييس خاصة وأنه تسبب فى خروج الجيش المصرى من السودان ثم استقالة سعد زغلول ودخول مصر فى متاهة دستورية فقد اعتبر البعض أن مقتل السردار كان عملا بطوليا.

ثم بدأت حوادث الاغتيالات بعد ذلك تأخذ شكلا جديدا يستوجب الاستنكار، فنتيجة للخلافات الحزبية والخصومات بين البعض حدثت بعض الاغتيالات واتسع نطاق أعمالها منها محاولة اغتيال سعيد باشا وزير الداخلية فى وزارة سعد زغلول ومحاولات اغتيال بعض الوزراء الآخرين، وفى أعقاب ذلك ظهرت جمعية اليد السوداء لاغتيال الانجليز لاجبارهم على الخروج من البلاد بعد فشل المفاوضات السلمية معهم لتحقيق ذلك ونتيجة لذلك ارتكبت العديد من الحوادث ضد البريطانيين ثم وسعت الجمعية نطاق أعمالها بقتل الشخصيات المصرية المتعاطفة مع الانجليز حيث اجتاحت البلاد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية موجه من القتل والإرهاب بدأت باغتيال "أحمد ماهر" فى فبراير ١٩٤٥ ثم اغتيال "أمين عثمان" فى الخامس من يناير ١٩٤٦. [٢]

وتنتقل عملية الاغتيال السياسى إلى يد الأخوان المسلمين وتصبح وسيلة لاغتيال خصومهم السياسيين، خاصة بعد دخولهم فى معارك مع الحكومة والقصر، فقاموا باغتيال القاضى "أحمد الخازندار" فى ٢٢ مارس ١٩٤٨ الذى اتهموه بأنه كان قاسيا فى أحكامه على بعضهم بهدف إرهاب القضاة الآخرين، كما دعوا جهارا إلى الجهاد بالسلاح واستمروا على هذا المنوال فقاموا باغتيال اللواء "سليم زكى" حكمدار العاصمة فى ٤ ديسمبر ١٩٤٨ كما قاموا باغتيال رئيس الوزراء "النقراشى" فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨، وكان رد الحكومة عليهم اغتيال الشيخ "حسن البنا" مرشدهم على يد البوليس السرى فى ١٢ فبراير ١٩٤٩ يضاف إلى ذلك حدوث محاولات أخرى من أشخاص

---

(1) عبد المنعم الجميعى: الخديو عباس الثانى والحزب الوطنى، القاهرة، دار الكتاب الجامعى.

(2) دار القضاء العالى: قضية اغتيال أمين عثمان، وعبد المنعم الجميعى: اغتيال أمين عثمان ودلالاته السياسية، المجلة التاريخية المصرية، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، ص ٥٠٧ ـ ٥٥١.

مجهولين لاغتيال النحاس ونسف داره في جاردن سيتي وحدوث انفجارات عديدة أمام بعض المحال التجارية ودور السينما وغيرها من الأماكن المملوكة لأجانب ثم حدوث حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢.

واستمرت الأمور على هذا المنوال حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ومن المعروف تاريخيا أن الضباط الأحرار قبل الثورة فكروا فى أسلوب الاغتيال السياسى كوسيلة لتخلصهم من معارضيهم من أعوان الملك والاستعمار ويعترف جمال عبد الناصر أنه شارك فى احدى هذه العمليات، ولكنه اكتشف فى النهاية عدم جدواها خاصة بعد أن أخطأوا الضحية وقتلوا بدلا منها. (١)

وخلال عصر عبد الناصر تم اغتيال الملك السابق فاروق فى روما يوم ١٩٦٥/٣/١٨ حيث أوفد صلاح نصر مدير المخابرات العامة أحد أعوانه إلى روما وقابل المطربة الايطالية "ايرما كابيتشي" التى كانت على علاقة بالملك والتى وافقت على القيام بمهمة اغتياله بأن تأخذ منه حبه من قرص سم الاكونتين لكى تضعها فى كأس الشمبانيا الذى يشرب منه فاروق اثناء العشاء مقابل مليون دولار، وقد تمت الصفقة بنجاح(٢)، وبعد ذلك توقفت الاغتيالات السياسية من جانب الأفراد الى حد كبير، واستمرت الأمور على هذا المنوال حتى جاء عصر السادات فاغتيل الشيخ "محمد الذهبى" وزير الأوقاف الأسبق ثم جاء حادث المنصة فى السادس من أكتوبر ١٩٨١ والذى يعد من أفظع جرائم العنف السياسى فقد اغتيل "الرئيس السادات" فى يوم احتفاله بمرور ثمانى سنوات على انتصار أكتوبر، واعقبه اغتيال الدكتور "رفعت المحجوب" رئيس مجلس الشعب فى ١٢ أكتوبر ١٩٩٠ أمام فندق سمير أميس أشهر فنادق القاهرة على أيدى الجماعات المتطرفة حيث أطلقت عليه ثمانى رصاصات أودت بحياته(٣)، ثم اغتيال فرج فوده المفكر التنويرى هذا إلى جانب محاولة اغتيال الكاتب الصحفى مكرم محمد أحمد، ونجيب محفوظ الأديب العالمى.

وهكذا يتضح أن الاغتيال السياسى فى مصر بدأ عملا من أعمال الوطنية ثم تحول إلى جريمة لتصفية حسابات سياسية والتخلص من الخصوم السياسيين(٤)، وأن كل محاولات العنف السياسى على مدى تاريخ مصر الحديث لم تغير نظاما من النظم خاصة وأن التصفية الجسدية

---

(١) حاول عبد الناصر اغتيال حسين سرى عامر رجل الملك وفشلت المحاولة للتفاصيل انظر دار القضاء العالى. قصة حسين سرى عامر، وانظر أيضا كتابنا: الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب.

(٢) محمد شلبى. حسن البنا، القاهرة مكتبة التراث الاسلامى، ص ٩٥-٩٦.

(٣) للتفاصيل انظر عمرو خفاجى: ملف عبد الحليم موسى من اغتيال رفعت المحجوب إلى وساطة الشيخ الشعراوى.

(٤) للأستاذ سعد الدين وهبه مقالا طيبا فى هذا الموضوع بالأهرام بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٩.

محدودة القيمة، وأن تغير الأفكار إلى الطريق السليم لا تتم بالعنف . وأن العقل أقوى من البندقية أو السيف، والفكر سيد القوة، والجريمة التى تستهدف إنسانا صالحا هى بمثابة هدم وتخريب ومرتكبوها مجرمون فى حق الوطن والإنسانية.

ومن هنا فنحن لا نتفق مع الأسلوب الذى يتبعه معظم المتطرفين أو أصحاب الحماس الزائد فى استخدام العنف والتصفية الجسدية كوسيلة لتحقيق هدف ما ولكننا ندعو إلى أسلوب الحوار بين أصحاب الاتجاهات المختلفة والاستفادة من تجارب التاريخ فى ذلك خاصة وأن التاريخ نافذة تطل منه الشعوب على مستقبلها، وكلما وضحت الحقيقة التاريخية كلما نجح المواطن فى كشف ذاته، ومعرفة طريقه، والانطلاق لبناء حاضره ومستقبله.

وبالنسبة لموضوعات هذه الدراسة فقد تم تقسيمها إلى عدة فصول شملت أبرز ما حدث فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر من اغتيالات وأعمال عنف وإرهاب منذ اغتيال القائد الفرنسى كليبر فى يونيو عام ١٨٠٠ إلى حادث المنصة واغتيال الرئيس السادات فى السادس من أكتوبر ١٩٨١.

وبالنسبة لمنهج دراسة هذا الموضوع الشائك فيعتمد على الأسلوب العلمى الذى يحاول تلمس الحقائق بعيدا عن الغلو أو الإثارة، كما يعتمد على المصادر الأصلية خاصة الوثائق لتبيان الحقيقة، وإظهار أسباب العنف السياسى ومنطلقاته، ورد كل حدث إلى ظروفه التى أحاطت به والحكم عليه من خلال مقاييس العصر الذى وقع فيه .

والله الموفق،،،،

د. عبد المنعم الجميعى
القاهرة – المهندسين
أكتوبر ٢٠٠٧



الفصل الأول

اغتيال الجنرال الفرنسى كليبر

يونيو ١٨٠٠

يعد اغتيال الجنرال كليبر على يد سليمان الحلبى أولى قضايا الاغتيالات السياسية فى تاريخ مصر الحديث، وقبل أن نتطرق إلى القبض على القاتل سليمان الحلبى، وطريقة محاكمته ينبغى أن نلقى الضوء على شخصية هذا الشاب الوافد من الشام إلى مصر، والذى ارتكب هذه الجريمة دون أن يشاركه فى التخطيط لها أى شخص آخر .

أنه سليمان بن محمد أمين (١٧٧٧- ١٨٠٠) له من العمر ٢٤ سنة، سورى الأصل. ولد ونشأ فى حلب، وأقام فى القاهرة ثلاث سنوات بهدف تلقى العلم فى الأزهر ثم غادر مصر، وعاد إلى حلب للالتحاق بأحد الجوامع كقارئ للقرآن الكريم وهناك قابل بعض الأغوات العثمانيين الذين كلفوه بقتل القائد الفرنسى جان بابتسيت كليبر Jean Baptist Kleber فعاد إلى مصر فى ١٤ من مايو ١٨٠٠. وقبل أن نتطرق إلى وقائع الجريمة يطرح سؤال نفسه وهو هل كان دافع سليمان فى قتل كليبر له أهداف وطنية أو دينية أم أن هناك أسباب أخرى.

الواقع أن دوافع سليمان فى تنفيذ جريمته رغم حماسه الدينى لم تكن بهدف وطنى أو دينى محض، وإنما كان دافعه تخليص والده الحاج "محمد أمين" تاجر الزبد والسمن فى مدينة حلب من اضطهاد "ابراهيم باشا" التركى حاكم حلب نظرا لأن هذا الحاكم فرض عليه غرامة كبيرة. وكان قد وعده "أحمد أغا" رئيس فرقة الانكشارية بحلب بتخليص والده من هذه الغرامة، كما وعده "يسن أغا" حاكم غزة برفع الاضطهاد عن أبيه، وان يشمله هو بحمايته فى جميع المناسبات إذا قام باغتيال قائد الجيش الفرنسى، الذى هزم الصدر الأعظم "يوسف باشا" فى ساحة هليوبوليس(١)، وزوده بالتعليمات المناسبة واعطاه اربعين قرشا تركيا لمصاريف سفره(٢)، ومعنى ذلك أن ما حدث يمكن تصنيفه بأنه

---

(1) الياس الأيوبى: تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل، جـ١، القاهرة، مطبعة دار الكتب ١٩٢٣، ص ١٤٥.
(2) مجلة كلية الأداب جامعة فاروق الأول، المجلد الخامس ١٩٤٩، قضية سليمان الحلبى.

جريمة اغتيال قام بها مأجور دفعته إلى فعلته روح المصلحة وليس تعصبا لدين أو لوطن كما ورد في كثير من الكتابات. [١]

ويوضح ذلك أن سليمان الحلبي بعد أن اتم فعلته قام خلال التحقيق معه بتوريط بعض زملائه الذين كان قد بين لهم نواياه في قتل "كليبر"، هذا إلى جانب صياحه أثناء تنفيذ الحكم عليه، واستغاثاته وتفوهه بكلمات غير مفهومة وكأنه يطلب النجاة[٢]، وامساكه بالجلاد يبعده عن نفسه تارة، ويسأله العفو والرحمة تارة أخرى. وهذا لا يفعله صاحب مبدأ أو عقيدة، وإنما يدل على ضعف العزيمة، وعدم القدرة على ضبط النفس، وعلى شعوره بارتكاب خطا مما يبعد فكره إلصاق قيامه بمهمة وطنية أو دينية كان يمكن عن طريقها الصمود، وتذكرنا واقعة تاريخية مماثلة مر عليها حوالى ثلاثة قرون قبل مقتل كليبر بالفرق البين بين موقف رجل يدافع عن بلاده وهو "طومان باى" الذى قاوم الغزو العثماني لمصر ولم يهتز أو يفزع أو يستسلم أثناء تنفيذ حكم الإعدام فيه بل ظل صامدا، وطلب من الناس أثناء ذهابه إلى المشنقة أن يقرعوا عليه الفاتحة ثلاث مرات، ثم قرأ هو الفاتحة ثلاث مرات. وقرأت الناس معه ثم قال للمشاعلي أعمل شغلك. فلما شنق وطلعت روحه صرخت عليه الناس صرخة عظيمة، وكثر عليه الحزن والأسف. [٣]

أما سليمان الحلبي فلم يكن يمثل هذه الشجاعة، كما أنه لم يمتلك عطف الناس، ولم يحزن عليه أحد، بل وصل الأمر بالجبرتي إن وصفه بأنه رجل "أفاقي أهوج".[٤]

قد يقول البعض أن أوجه الشبه بين "طومان بأى" و"سليمان الحلبى" بعيدة فالأول كان قائدا عسكريا بينما سليمان كان مدنيا. أقول أن التاريخ يذكرنا بالعديد من الوطنيين المدنيين لم يجزع أو يستنجد مثلما فعل سليمان عندما ذهب إلى ساحة الاعدام، وأن الانسان الذى يدافع عن دين أو وطن يتمسك دائما برباطة الجأش والقدرة على التحكم في النفس طالما ظل مقتنعا أنه يدافع عن قضية عادلة يستشهد في سبيلها.

---

(١) انظر على سبيل المثال : أمين سعيد: تاريخ مصر السياسى حتى الحملة الفرنسية ، ص ٣٤، والرافعى: مصر المجاهدة ، جـ٤، ص ١٣٧ ومصطفى رمضان: دور الأزهر فى الحياة المصرية ابان الحملة الفرنسية، ص ٢٢٠، ومحمود الشرقاوى: الجبرتى وكفاح الشعب، ص ص ١٢٤- ١٢٨، وجلال كشك: ودخلت الخيل الأزهر، ص ص ٣٧٥- ٣٨٣.

(٢) شاوربيم: المرجع السابق، جـ٣، ص ٢٦٤.

(٣) ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الزهور، جـ٢، ص ١١٥.

(٤) الجبرتي: المصدر السابق، جـ٣، ص ١٢٢.

كيفية حدوث الجريمة:

بعد أو وصل سليمان إلى القاهرة، واتخذ مقامه فى الجامع الأزهر كاشف أربعة من مقرئ القرآن من طلاب الأزهر مولودين مثله فى بلاد الشام- وكان على سابق معرفة بهم - بما عزم عليه من قتل قائد الفرنسيس وهم "محمد الغزى"، و"السيد أحمد الوالى"، و"عبد الله الغزى"، و"عبد القادر الغزى". (١)

وخلال ذلك أخذ سليمان يتربص لضحيته، فعبر النيل إلى الجيزة - التى كان "كليبر" يقيم فيها مؤقتا ريثما يتم إصلاح قصره بسراى محمد بك الألفى بالأزبكية (٢)- بهدف تتبع خطوات "كليبر" وهناك عرف بساعات وجوده فى داره بالأزبكية، فعبر النيل مرة أخرى على هيئة سائل واتجه إلى الروضة وظل يتتبع الأمر حتى علم بموعد نزول كليبر إلى بستانة للمشى كعادته كل يوم. وتمكن سليمان من دخول البستان والاختباء بين الأشجار وهو يحمل خنجرا أخفاه فى سرواله دون أن يشعر به أحد من الحراس وهناك وجد "كليبر" بصحبه "بروتان" Protaian المهندس المعمارى وعضو لجنة العلوم والفنون لتفقد أعمال بعض الترميمات والاصلاحات، فاقترب منه وكانه يريد أن يستجديه أو يتوسل إليه.

فأشار عليه "كليبر" بالرجوع وقال له "مافيش" وكررها فلم يرجع، وأوهمه أن له حاجة وهو مضطر فى تقديمها إليه، فلما دنا منه مد إليه يده اليسار وكأنه يريد تقبيل يده فمد إليه الآخر يده، فقبض عليها، وضربة بخنجر كان قد أعده فى يده اليمنى أربع ضربات متوالية حتى مزق بطنه، وظهرت أمعاؤه، وسقط على الأرض صارخا تحت ضربات الجانى ومستغيثا بجنوده وعبثا حاول المهندس "بروتان" انقاذ الجنرال فلم تنفعه شجاعته، ولم ينفعه عصاه التى حاول بها أبعاد سليمان عن ضحيته، وأصيب هو الأخر بستة جروح قضت على مقاومته. (٣)

القبض على الجانى ومحاكمته:

وبعد أن انتهى "سليمان الحلبى" من جريمته، وانزوى عن الأنظار جد الفرنسيون فى البحث عن الجانى بشكل جنونى وصفه المؤرخ "عبد الرحمن الجبرتى" فأوضح بأنه قد حدثت هوجة عظيمة من الناس وانزعاج والناس لا تدرى بما حدث حتى دقت طبول الفرنسيين من المعسكر

([1]) بات سليمان عند معلمه مصطفى افندى البروسه لى استاذ الخط الشهير بالحى الحسينى وكان شيخ كبير يبلغ الثمانين من العمر، ولكنه لم يبلغه بنواياه.

([2]) صار هذا القصر فيما بعد لوكاندة شبرد التى احرقت فى ٢٦ يناير ١٩٥٢.

([3]) الرافعى: تاريخ الحركة القومية، مرجع سابق، ص ص ١٨٥- ١٨٨.

وانتشرت شائعة عن مصرع سارى عسكر الفرنساوية الجنرال "كليبر" وعلى الأثر اندفع الفرنسيون كما المهابيل يضربون بالسيوف كل من يصادفهم ظانين ان ما جرى كان بتدبير أهل القاهرة، ولم يتمكن الجنود من ضبط الجانى إلا بعد أن قامت جارية سوداء كانت قد شاهدت ما وقع من شباك بمنزل سيدها المطل على بستان منزل "كليبر". وقد رأت القاتل عندما اختفى وراء حائط متهدم فى الحديقة الملاصقة لدار القيادة الفرنسية فصاحت على الجند الذين كانوا يبحثون عنه، ودلتهم على مكانه. (١)

وكانت دلائل الجريمة ظاهرة فى المكان الذى قبض عليه فيه،فالحائط الذى كان مختفيا وراءه كان به آثار دماء، كما أن ملابسه كانت هى الأخرى ملوثة بالدم، يضاف إلى ذلك أن آلة القتل (الخنجر) التى استخدمها القاتل فى جريمته قد عثر عليها مخضبة بدماء القتيل فى الحديقة نفسها، كما عثر على بعض أشمال تتعلق بالمتهم(٢)، منها جزء من عمامته التى تمزقت أثناء محاولات المهندس "بروتان" الذى كان مرافقا لكليبر – تعقب الجانى، ومنها قطعة قماش مصبوغة باللون الأخضر وهى من لباس القاتل. (٣)

وبعد التحقيق مع "سليمان" وسؤاله عن أصله وسبب فعلته أنكر فى بداية الأمر ثم اعترف بأنه تربص بكليبر، وأنه كان مصمما على قتله، وأنه حضر إلى مصر من أجل ذلك كما أرشد عن زملاء له مجاورين فى الأزهر وانهم يعلمون بالموضوع. ومع ذلك لم يتعجل الفرنسيون فى قتله(٤)، أو قتل من أخبر عنهم رغم إقراره بجريمته بعد ضربه بالعصا وتعذيبه عذابا إليما(٥)، بل أصدر الجنرال مينو – الذى تولى قيادة الجيش الفرنسى بعد مقتل كليبر– أصدر أمرا بتشكيل محكمة عسكرية من تسعة أعضاء لمحاكمة القتلة، فرتبوا محاكمة على طريقتهم فى أخذ القصاص(٦)، واحضروا القاتل، وكرروا عليه السؤال والاستفهام مرة بالقول ومرة بالعقوبة فى محاولة منهم لمعرفة شركائه فى الجريمة(٧)، وكان التحقيق فى القضية يتجه فى أحيان كثيرة إلى ذكر الشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الجامع الأزهر، وإلى اصطياد القرائن أو الأقوال التى تثبت علمه أو علم غيره

---

(١) شاروبيم: المرجع السابق، جـ٣، ص ٢٦٣.
(٢) مجلة كلية الآداب جامعة فاروق الأول : قضية سليمان الحلبى.
(٣) شاروبيم: المرجع السابق، جـ٣، ص ٢٦٣.
(٤) الرافعى: المرجع السابق، جـ٢، ص ١٨٢.
(٥) الجبرتى: عجائب الاثار، جـ٣، ص ١٢٤، واسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار، جـ٢، ص ٢١٥.
(٦) نفسه، جـ٣، ص ١٢٢.
(٧) كريستوفر هيرولد: بونابرت فى مصر، ص ٥٠١.

من العلماء بنية القاتل كما ندبت المحكمة الجنرال "رينيه" والقوميسر"[1]، سارتلون لجمـــع البيانـــات للوصول إلى معرفة المتهمين.

وقد عقدت المحكمة أولى جلساتها فى ١٥ يونيو ١٨٠٠ م – وكانت ســرية – وطلبــت مـــن الجناة أن يوكلوا محامين للدفاع عنهم. ولما أوضحوا أنهم لا يعرفون أحد من المحامين اضـــطرت المحكمة إلى ندب المترجم "لوماكا" للتحدث باسمهم. [2]

وفى ١٦ يونيو انعقدت المحكمة بصورة علنية، واستمعت إلى مرافعة المدعى العمومى الذى طالب بتوقيع أقصى العقوبة على القاتل وشركائه. وقامت المحكمة باستجواب الشهود الذين قـــرروا بأن القاتل كان يتتبع خطوات الجنرال "كليبر" منذ عدة ايام، وأنهم عثروا على القاتـــل مختبئـــا فـــى الحديقة وقد دفن فيها الخنجر الذى استعمله فى القتل. كما انتقل المحقق بعد ذلك إلى دار المهنـــدس "بروتان Protain الذى كان مرافقا للجنرال "كليبر" وقت حدوث الجريمة.

وقد استطاع "بروتان" التعرف على القاتل من بين جماعة من العمال وضع بينهم للتأكد مـــن صحة كلامه، كما اقر برؤيته للقاتل أثناء طعنه "كليبر" وانه – أى بروتان – أصيب بعـــدة طعنـــات اثناء دفاعه عن الجنرال. لذلك اضطر إلى ملازمة الفراش.

وفى أعقاب ذلك تم احضار القاتل ومن أخبر عنهم "وسألوهم على انفرادهم ومجتمعـــين"[3]، فكرر "سليمان" اعترافاته السابقة بأنه قتل "كليبر" عامدا متعمدا. ولم يكتف المحقق بذلك بـــل أمـــر بمواجهة "سليمان" بالأزهريين الثلاثة المقبوض عليهم واستجوبهم، وكان الضرب مصير كـــل مـــن يتباطأ فى الاعتراف أو ينكر التهمة.

وبعد انتهاء المحاكمة أعيد المتهمون إلى السجن، وصدرت الأوامر باخلاء قاعة الجلسة من الحاضرين، وخلا القضاة للمداولة وتدوين كل الاجراءات من أوراق ذكروا فيها صـــورة الواقعـــة وكيفيتها، وطبعوا منها نسخا كثيرة باللغات الفرنسية، والتركية، والعربية. [4]

---

(1) بمعنى المندوب.
(2) الرافعى: المرجع السابق، جـ٢، ص ١٨٨.
(3) الجبرتى: المصدر السابق، جـ٣، ص ١٢٢.
(4) نفســـه.

وانتهى الأمر بصدور الحكم بإحراق يد "سليمان" اليمنى التى استعملها فى جريمته، ثم تحريقه وإعدامه على الخازوق[١]، وترك جثته فى العراء لتنهشها الطيور الجارحة بحجة أن هذه الطريقة كانت الأسلوب المتبع لمعاقبة المتهمين فى مصر فى ذلك الوقت - والتى تتناسب مع شخصية المجنى عليه[٢]. كما صدرت الأوامر بأن يتم تنفيذ الحكم على هضبة القلعة التى فيها المجمع العلمى[٣]، فى تمام الحادية عشر من صباح يوم ٢٨ من ابريل ١٨٠٠.

وإلى جانب ذلك فقد صدر الحكم على الأزهريين الأربعة الذين أبلغ عنهم سليمان بقطع رؤوسهم، وإحراق جثثهم فى موقد يقام لهذا الغرض فى نفس المكان، ورفعت رؤسهم على نبابيت ليطاف بها فى شوارع القاهرة جزاء لهم على عدم إبلاغهم السلطات الفرنسية بما سمعوه أو عرفوه من نوايا "سليمان الحلبى" ولم يقوموا بالإبلاغ عنها.

ولما كان أحد هؤلاء وهو "عبد القادر الغزى" قد تمكن من الفرار فقد حكم عليه غيابيا مع مصادرة أمواله، وأخذ جميع ممتلكاته لخزينة الجيش. أما بالنسبة لمصطفى أفندى البروسة لى[٤]، الذى بات عنده "سليمان" قبل الحادث فقد ثبت من التحقيق أنه كان يجهل نية القاتل، وعزمه على اغتيال "كليبر" لذلك فقد تم اخلاء سبيله. [٥]

وقد اتفق على أن يطبع من ذلك الحكم خمسمائة نسخة باللغات التركية، والعربية، والفرنسية لتعليقها على أبواب المحلات، وفى الأماكن العامة.

وبعد دفن الجنرال "كليبر" فى احتفال ضخم[٦] نفذ حكم الإعدام فى المتهمين الثلاثة علنا أمام الجنود الفرنسيين والأهالى[٧]، عند تل العقارب فقطعت رؤسهم، ثم اعدم "سليمان" على الخازوق بعد ذلك. [٨]

([1])كان الاعدام بواسطة الخازوق يتم باستخدام عمود حديدى يتم تسخينه بالنار حتى يتوهج من شدة الاحمرار، ثم يقوم الجلاد باجلاس المتهم على الطرف المدبب فيتغلغل فى جسمه من فتحه الشرج بفعل السخونة حتى يصل العمود إلى أمعاء المذنب فيمزقها.

(5)Recueil des Pieces relatives a la procedure et au Jugement de solyman el Halaby, assassin du General en chef Kleber et traduction turke des pieces, Au Caire, an VIII.

([3])هى طابية قاسم بك بالناصرية، ويسميها الفرنسيون طابية المجمع العلمى بينما يسميها المصريون تل العقارب.

([4])نسبة إلى بروسه من بلاد الأناضول.

([5])للتفاصيل انظر الجبرتى: مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، ص ٦٨ ومحمد فؤاد شكرى: عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر، ص ٢٢٦.

([6])دفن كليبر بالمعسكر الكائن بمزرعة ابراهيم بك ثم نقل جثمانه فى عام ١٨١٨ إلى فرنسا حيث انشئ له ضريح بمسقط رأسه فى ستراسبورج بميدان الجيش.

([7])الجبرتى: عجائب الآثار، جـ٣، ص ١٣٨.

([8])الرافعى: مرجع سابق، جـ٢، ص ١٩١.

والسؤال هو إذا كان سليمان قد تم إعدامه طبقا للقوانين الجنائية التى تنص على أن كل من قتل نفسا عمدا مع سبق الإصرار على ذلك أو الترصد يعاقب بالاعدام وهذا ما ينطبق عليه[1]، فان اعدام المتهمين الثلاثة الذين عرفوا بنية سليمان، ولم يبلغوا السلطات الفرنسية كان به بعض الشطط خاصة وأنهم كانوا قد نهوه عن فعل ذلك.

كما أنهم لم يشاركوه فى التخطيط للجريمة أو تنفيذها كما ذكر "سليمان" نفسه يضاف إلى ذلك أن قانون العقوبات يخير القاضى فى مثل هذه الحالات بين الاعدام والاشغال الشاقة، ويجوز له أيضا النزول بالعقوبة الأخيرة كما يحدث أحيانا وفقا للقوانين الحديثة إلى عقوبة السجن[2]، ولكن القسوة التى لا مبرر لها سوى روح التشفى أطاحت بكل ما عرفه الفرنسيون من كتابات "روسو"، ومن مبادئ الثورة الفرنسية فلم تكن العدالة شعارهم أو هدفهم خلال هذه المحاكمة. علما بأن هذه لم تكن المرة الأولى التى قام بها الفرنسيون بذلك فقد سبق لهم أن حاكموا "محمد كريم" وأعدموه رميا بالرصاص فى ٦ سبتمبر ١٧٩٨ ثم قطعوا راسه ورفعوها على نبوت، وطافوا بها فى جهات الرميلة والمنادى يقول هذا جزاء من يخالف الفرنسيس"[3]، مما يوضح أن محاكمتهم سواء اتسمت بالاجراءات الشكلية أو لم تتسم فإنها كانت تمثل سلطة المعتدين، وقوة الغاصبين.

وبالنسبة لاصرار الفرنسيين على تعيين أحد المحامين للدفاع عن المتهمين، واختيار المترجم "لوماكا" لهذه المهمة فإن هذا المحامى كما يظهر من نص المحاكمة لم يدافع عنهم ولم يطالب بتخفيف العقوبة عليهم أو يشكك فى بعض الاجراءات كما يحدث عادة فى مثل هذه الأمور.

ومما سبق يتضح لنا أن اعجاب الجبرتى بتلك المحاكمة كان له ما يبرره فقط من ناحية القرائن الشكلية والاجرائية مثل طلب اثبات التهمة على المتهم مهما كانت واضحة، ومثل طلب ندب محامين للدفاع عن المتهمين، والاستماع إلى وجهة نظر الخصوم، وعدم التسرع فى تنفيذ الأحكام إلا بعد استكمال التحقيقات خاصة وأن الجبرتى رأى صورة مختلفة عما يفعله العثمانيون الذين كانوا يقتلون الناس بالشبهة.

أما عن جوهر المحاكمة فلم يختلف عن الاجراءات الظالمة التى كانت سائدة فى مصر فى تلك الفترة، والتى لم تكن تعرف مثل هذه الاجراءات الشكلية فانتزاع الاعترافات قسرا من المتهمين

([1]) تنص المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات المصرى على ذلك.

([2]) تنص المادة ١٧ عقوبات من القانون المصرى على ذلك انظر:

طارق سرور: قانون العقوبات (جرائم الاعتداء على الأشخاص) القاهرة، النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص ٦٠-٦١.

([3]) عبد الرحمن الرافعى: تاريخ الحركة القومية، وتطور نظام الحكم فى مصر، جـ١، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٤٨، ص ١٦٣.

بعد تعذيبهم على يد Barthelemy "برتلمى الرومـــى"[1]، المعـــروف بـــشدة تعذيبــه للمـــصريين والأساليب البشعة فى تنفيذ الأحكام هى نفس الأساليب التى اتبعها المماليك ضد خصومهم.

هذا إلى جانب رغبة المحققين الفرنسيين فى توريط علماء الأزهر خاصة "الشيخ الشرقاوى" شيخ الجامع أثناء استجوابهم للمتهمين مما يؤكد أن روح الانتقام كانت واضحة فى نفوس الفرنسيين وان الاجراءات التى اتخذوها وان كانت قد اتسمت بمسحة من العدالة فان الغرض منها لـــم يكـــن انصاف المتهمين بقدر ما هو الكشف عن شركائهم فى الجريمة.

حقيقة أن شخصية المجنى عليه، والظروف التى وقعت فيها الجريمة والنتائج التى ترتبـــت عليها لو كان قد حدث مثلها لأحد من حكام المماليك أو لاتباعهم فى ذلك الوقـــت لكانـــت العواقـــب بالنسبة للمصريين أكثر وخامة وربما قتل على أثرها المئات، ومع ذلك فمثل هذا الشئ كان يمكن ان يحدث لو لم يقبض على سليمان الحلبى، فقد هدد الفرنسيون بعد وقوع الجريمة، وقبل القبض علـــى سليمان هددوا بالانتقام وتوعدوا باحراق القاهرة، وبقتل سكانها عن آخرهم إذا لم يعثروا على الجانى واتخذوا من أجل ذلك اجراءات صارمة، فحاصروا المدينـــة وأعـــدوا المـــدافع لاســـتخدامها عنـــد الضرورة حتى سرى الرعب والجزع بين الناس، ولاذوا بالفرار. ولم ينقذ الأهالى من ذلك الموقف الحرج سوى القبض على القاتل، يضاف إلى ذلك أن التمثيل بجثث المتهمين بعد قتلهم، وترك جثـــة سليمان فى العراء حتى تنبشها الطيور الجارحة[2]، ورفع رؤوس باقى القتلى على بيوتهم كى تـــرى للناظرين وتكون عبرة لمن يحاول تكرار ما حدث. كل ذلك يعنى أن الفرنسيين قد تناسوا الحضارة الأوربية التى كانوا يتشدقون بعدالتها وحفاظها على كرامة الانسان كما يعنى أن الاجراءات الشكلية التى اتخذت خلال المحاكمة إذا قارناها بما كان متبعا فى مصر فى ذلك الوقت يمكن أن تعـــد فـــى صالح الفرنسيين اما من الناحية الفعلية فالفرق ليس بكبير وربما كان اعجاب الجبرتـــى أو غيـــره بالمحاكمة أن ما رآه يعد من الأمور الجديدة على الشرقيين مثل اتاحـــة الفرصـــة لمـــتهم اعتـــرف

([1]) يونانى الأصل اسماه الجبرتى برطلمين الرومى، واطلق عليه العامة فرط الرمان وهو كما يذكر الجبرتى من أسافل الأروام العسكرية القاطنين بمصر، كان مشهورا بالقسوة والفظاعة والرغبة فى المشاجرات حتى يبرز قوته، وكان سكان القاهرة يتقون شره، ولما احتل الفرنسيون مصر عرض خدماته عليهم فعينوه وكيلا لمحافظة القاهرة (كتخدا مستحفظان) فكانت له سطوة كبيرة فى عهدهم لدرجة أن ضج الناس من شروره وخاصة وأنه كان يهوى عملية القتل الجماعى للمماليك والمصريين على السواء. وكان يطوف شوارع القاهرة والسيف مسلول فى يده يقتل به من يشاء.

للتفاصيل انظر: عبد العزيز الشناوى: صور من دور الأزهر فى مقاومة الاحتلال الفرنسى، القاهرة، ١٩٧١، ص ٨٦-٩٠.

([2]) بعد اعدام سليمان قطع الفرنسيون راسه ثم ارسلوها إلى مدرسة الطب فى باريس لتشريحها، واحتفظوا بالخنجر الذى قتل به كليبر فى متحف مدينة كاركاسون مسقط رأس كليبر.

بجريمته ان يحاكم محاكمة قانونية تطبق فيها مقاييس العدل بدلا من ان يعدم فورا هذا في الوقت الذى كان يرى فيه فوضى الحكم المملوكى العثمانى الذى لم يقم لدماء الأبرياء وزنا.

وإلى جانب ذلك فإن تمسك البعض بوطنية "سليمان الحلبى"، والادعاء بأنه الفتى الشهيد الذى قدم من حلب الشهباء لقتل الطاغية "كليبر"، وبأنه رمز البطولة والفداء والدليل الناصع على أواصر الإخاء والوفاء بين أبناء العروبة الأبرار وبأنه وضع روحه على كفيه، وقطع البرارى أياما إلى أن وصل إلى مكان الداء فاستأصله من جذوره حتى تتحدث به العرب فى كل الأزمان كل ذلك عار تماما عن الصحة، ويكون على حساب الحقيقة والعدالة فسليمان الحلبى ارتدى رداء الوطنية بغير حق، ونضال الشعب المصرى ضد الفرنسيين ليس فى حاجة إلى الادعاء ببطولة "سليمان الحلبى" أو غيره فقد استشهد منهم الكثيرون خلال ثورتى القاهرة الأولى والثانية، كما أنهم قاموا بقتل بعض القادة الفرنسيين خلال ثورتهم امثال "ديبوى" قومندان القاهرة، والكولونيل "سلكوسكى" ياور "بونابرت" مما يعد أبلغ دليل على وطنيتهم فى مواجهة الغازى لبلادهم لذلك فهم ليسوا فى حاجة إلى نسج بطولات خيالية طالما ان ذلك يتنافى مع الحقيقة والواقع.

فأبناء مصر وأن لم يكونوا هم الذين اغتالوا "الجنرال كليبر" بالذات فقد حاربوا الفرنسيين وجها لوجه، وقتلوا في ميادين القتال وخلال ثوراتهم ضدهم عددا من خيرة قوادهم واهلكوا من العساكر الفرنسية ما ينوف عن الثلاثة آلاف ما عدا الذين اهلكوهم خفيه في المنازل.

وبعد فهذه صفحة قديمة العهد من تاريخ مصر الحديث أردنا أن نكشف خباياها لمحبي الحقيقة اينما كانوا.



سليمان الحلبى يطعن كليبر الطعنة القاتلة

الملاحق

قضيـــــة محاكمة سليمان الحلبى

(قاتل الجنرال كليبر وشركائه فى الجريمة)

مترجمة الى العربية عن كتاب Tab. de l'Egypte المطبوع فى باريس سنة ١٨٠٣
لمؤلفه A. G..... D

(مشفوعة ببعض التعليقات والتحقيقات)

محضر الاستجواب الأول

فى يوم تاريخه ٢٥ شهر بريريال Prairial (يونية) للعام الثامن من الجمهورية الفرنسية بمنزل قائد الفرقة داماس Damas الرئيس العام لاركان الحرب استحضر بواسطة احد ضباط الصف من قوة الادلاء ، رجل من أهل القطر منسوب اليه أنه قتل القائد العام كليبر ، وقد تعرف على هـذا المتهم المـواطن الفرنسى بروتان Protain المهندس الذى كان برفقة الجنرال وقت جناية القتل المذكورة والذى قد أصيب هو الآخر بعدة طعنات من خنجر ، كما أن المتهم المذكور قد لوحظ متتبعاً الجنرال من نقطة الجيزة ثم وجد مختبئاً فى الحديقة التى ارتكبت فيها الجناية وهى الحديقة التى وجد فيها أيضا (بنفس الموضع الذى اعتقل فيه المتهم) الخنجر الذى طعن به القائد وجملة أعمال تعلق المتهم .

وفى الحال شرع فى استجوابه بمعرفة قائد الفرقة مينـو Général de Division Menou وهو أقدم القواد ومتولى القيادة فى القاهرة ، وقد حصل الاستجواب على يد المواطن براسيفيك Bracewick السكرتير الأول والمترجم باركان الحرب وصار تدوينه كما يأتى بمعرفة قوميسير الأوامر سارتلون Sartelon المعين لهذه المأمورية من قبل الجنرال مينو وقد سئل المتهم عن اسمه وعمره ومحل سكنه وصناعته فاجاب بأن اسمه سليمان من أهالى الشام وعمره ٢٤ سنة وصناعته كاتب عربى وسكنه كان قبلا فى حلب .

Galland Antoine , T,ablea de L` Egypte pendant le Se`Jour de l` armee Francaise, avec la position et la distance reciproque des principaux lieux de l` Egypt , un coup d` oeil sur l` economic politique de ce pays , quelques de`tails sur ses antiquites` et la procedure exacte de Soleyman , assassin du g`eeneral kleber. Paris , 1803 2 vols.

مجلة كلية الآداب : جامعة فاروق الأول ، المجلد الخامس ١٩٤٩

وسئل منذ كم من الوقت حضر الى القاهرة فاجاب بأن له فى القاهرة خمسة أشهر وانه حضر اليها مع قافلة كان يقودها شيخ العرب سليمان الريجى

وسئل عن ديانته فقال الاسلام وأنه سبق أن عاش فى القاهرة ثلاث سنوات وفى مكة والمدينة ثلاث سنوات أخرى

وسئل هل يعرف الصدر الاعظم وهل رآه فى المدة الاخيرة فأجاب أن بدويا مثله لايعرف الصدر الاعظم

وسئل عن معارفه فى القاهرة فأجاب بأن لامعارف له ولكنه كثيراً مايتواجد بجوار الجامع الكبير المسمى بجامع الازهر ، وأنه معروف لأناس كثيرين وأن كثيرين أيضاً يشهدون بحسن سمعته

وسئل هل ذهب هذا الصباح الى الجيزه فأجاب نعم وأنه كان يبحث عن وظيفة كتابية ولكنه لم يجد

وسئل من هم الاشخاص الذين كتب اليهم فى اليوم السابق فأجاب أنهم جميعاً سافروا

فسئل عن تعليل أنهم جميعا سافروا وأنه لايعرفهم . فأجاب أنه لم يكن يعرف الاشخاص الذين كتب اليهم وأن من المستحيل أن يتذكر اسماءهم

فسئل عن آخر واحد كتب اليه فقال ان اسمه محمد مغربى السويدى بائع عرق سوس وأنه لم يكتب لأى شخص فى الجيزة

وأعيد سؤاله عن الغرض من ذهابه الى الجيزة فأعاد أنه ذهب للبحث عن وظيفة كتابية

وسئل كيف أنه ضبط فى حديقة القائد العام فقال أنه لم يضبط بالحديقة ولكن بالطريق العام

وقيل له انه لايقول الحقيقة لأن أدلاء الجنرال قد ضبطوه فى الحديقة التى كان مختبئا بها كما وجدوا بها الخنجر (الذى عرض عليه) ، فقال انه حقيقة كان بالحديقة

ولكنه لم يكن مختبئا بها بل كان جالسا لأن الخيالة كانو حارسين لجميع المسالك ولم يكن فى استطاعته ان يذهب الى المدينة ، وأنه لم يكن لديه أى خنجر كما أنه يجهل ان كان هناك خنجر فى الحديقة

وسئل لماذا تتبع القائد العام منذ الصباح فقال ان ذلك كان لنوال الحظوة برؤيته

وسئل هل يعرف غلالة من القماش الاخضر يبدو عليها أنها مكملة لغلالة أخرى مماثلة لها توجد فى ملابسه وقد وجدت بالحديقة فى الموضع الذى قتل فيه القائد العام فقال أنها ليست مملوكة له

وسئل اذا كان يعرف احدا فى الجيزة واين قضى الليل هناك فقال أنه لم يتكلم مع احد إلا بمناسبة مشترى بعض أشياء وأنه نام فى الجيزة فى احد المساجد

وقد بين له أن الأصابات التى فى رأسه تثبت أنه هو الذى قتل الجنرال خصوصا وأن المواطن بروتان الذى كان مع القتيل والذى تعرف عليه قد ضربه على رأسه ضربات اصابته بجروح فقال أنه لم يصب بجروح الا وقت القبض عليه

وسئل هل لم يتكلم هذا الصباح مع حسين كاشف والمماليك التابعين له فقال أنه لم يرهم ولم يتكلم معهم

وبما أن المتهم مسترسل فى الانكار فقد أمر الجنرال بضربه بالعصا حسب عوائد البلد فنفذ الأمر فى الحال الى أن قال أنه مستعد لقول الحقيقة ولذلك فك كتافه وأعيد سؤاله كما يأتى :

سئل من أى وقت جاء الى القاهرة فقال أنه موجود بها منذ واحد وثلاثين يوما وأنه جاء اليها من غزة فى ستة أيام على ظهر جمل

وسئل عن سبب مجيئه فقال أنه جاء لكى يقتل القائدالعام

وسئل عمن ارسله لارتكاب جريمة القتل هذه فقال ان الذى ارسله هو أغا الانكشارية ، وان الجنود المسلمين لما عادوا من مصر طلبوا فى حلب ارسال من

بقتل قائدعام الجنود الفرنسوية وأنه وعد بالحصول على المال وعلى رتب عسكرية

وسئل من هم الاشخاص الذين ارسل اليهم فى مصر وهل تحدث الى احد فى مشروعه وما الذى يعمله منذ وصوله الى القاهرة فقال أنه لم يرسل الى أى احد فى مصر وأنه يقيم فى الجامع الكبير وأنه رأى رؤساء الشريعة السيد محمد الغزى والسيد احمد الوالى وعبد الله الغزى والسيد عبد القاضى الغزى الذين يسكنون الجامع المذكور ، وأنهم نصحوا له بعدم الاقدام على جريمته لعدم امكان تحقق ذلك ولأنه سيقتل وأنه كان فى الامكان تكليف أشخاص غيره بهذه المأمورية . وقال أنه يتحدث اليهم كل يوم فى هذا الموضوع حتى صارحهم أمس بأن عزم نهائيا على تنفيذ قتل الجنرال وذهب الى الجيزة ليرى هل يمكنه النجاح فى ذلك وأنه تكلم مع نوتيه فلوكة الجنرال مستفهما عن عادته فى الخروج وسألوه عما يريده من ذلك ولما أخبرهم بأنه يريد التكلم معه قالوا له أنه يذهب كل مساء الى الحديقة وأنه رأى الجنرال هذا الصباح ذاهبا الى المقياس ثم الى المدينة وأنه تتبعه حتى قتله

وقد ختم هذا الاستجواب الذى تولاه الجنرال مينو بحضور قواد الجيش ورجال أركان الحرب وتوقع عليه من الجنرال مينو وقوميسير الأوامر سارلتون فى يومه وشهره وسنته ومن جهة أخرى فبعد تلاوته على المتهم وقع عليه بامضائه باللغة العربية وهذا هو بيان الامضاءات: قائد الفرقة مينو ، وقائد الفرقة فريانت وقائد الفرقة رينيه ، قائد الفرقة داماس الادجوتانت جنرال مارتينيه ، ليروا ، سارتلون ، باتست سانتى الادجوتانت جنرال مورانسد ، الادجوتانت جنرال مالتنان، الادجوتانت لهوماكا (ترجمان) ، جان رنو مترجم القائد العام ، داميان براسيفيك

استجواب الثلاث الشيوخ المتهمين

في يوم تاريخه ٢٥ بريريال للعام الثامن من الجمهورية الفرنسية وفـــى الســـاعة الثامنة مساء أحضر إلى منزل الجنرال مينو ، قائد الجيش ، المدعوون السيد عبـــدالله الغزى ومحمد الغزى والسيد أحمد الوالى ، وثلاثهم متهمون بالتواطؤ على

قتل القائد العام كليبر .

وبأمر الجنرال مينو القاضى باستجوابهم حصل استجواب المذكورين بحضور الجنرالات العديدين الذين دعوا الى الحضور لهذا الغرض ، بواسطة المواطن لهوماكا المترجم :

بدىء باستجواب السيد عبد الله الغزى على انفراد كالآتى :

سئل عن اسمه وعمره وصناعته فقال ان اسمه السيد عبد الله الغزى من أهالى غزة وساكن بالقاهرة ويزاول فيها منذ عشر سنوات قراءة القرآن بالجامع الكبير المعروف بالجامع الازهر . ولا يعرف عمر نفسه وان كان يعتقد أنه يناهز الثلاثين

وسئل هل يسكن فى المسجد وهل يعرف الغرباء الذين يحضرون للمبيت فيه فقال انه يمكث ليلا ونهارا بالمسجد وانه يستطيع معرفة الغرباء الذين يلاحظ وجودهم

وسئل هل عرف رجالا قادمين من الشام من منذ شهر فقال أنه من خمسين يوما لم يعرف احداً قادما من الشام

فتوضح له ان رجلا قادما من جيش الوزير من ثلاثين يوما قرر أنه يعرفه ، وأنه إذن لا يقول الحقيقة فقال أنه يشتغل بعمله فقط وأنه لم ير أحدا من الشام ولكنه سمع ان قافلة قدمت من جهة المشرق،

فتوضح له ان هذا الرجل يؤكد أنه رآه وأنه أبلغه امورا هامة فقال أنه لم يره وأن هذا الرجل كاذب وأنه يقبل أن يموت اذا ثبت أنه لا يقول الحقيقة

ثم استدعى الجنرال المدعو محمد الغزى المتهم أيضا بالاشتراك فى هذا القتل وحصل استجوابه كما يأتى:

سئل عن اسمه وعمره ومحل اقامته وصناعته فقال ان اسمه الشيخ محمد الغزى وعمره ٢٥ سنة تقريبا من أهالى غزة ومقيم بالقاهرة وصناعته تلاوة القرآن بالجامع الكبير المعروف بالازهر منذ خمس سنوات وانه لا يخرج منه الا لمشترى لوازم معيشته

وسئل هل يعرف الاغراب الذين يجيئون للسكنى بالجامع الكبير فقال أنه يحضر أحيانا بعض الاغراب ولكن البواب فقط هو الذى يتصل بهم أما هو فينام احيانا بالجامع واحيانا عند الشيخ الشرقاوى

وسئل هلا يعرف شخصا يدعى سليمان حضر من الشام منذ نحو شهر فقال أنه لايعرفه وانه لايمكنه أن يرى جميع الذين يحضرون لأن الجامع كبير

فسئل أن يقرر ماذا قال له سليمان لأن الاخير قد اكد أنه تكلم معه بالجامع فقال أنه يعرفه منذ ثلاث سنوات ويعلم أنه كان قد سافر الى مكة ولكنه من ذلك الوقت لم يره فاذا كان قد رجع فبغير علمه

وسئل هل السيد عبد الله الغزى قد تعرف به فاجاب ايضا نعم

ووضح له أن من المؤكد أنه تكلم مع سليمان بالامس مدة طويلة وتوجد أدلة على ذلك فقال أن هذا صحيح

فسئل لماذا بدأ بالقول بأنه لم يره فقال أنه لايظن أنه قال ذلك وأن المترجمين اخطأوا فى نقل كلامه

وسئل هل لم يتداول معه سليمان فى عمل اجرامى للغاية ويؤيد صحة ذلك ما عرف من أنه حاول أن يحمله على العدول عنه فقال أنه لايعرف شيئاً من ذلك ولا يعرف إلا ان سليمان رحل الى القاهرة عدة مرات وأنه الآن فيها منذ شهر

ووضح له أنه توجد براهين تثبت ان سليمان المذكور أخبره بأنه يريد قتل القائد العام وأنه اراد أن يرجعه عن هذا العزم فقال أنه لم يكلمه فى هذا الشأن وأنه بالامس فقط قال له أنه مسافر وأنه لن يعود

ثم استدعى السيد عبد الله الغزى من جديد لاعادة استجوابه كما يأتى :

سئل لماذا قال أنه لايعرف سليمان الحلبى مع ان الواقع انه قد قامت البراهين على انه منذ ٣١ يوماً قد رآه مرات عديدة وأنه تكلم معه كل يوم فقال ان الصحيح هو أنه لايعرفه

وسئل هل لايعرف المدعو محمد الغزى الذى يشتغل مثله بتلاوة القـرآن فى الجامع الكبير المسمى بالازهرفأجاب نعم

وحصلت مواجهة الشيخين المذكورين كما يأتى :

سئل محمد الغزى هل لم يقل ان السيد عبد الله يعرف سليمان فقال نعم

وسئل السيد عبد الله لماذا أنكر الحقيقة فقال ان السؤال لم يوضح له كما يجب والان وقد توضح له أن المقصود هو سليمان الحلبى فهو يقرر أنه يعرفه

ووضح له أنه قد تأيد أنه قابل سليمان عدة مرات وأنه تكلم معه كثيراً فقال أنه لم يره من ثلاث أيام

وسئل هل لم يحاول منعه من قتل القائد العام فقال أنه لم يتكلم معه قط عن هذا المشروع وانه اذا كان تكلم معه لحاول منعه بكامل مقدوره

وسئل لماذا لايقول الحقيقة مادام انها مؤيدة بالادلة فقال ان هذا غير ممكن لانه لم ير سليمان الا لتبادل السلام عند المقابلة

وسئل هل لم يخبره سليمان بما حضر الى مصر من اجله فقال انه لم يخبره بذلك قط

واعيد النهمان واستحضر السيد احمد الوالى لاجـل استجوابه عن الامور الاتيـة :

سئل عن اسمه وعمره ومحل سكنه وصناعته فقال ان اسمه السيد احمد الوالى من أهالى غزة وصناعته تلاوة القرآن بالجامع الكبير منذ نحو عشر سنوات ولا يعرف عمر نفسه

وسئل هل يعرف الغرباء الذين يفدون على الجامع فقال ان صناعته هى تلاوة القرآن وأنه لايشتغل بالغرباء

فتوضح له أن غرباء ممن حضروا منذ بعض الوقت يقولون أنهم رأوه فى الجامع فقال انه لم ير أحدا

وسئل هل لم ير رجلا حضر من الشام مبعوثا من قبل الصدر الأعظم وهذا الرجل يؤكد أنه يعرفه فقال لاوطلب استحضارهذا الرجل ومواجهته به

فسئل هل لايعرف رجلا يدعى سليمان الحلبى فقال أنه يعرف رجلا يدعى سليمان الذى كان يدرس عند احد الافندية وأن هذا الرجل كان متقدما بطلب للالتحاق بالمساجد وأنه أخبره أنه من حلب وأنه رآه منذ عشرين يوماولم يقابله بعد ذلك وأنه قال له ان الوزير (الصدر الاعظم) موجود فى يافا وان مرتبات جنوده رديئة حتى أنهم كانوا يتركونه

وسئل هل ليس هو الذى يشمل سليمان بحمايته كما يدعى الاخير فقال أنه لا يعرف سليمان المعرفة الكافية لكى يتولى أمره

وسئل هل الشخصان الآخران المتهمان ليسا من معارف سليمان وهل ثلاثتهم لم يتكلموا مع سليمان من وقت قريب وخصوصاً بالامس فقال لا ولكنه مع ذلك يعرف أن سليمان حضر الى المسجد للدعاء به وأنه وزع فيه أوراقا تحتوى على التعبير عن ثقته بالخالق واعتماده عليه

وسئل هل لم يحضر سليمان بالامس ايضا لتوزيع هذه الاوراق فقال انه لايعرف

وسئل هل لم يرغب فى حمل سليمان على الرجوع عن عمل جنائى فقال ان سليمان لم يكلمه قط فى شىء من هذا ، ولكنه قال له أنه يرغب فى اتيان أعمال جنونية فعمل على صرفه عنها

فسئل ما هى الأعمال الجنونية التى حدثه سليمان فى شأنها فقال إنه أخبره انه يرغب فى الدخول فى الحرب الدينية وإن هذا يشتمل على قتل كافر ولكنه لم يذكر اسم أى شخص . فأراد صرفه عن ذلك قائلا إن الله هو الذى منح الحكم للفرنسويين وإن شيئاً فى الوجود لايحول دون حكمهم للبلاد

واعيد المتهم وختم هذا الاستجواب بحضور القواد المجتمعين وصارالتوقيع عليه من الجنرال مينو وكذلك من قوميسير الاوامر سارلتون الذى تولى تدوين

صيغة الاستجواب المذكور بناء على تعيينه لهذا الغرض بأمر الجنرال مينو وتلى المحضر على المتهمين فصمموا على اقوالهم وامضوا

القاهرة فى يومه وشهره وسنته وتلى ذلك ثلاث إمضاءات بالعربية

توقيع : الجنرال مينو توقيع : سارلتلون ، ا. سانتى لهوماكا الترجمان

محضر بتأليف مجلس

العام الثامن من الجمهورية الفرنسية ويوم ٢٦ پرريال وبناء على الأمر الصادر فى تاريخه من قائد الفرقة مينو قومندان جيش المشرق بالانابة حصل اجتماع بمنزل قائد الفرقة الجنرال رينيه من قائد البلوك روبان Robin وضابط البحر لوروا Le Roy والادجوتانت جنرال مارتينيه الاخير نيابة عن قائد الفرقة فريانت لأمر الجنرال مينو والادجوتانت جنرال موراند وقومندان بلوك البيادة جوجيت Goguet وقومندان بلوك المدفعية فور Faure وقائد بلوك اركان الحرب برتراند Bertrand وقوميسير الحربية رينيه وقوميسير الاوامر ساتلون بصفة مقرر والقوميسير لوبر Le Père ممثلا للسلطة التنفيذية وذلك بهيئة مجلس للنظر نهائيا فى قضية القتل الذى حصل أمس وكان المجنى عليه فيه شخص القائد العام كليبر ، وبانعقاد هذا المجلس تحت رئاسة الجنرال رينيه بدىء بتلاوة الامر الصادر من الجنرال مينو كما هو مذكور أعلاه وبناء على منطوق البند الثالث من الأمر المشار اليه صار تعيين قوميسير الحربية بينيه Pinet مسجلا للاجراءات فحلف اليمين وتولى مهمته .

وأجاز المجلس لقائد الفرقة رينيه والقوميسير سارتلون المقرر اصدار الأوامر اللازمة بالتطبيق للبند الرابع من الأمر باتخاذ اجراءات الاعتقال والحبس وعمل كل ماهو ضرورى لاكتشاف الجناة والشركاء فى جناية القتل المذكورة . كما أمر المجلس بايداع الخنجر الذى وجد مع المتهم وقت القبض عليه لدى امانة الدعوى لكى يعرض فى الزمان والمكان اللازمين كأداة اثبات . وأجل المجلس الجلسة الى الساعة الثامنة من صباح الغد ووقع على المحضر اعضاء المجلس والمسجل

إمضاءات : قوميسير الحرب من الدرجة الاولى رينيه ، قائد البلوك أركان حرب برواند ، قائد المدفعية فور ، قائد نصف البلوك الثاني والعشرين مشاة خفيفة جوجيه ، ادجوتانت جنرال موراند ، ادجوتانت جنرال مارتينيه، ضابط البحر لوروا ، قائد البلوك روبان ، قائد الفرقة رينيه . المسجل بينيه

أقوال الشهود

في تاريخه ٢٦ بريريال من العام الثامن للجمهورية الفرنسية أمامي أنا القوميسير الموقع أدناه المكلف بمقتضى الامر الصادر من الجنرال مينو قائد الجيوش القيام بمهمة التقرير لدى المجلس المعين للنظر في قضية قتلة القائد العام الجنرال كليبر ، حضر لاداء أقواله عن جريمة القتل المذكورة كما هو مدون بمعرفتي وبمعاونة المواطن بينيه المسجل المعين طبقاً للامر المشار اليه المدعو جوزيف بيران Joseph Perrin قائد مدفعي الادلاء الذي قرر أنه هو والمواطن روبير قد اعتقلا التركي سليمان المتهم بقتل الجنرال وأنهما وجداه في داخل حديقة الحمامات الفرنسويه Jardin des Bains Français المجاورة لحديقة اركان الحرب حيث كان مختبئا بين الجدران الصغيرة النصف المتهدمة وان هذه الجدران كانت ملطخة بالدم في مواضع مختلفة ، وان سليمان المذكور كان أيضا ملطخا بالدم وانهما قبضا عليه في هذه الحالة واضطرا لحمله على المشي أن يضرباه بالسيف عدة ضربات .

وقرر المدعو بيران المشار اليه أنه وجد بعد ساعة من الحادث خنجرا مخبوءاً في داخل الارض في نفس ذلك الموضع الذي اعتقل فيه سليمان وأنه سلمه لاركان الحرب وكان الخنجر المذكور ملطخا بالدم

وتليت عليه أقواله فقال أنه ليس لديه مازيده عليها أو ينقصه منها وأمضى عليها وتوقع على المحضر منا ومن المسجل

وسمعت أيضا أقوال المواطن روبير الذي قرر أنه كان مشتغلا بالبحث عن قاتل الجنرال فذهب الى الحديقة المجاورة لحديقة أركان الحرب والتابعة لمبنى

الجامات الفرنسوية وانه بالاشتراك مع زميله بيران وجدا المدعو سليمان الحلبى مختبئا فى ركن من جدران مهدمة وانه كان ملطخا بالدماء عارى الرأس إلا من غلالة من قماش اخضر ومن هيئة ملابسه تعرف عليه كقاتل الجنرال ، وان الجدران التى مشى تحتها كانت هى الاخرى ملطخة بالدماء ، وان المتهم كان فى حالة رعب . وانه بعد ذلك بساعة عثر هو مع زميله بيران فى نفس ذلك الموضع الذى كان المتهم مختبئا فيه على خنجر مملوء بالدم كان مخبأ فى داخل الارض

وتليت عليه أقواله فقال أنها قرينة الصحة ليس لديه ما يزيده عليها أو ينقصه منها وأمضى عليها وتوقع على المحضر منا ومن المسجل، تحريراً بالقاهرة فى يومه وشهره وسنته الامضاءات

انا القوميسير المقرر انتقلت فوراً الى مسكن المواطن بروتان حيث هو ملازم فراشه بسبب الجروح التى أصيب بها وأخذت أقواله كما يأتى :

جان كونستانتان بروتان مهندس معمارى عضو لجنة الفنون وعضو المجمع قرر أنه حينما كان يتنزه فى الدهليز الكبير لحديقة القيادة العامة المشرف على الميدان فى صحبة القائد العام خرج من مؤخرة الدهليز رجل يلبس الملابس التركية قادما من جهه البئر ذات العجلات الموجودة فى طرف الدهليز . وإذ كان على بضع خطوات من الجنرال ملتفتاً الى الجهة المعاكسة سمع الجنرال يصيح فى طلب الحراس فالتفت لمعرفة سبب ذلك فوجد الرجل المذكور مشتغلا بالاعتداء على الجنرال بواسطة طعنه بالخنجر عدة مرات ، وان الرجل طعنه هو أيضا بالخنجر المذكور طعنات عديدة فسقط على الارض مبتعدا بضع خطوات وانه لما سمع الجنرال يصيح من جديد اقترب منه فرأى الرجل يطعنه ثم انثنى عليه هو بطعنات أخرى فقد على اثرها وعيه ولا يعرف تفصيلات أخرى بيد أنه يعلم أنه رغم تكرار الصياح من جانب المعتدى عليهما بقيا بدون نجدة اكثر من ست دقائق

وتليت عليه أقواله فقال إنها قرينة الصحة وأنه يصر عليها دون زيادة أو نقص وتوقع على المحضر منى ومن المسجل امضاءات بروتان، سارتلون، بينيه

وبعد ان تمت التوقيعات المدونة بعاليه طلب الشاهد المواطن بروتان

أن يضيف الى اقواله أنه لما عرض عليه سليمان الحلبي المتهم بقتل القائد العام بعد ارتكاب الجريمة بلحظات قليلة تعرف عليه باعتباره نفس الشخص الذى ارتكب فى حديقة القيادة العامة جريمة طعن القائد العام بالخنجر طعنات أسقطته على الارض والذى ضربه هو (أى الشاهد) جملة ضربات بالعصا على رأسه لمحاولة الدفاع عن الجنرال حتى أصيب هو بعد ذلك بجملة طعنات من خنجر الجانى أدت به إلى فقدان وعيه .

وتليت هذه الاضافة على المواطن پروتان فقال انها قرينة الصحة وانه يصر عليها دون زيادة أو نقص وأمضى عليها معنا نحن والمسجل ، إمضاءات پروتان ، سارتلون ، بينيه

***

فى يوم تاريخه ٢٥ پريريال من العام الثامن للجمهورية الفرنسية انا الموقع ادناه المعين مقرراً للمجلس المؤلف لمحاكمة قتلة الجنرال كليبر قد استدعيت ياوران الجنرال المذكور واخذت اقوالهم بمساعدة المواطن بينيه مسجل المجلس وذلك كما يأتى :

المواطن فورتينيه ديفوج Fortuné Devougues عمره ٤٥ سنة الملازم فى البلوك الثانى والعشرين القناصة الراكب ياور القائد العام كليبر قرر أنه فى يوم ٢٥ پريريال إذ كان يرافق القائد العام فى الزيارة التى قام بها لمركز القيادة بالقاهرة حيث كانت تجرى بأمره بعض الاصلاحات كان رجل يلبس عمامة خضراء ومعطفا رديئا لاينفك يمشى فى أثر الجنرال فى تجوله خلال الغرف ، وبدا لكل انسان انه أحد العمال فتركت له حرية المشى ذهابا وجيئة . غير أنه لما اخترق الجنرال هذه الحديقة الى حديقة الجنرال داماس لاحظ الشاهد أن ذلك الرجل مازال يختلط بحاشية الجنرال فسأله عما يريد وتوصل الى طرده بمعرفة احد الخدم واختفى الرجل فعلا . وبعد ذلك بساعتين وقت أن قتل الجنرال شاهد الملازم ديفوج الى جانب المجنى عليه الرداء الذى كان الجانى قد تركه فاذا به نفس

الرداء الذى شاهده على الرجل الذى تكلم عنه وبعد ذلك بقليل استحضر شخص ملطخ بالدماء فاذا به نفس ذلك الرجل الذى كان قد طرده .

وتليت عليه أقواله فقال انها قرينة الصحة بغير زيادة اونقصان ووقع عليها معنا نحن والمسجل ؟ امضاءات ر. ديفورج ، سارتلون ، بينيه

اعادة استجواب سليمان الحلبى

فى يوم تاريخه ٢٦ پريريال من العام الثامن للجمهورية الفرنسية أنا الموقع أدناه قوميسير الأوامر القائم بأعمال المقرر لدى المجلس المشكل لمحاكمة قتلة القائد العام كليبر استحضرت أمامى المدعو سليمان الحلبى المتهم فى الجناية المذكورة لأعادة استجوابه عن الامور الآتية ، وذلك بمساعدة المواطن بينيه المعين مسجلا للدعوى بمعرفة المجلس ، وبواسطة المواطن براسيفيك السكرتير الاول المترجم للقائد العام .

فبأعادة استجواب المتهم عن الحوادث المترتبة على الجناية موضوع الدعوى قال انه قدم على ظهر جمل ضمن قافلة محملة بالصابون والدخان وان تلك القافلة مخافة الحضور مباشرة الى القاهرة ذهبت من فورها الى بلدة العياط بأقليم اصفيحلى (يقصد أطفيح) . ومن هناك ركب حمارا للحضور الى القاهرة وقد استأجر ذلك الحمار من فلاح لايعرفه · وقال انه كلف قتل الجنرال من احمد أغا ويس أغا ، من الانكشارية بمدينة حلب ، وأن هذين الاغاوين حذراه من الافضاء بمشروعه إلى أى انسان لعظم ماله من الدقة ، أوفد لهذه المأمورية لأنه يعرف القاهرة معرفة جيدة إذ سبق أن اقام بها ثلاث سنوات ،وقيل له أن يذهب إلى الجامع الكبير ويحتاط لنفسه من حيث الوقت وكيفية العمل حتى لا يخطىء قتل الجنرال.

على أنه مع ذلك أفضى بمهمته الى الشيوخ الاربعة الذين ذكر أسماءهم لأنه

يوميا فنهوه عنه قائلين ان هذا أمر مستحيل التنفيذ وهو لم يطلب اليهم مساعدته لأنهم أجبن من أن يفعلوا ذلك .

وقال أنه يوم عزم على تنفيذ جريمة القتل لم يجد من الشيوخ الاربعة سوى محمد الغزى فأخبره أنه ذاهب إلى الجيزة لهذا الغرض .

وقال انه كان وحده فى ارتكاب الجريمة ويرى أنه كان مجنونا والا لما حضر خصيصاً من غزة وان الاوراق التى وزعها فى الازهر لم تكن سوى آيات من القرآن إذ كانت عادة الفقهاء توزيع مثل هذه الأوراق بكثرة ، وانه لم يتلق نقوداً من أحد فى القاهرة لأن الاغاوين أعطياه النقود .

وقال ان الافندى الذى كان يدرس عنده يدعى مصطفى افندى ، وكان يذهب اليه عادة فى يومى الاثنين والخميس ولكنه لم يجرؤ على الافضاء اليه بمشروعه حتى لا يفشى سره .

ولكنه أفضى بمشروعه الى الشيوخ الاربعة واخبرهم بعزمه على الجهاد فى سبيل الله .

وسئل أين كان وقت عودة الوزير من مصر فى أوائل شهر جرمنال (مارس) الفائت الموافق للشهر التركى (ذو القعدة) فأجاب بأنه كان فى بيت المقدس للقيام بفريضة الحج وانه كان هناك قبل ذلك أيضا وقت أن استولى الوزير على العريش .

وسئل أين تقابل مع احمد أغا الذى يقول انه حرضه على تلك الجريمة وفى أى يوم كان ذلك فقال أنه لما انهزم الوزير وارتد عن العريش الى غزة فى آخر شهر شوال أو اوائل ذى القعدة الذى يوافق شهر جرمنال من التاريخ الفرنسى كان احمد أغا مع الجيش التركى وقد كان محجوزاً فى غزة منذ سقوط العريش بأمر الوزير ثم نقل الاغا المذكور الى القدس بمنزل المتسلم أى محافظ المدينة وأنه هو أى المتهم كان أيضاً فى القدس فى ذلك الوقت وذهب لمقابلة أحمد أغا فى أول يوم لدخوله لكى يشكو أن أباه المدعو الحاج محمد أمين

تاجر الزبد فى مدينة حلب يعانى اضطهاد ابراهيم باشا حاكم حلب خصوصاً وأن هذا الحاكم فرض عليه غرامة كبيرة قبل قيام الوزير من دمشق الى مصر فدفعها والده ولهذا التجأ سليمان الى حماية الاغا مخافة تكرر مثل هذا الاضطهاد وعاد سليمان الى الاغا فى الغداة فقال له الاخير أنه صديق لابراهيم باشا وانه سيساعده لديه اذا قبل أن يتعهد بقتل قائد الجيش الفرنسى ·

وفى أقوال سليمان انه فى اليومين الثالث والرابع تكررت هذه المحادثات بينه وبين احمد أغا الذى احاله وقتئذ على يس أغا الذى كان فى غزة لاعطائه مايلزمه وانه سافر من القدس بعد ذلك بثلاثة أو اربعة ايام قاصدا الى بلدة الخليل دون أن يحمل أى خطاب من احمد أغا لأن الاخير ارسل أحد خدمه الى غزة لاطلاع يس أغا على كل شىء

فسئل كم من الوقت مكث فى الخليل وقال انه مكث بها عشرين يوماً

وسئل لم أقام فى الخليل عشرين يوما وهل لم يكن لديه أى خطاب من أحد من الاغاوين فقال انه كان يخاف من الاعراب الذين كانوا يملأون الطرقات ولهذا انتظر مرور إحدى القوافل لمرافقتها الى غزة عند مؤخرة شهر ذى القعدة (التى توافق بداية شهر فلوريال من التاريخ الفرنسى)

وسئل عما فعله فى غزة وماذا قال له يس أغا فقال انه فى اليوم التالى لوصوله الى غزة ذهب الى الاغا الذى قال له إن لديه خبر المسألة التى جاء بسببها وأنزله فى الجامع الكبير ثم جاء اليه الاغا مرات عديدة للمباحثة معه بصفة سرية احيانا بالنهار واحيانا بالليل ووعده برفع الاضطهاد عن أبيه وان يشمله هو بحمايته فى جميع المناسبات وأعطاه اربعين قرشا تركيا قيمة كل منها اربعون بارة لمصاريف سفره وزوده بالتعليمات وسافر سليمان بعد عشرة ايام من وصوله على ظهر هجين فبلغ مصر فى ستة أيام كما سبق بيانه وكان سفره فى أوائل ذى الحجة (الموافق اواسط فلوريال من التاريخ الفرنسى) بحيث أنه حين أقدم على قتل الجنرال كان قدمضى

على وصوله واحد وثلاثون يوما .

وسئل هل يعرف الخنجر الملطخ بالدم الذى قتل به الجنرال فقال انه يعرفه وانه هو الذى اعتدى به على الجنرال .

وسئل من الذى أعطاه هذا الخنجر وهل أخذه من احد الاغاوين وعلى العموم كيف حصل عليه .

فقال ان احدا لم يعطه هذا الخنجر بل انه اشتراه فى سوق غزة بقصد استعماله فى قتل الجنرال وأنه أخذ أول سلاح عرض عليه

وسئل هل احمد أغا ويس أغا او كلاهما تكلم معه عن الوزير الاكبر (الصدر الاعظم) لينال حمايته إذا هو قتل الجنرال فأجاب بالنفى وقال انهما فقط وعداه بحمايتهما الشخصية فى حالة نجاحه

وسئل هل أصدر الوزير منشوراً ضد الفرنسويين فيه الحض على قتلهم فقال أنه لايعلم شيئا عن ذلك ويعلم فقط أن الوزير ارسل يدعو طاهر باشا لمساعدة العصاة فى القاهرة وان هذا الباشا لماعادوجد العثمانيين منسحبين

وسئل هل هو الوحيد الذى كلف بهذه المأمورية فقال انه يعتقد ذلك وأنه الوحيد الذى أحاط بسر المسألة مع الاغاوين

وسئل ماهى الطريقة التى كان سيتبعها لأخطار الاغاوين بنفاذ الجريمة فقال أنه كان يجب عليه الرجوع اليهما أو ايفاد من يقوم بذلك فوراً

وقفل هذا الاستجواب بمعرفتى أنا المقرر الموقع أدناه وأمضى عليه المتهم بعد تلاوته عليه ، كما أمضى عليه المسجل والمترجم .

القاهرة فى يومه وشهره وسنته . امضاءات سارتلون ، داميان

براسيفيك بينيه المسجل

مواجهة المتهمين

فى يوم تاريخه ٢٦ بريريال من العام الثامن للجمهورية الفرنسية أنا القوميسير

المقرر لدى المجلس المؤلف لمحاكمة قتلة القائد العام كليبر قد استدعيت الشيخ محمد الغزى المتهم بالاشتراك فى هذه الجريمة لاعادة استجوابه ومواجهته بسليمان الحلبي المتهم كفاعل أصلي وشرعت فى ذينكما الاستجواب والمواجهة على الوجه الآتى ، بالاشتراك مع المواطن بينيه مسجل الدعوى

سئل الشيخ محمد الغزى هل يعرف المدعو سليمان الحلبي الموجود هنا فقال نعم

وسئل سليمان الحلبي هل يعرف المدعو محمد الغزى الموجود هنا فقال نعم

وسئل المدعو محمد الغزى هل سليمان الحلبي الموجود هنا لم يفض اليه قط منذ واحد وثلاثين يوما اى منذ وجوده بالقاهرة بمشروعه المتعلق بقتل القائد العام ، وهل لم يقل له أنه قدم من الشام لهذا الغرض من قبل احمد اغا وياسين اغا ، وهل لم يتحدث معه فى ذلك كل يوم تقريبا وهل لم يقل له فى اليوم السابق لتنفيذ الجريمة انه ذاهب الى الجيزة لتنفيذ قتل الجنرال . فأجاب ان كل ذلك باطل ، وانهما حين تقابلا تبادلا السلام فقط وانه فى ليلة ذهابه الى الجيزة أحضر له ورقاً ومداداً وأخبره أنه لا يعود إلا فى اليوم التالى

فقيل له انه لا يقول الحقيقة لان سليمان الحاضر هنا يؤكد انه تكلم معه فى كل يوم وخصوصاً ليلة ذهابه الى الجيزة ، فى موضوع قتل الجنرال ، فقال ان هذا الرجل كذاب

وسئل هل لا يذهب المبيت كثيراً عند الشيخ الشرقاوى وهل لم يبت هناك فى الايام الاخيرة فقال انه من وقت حضور الفرنسويين لم يبت عند الشيخ الشرقاوى وانه كان يفعل ذلك أحياناً من قبل

فقيل له انه لا يقول الحقيقة لانه أجاب بالامس عند التحقيق معه انه يذهب كثيراً للمبيت عند الشيخ الشرقاوى فأجاب أنه لم يقل شيئاً من ذلك

وسئل المدعو سليمان هل يصر على التأكيد للشيخ محمد الحاضر هنا انه تحدث اليه كل يوم عن عزمه على قتل الجنرال وخصوصاً فى ليلة تنفيذ المشروع فقال نعم وانه يقول الحقيقة وان الشيخ محمد الغزى واقع تحت تأثير الرعب

ولما أصر الشيخ محمد الغزى على الانكار رأيت من الملائم تلقاء البراهين القائمة أن أقرر أن يضرب بالعصا طبقاً للعادة المتبعة فى البلاد حتى يعترف بأسماء شركائه .
ونفذ القرار الى أن وعد بقول الحقيقة ففك وثاقه وأعيد سؤاله كما يأتى :

سئل هل أخبره سليمان بعزمه على قتل القائد العام فقال انه قال له عدة مرات انه قدم من غزة لأجل الجهاد فى سبيل الله ضد الفرنسويين المشركين وانه نهاه عن ذلك مبيناً له ما لذلك من وخيم العاقبة وانه لم يخبره بعزمه على قتل الجنرال إلا ليلة ارتكاب الجريمة

وسئل لماذا لم يحضر للافضاء بما أخطره به سليمان فقال انه لم يكن قط ليصدق أن رجلا فى حالته يستطيع قتل القائد العام وأن يتوصل لما عجز عنه الوزير

وسئل هل لم يفض بما سمعه من سليمان لعدة أشخاص فى المدينة وخصوصا الشيخ الشرقاوى فقال انه لم يكلم أحداً فى ذلك وانه لم يكن ليفضى به لأحد حتى ولو قتلوه

وسئل هل يعلم بوجود أشخاص آخرين فى القاهرة مكلفين بقتل الفرنسويين وأين هم فقال انه لايعلم بشىء من ذلك وأن سليمان لم يخبره به قط

وسئل سليمان عن أسماء شركائه وأين هم فقال انه ليس له شركاء فى القاهرة وانه لايظن انه يوجد أحد خلافه لقتل الفرنسويين

وأعيد المدعو محمد الغزى فوراً الى السجن وأتى سليمان لمواجهته بالسيد احمد الوالى الذى جىء به لهذا الغرض

سئل هل يعرف سليمان الحلبى الحاضر هنا فقال نعم

وسئل سليمان هل يعرف المدعو السيد احمد الوالى الحاضر هنا فقال نعم

وسئل السيد احمد الوالى هل أخبره سليمان بعزمه على قتل القائد العام خصوصا ليلة ارتكاب الجريمة فقال ان سليمان لدى وصوله منذ ثلاثين يوما تقريبا أخبره بأنه حضر للجهاد فى سبيل الله ضد المشركين وانه نهاه عن ذلك لكونه عملا غير صائب ولكن سليمان لم يخبره بعزمه على قتل القائد العام

وسئل سليمان هل لم يقل للسيد احمد الوالى بعزمه على قتل القائد العام وكم يوما قبل الجريمة كان ذلك فقال انه فى أول يوم لوصوله أخبره بأنه حضر للجهاد الدينى ولم يوافقه عليه وبعد ذلك بستة أيام أخبره بعزمه على قتل الجنرال ولم يكلمه فى الامر ذلك وكان لم يره منذ أربعة أيام وقت ارتكاب الجريمة .

وتوضح للسيد احمد الوالى انه لم يقل الحقيقة حين أكد أن سليمان لم يفض اليه بعزمه على قتل الجنرال فقال الآن فقط بعد سماع كلامه أستطيع أن أتذكر أنه اخبرنى بذلك

وسئل لماذا لم يخطر بما أخبره به سليمان فقال ان ذلك لسببين أولهما انه كان يظن انه كاذب والثانى انه يستصغر شأنه لدرجة انه لم يكن يظنه قادراً على عمل كهذا

وسئل هل أخبره سليمان بوجود شركاء له وهل هو أى السيد احمد الوالى تكلم مع أحد فى ذلك خصوصاً مع شيخ الجامع الكبير الذى يجب عليه احاطته بكل ما يحدث فيه فقال ان سليمان لم يخبره قط بأن له شركاء وانه لم يتصور أن من واجبه أن يخطر شيخ الجامع بشىء وانه شخصياً لم يكلم أحداً فى هذا الشأن

وسئل هل يعلم بوجود أمر من القائد العام مقتضاه ضرورة الارشاد الى أى عثمانى يصل الى القاهرة فقال انه لايعلم بذلك

وسئل هل لم يسمح لسليمان بالمبيت فى الجامع لانه أخبره بقدومه لقتل الجنرال قال لا لأن جميع المسلمين يمكنهم أن يبيتوا فى الجامع

وسئل سليمان هل لم يقل أنه كان لا يقبل فى الجامع اذا لم يخطر بسبب حضوره القاهرة فقال ان القادمين ملزمون بالاخطار عن سبب حضورهم ولكنه يقرر للحقيقة ان أحداً من المشايخ لم يوافقه على مشروعه

وأعيد السيد احمد الوالى الى السجن وأبقى سليمان لمواجهته بالسيد عبد الله الغزى الذى استحضر لهذا الغرض

سئل السيد عبد الله الغزى هل يعرف سليمان الحاضر هنا فقال نعم

وسئل سليمان هل يعرف السيد عبد الله الغزى الحاضر هنا فقال نعم.

وسئل السيد عبد الله الغزى هل كان يعلم بشروع سليمان فى قتل القائد العام فاجاب معترفا انه عند وصوله أفضى اليه بعزمه على الجهاد ضد المشركين وقتل القائد العام وانه عمل على ارجاعه عن هذا العزم

وسئل لماذا لم يرشد عنه فقال انه كان يعتقد ان سليمان لابد أن يكون قد ذهب لاخطار الشيخ الاكبر وان الاخير لابد أن يكون صرفه عن عزمه . وقال انه سيراعى ذلك فى المستقبل

وسئل هل يعلم بوجود أشخاص آخرين فى القاهرة مكلفين بقتل الفرنسويين فقال انه لا يعرف شيئا عن ذلك ولا يعتقد شيئا من ذلك

وسئل هل تكلم مع أحد فى مشروع سليمان وهل سليمان تكلم فيه مع أى أشخاص فى القاهرة فقال لا أعلم

وتلى محضر المواجهة هذا على المتهم سليمان وعلى محمد الغزى والسيد احمد الوالى والسيد عبد الله الغزى فأقروا بصحة أقوالهم فيه دون شىء يريدون اضافته أو حذفه، وصمموا وأمضوا عليها وتوقع منا ومعنا براسفيك ولهوما كا المترجمان ومسجل الدعوى ، القاهرة فى يومه وشهره وسنته ويلى ذلك امضاآت المتهمين باللغة العربية ثم هيئة التحقيق : بالست سانتى لهوما كا مترجم السكرتير المترجم الاول للقائد العام، داميان براسفيك ، سارتلون ، بينيه مسجل الدعوى .

وبعد قفل هذا المحضر انا القوميسير المقرر سألت المتهمين الاربعة هل يريدون أن يختاروا واحداً من أصدقائهم ليتولى الدفاع عنهم وبما انهم قرروا عدم استطاعتهم اختيار أحد عهدنا للدعو لهوما كا Lhommaca المترجم ليتولى هذه المأمورية ، القاهرة فى تاريخه ، سارتلون ، بينيه المسجل

استجواب مصطفى افندى

فى يوم تاريخه ٢٦ بريريال من العام الثامن للجمهورية الفرنسية أنا الموقع أدناه

المقرر لدى المجلس المؤلف لمحاكمة قتلة القائد العام كليبر دعوت أمامى المدعو مصطفى افندى لسؤاله عن المسائل المتعلقة بهذه الجريمة وقد شرعت فى ذلك بمساعدة المواطن بينيه مسجل الدعوى

سئل عن اسمه وعمره ومحل سكنه وصناعته فقال : اسمه مصطفى افندى وأصله من برو‌ز[1] بأعمال بيتنيا Brouze de Bithynie وعمره ٨١ سنة وصناعته ناظر مدرسة

وسئل هل رأى منذ شهر المدعو سليمان الحلبى فقال ان هذا الرجل كان تلميذه من منذ ثلاث سنوات وانه رآه من مدة عشرة أيام أو عشرين يوما إذ جاء للبيت عنده ولكنه بالنظر الى فقره طلب اليه البحث لنفسه عن مكان آخر

وسئل هل سليمان المذكور لم يخبره بأنه حضر من الشام بغرض قتل القائد العام فقال لا وانه جاء اليه فقط للسلام بصفته كان أستاذاً له

وسئل هل لم يطلعه سليمان على أسباب حضوره وهل هو لم يسأله عن ذلك فقال أنه لم يشتغل إلا بالتخلص منه لكونه (أى مصطفى افندى) فقيراً وانه مع ذلك سأله عن الغرض من مجيئه فقال انه جاء ليتقوى فى القراءة

وسئل هل يعرف أنه ذهب لمقابلة أحد فى القاهرة خصوصاً من كبار المشايخ فقال انه لا يعرف ذلك لانه لم يره إلا مدة قليلة جداً وانه من جهة أخرى لا يخرج إلا قليلا بسبب سنه وعاهته

وسئل هلا يدرس القرآن لتلاميذه فقال نعم

وسئل هل يأمر القرآن بالجهاد ويوصى بقتل المشركين فقال انه يعرف الجهاد وان القرآن يتكلم عنه

وسئل هل يلقن تلاميذه مثل هذه التعاليم فقال ان شيخاً مسناً مثله لا دخل له فى كل هذا ولكن الصحيح أن القرآن تكلم عن الجهاد وأن من يقتل مشركا يكون فى السبيل السوى

---

١ - يقصد بروسه من بلاد الأناضول

وسئل هل علم سليمان شيئاً من هذه المبادىء الجليلة فقال انه لم يعلمه إلا الكتابة

وسئل هل يعرف أن مسلماً قتل بالامس القائد العام للجيوش الفرنسية الذى ليس من دينه وهل يعد عمل كهذا عملا مشكوراً حسب القرآن ويستحق رضاء الرسول فقال أن من قتل يجب أن يقتل وفى رأيه هو أن شرف الفرنسويين هو أيضاً شرف المسلمين فاذا قال القرآن بغير ذلك فليس الذنب ذنبه هو

وعلى الفور ووجه سليمان بمصطفى افندى وسئل هل تقابل أكثر من مرة بالافندى مصطفى وهل أفضى اليه بمشروعه فقال انه لم يتقابل معه إلا مرة واحدة بوصف كونه أستاذه السابق وانه ذهب اليه لتحيته فقط وأن هذا الرجل عجوز وعاجز ولم يكن من المناسب أن يفضى اليه بمشروعه

وسئل أليس هو من حزب الجهاد المقدس وهل لم يكلفه المشايخ أن يقتل المشركين فى القاهرة للحصول على رضاء النبي محمد فقال انه تكلم عن الجهاد مع المشايخ الاربعة الذين ذكرهم فقط

وسئل هل لم يتكلم مع الشيخ الشرقاوى فقال انه لا يرى هذا الشيخ لانهما ليسا من مذهب واحد لأن الشيخ الشرقاوى شافعى أما هو لحنفى

وتليت على سليمان ومصطفى اجاباتهما فقرروا أنها قرينة الصحة دون حاجة الى زيادة عليها أو نقص فيها وأمضيا معنا ومع المواطن لوماكا المترجم ، القاهرة فى تاريخه ، امضاءات المتهمين بالعربية ثم توقيعات : ب . سانتى لوماكا ، سارتلون ، بينيه مسجل الدعوى

تقرير

مؤرخ ٢٧ بريريال سنة ٨ مقدم من قوميسير الأوامر سارتلون الى المجلس المؤلف لمحاكمة قاتل القائد العام كليبر وشركائه :

أيها المواطنون

ان الحداد العام والحزن العميق المكتنفين لنا ، فيهما الدليل على عظم المصاب

الذى نزل بالجيش . ففى مجال النصر والمجد اختطف من بيننا قائدنا قتيلا بنصل مجرم حركت يده الاثيمة روحه الخائنة المتعصبة فارتكب مغامرته الحاقة . ولما كان قد عهد الى أن أجرى فى هذا الرجل الوضيع وشركائه نقمة القوانين فاسمحوا لى باقامة الدموع والحسرات على ذلك الذى بعد أن كان موضع احترامنا صار موضع اهتمامنا لمرير وحزننا البارح ، وانى إذ أؤدى هذا الدين الذى فى عنقى لذكرى الراحل المعظم لاشعر بأن عبء مأموريتى إزاء مقتله صار أقل مرارة وأكثر احتمالا وان فكرى صار أكثر استعداداً لتصور بشاعة الحادث الجلل الذى أقف حياله

لقد سمعتم ووعيتم الآن تلاوة التحقيق وما اشتمل عليه من استجواب المتهمين وباقى أوراق الدعوى ، ان أية جريمة لم تثبت قط ثبوت هذه الجريمة التى اجتمعتم للحكم على مقترفيها المرذولين وان شهادات الشهود واعترافات القاتل وشركائه لتلتقى ويتكون منها الضوء الذى يبين لكم فى أبشع صورها هذه الجريمة المنكودة

وسوف أسرد لكم الوقائع سردا عاجلا فاستثير الاستهجان فى نفوسكم . فلتعلم أوروبا وليعلم العالم أجمع ان الوزير الاكبر والصدر الاعظم للامبراطورية العثمانية وان قواد جيشه وان جنوده قد بلغ بهم الجبن ان أرسلوا قاتلا أثيما الى ضحيتهم كليبر الذى عجزوا عن التغلب عليه فى ميدان الحرب ، فاضافوا الى فضيحة هزيمتهم فضيحة الجريمة السافلة التى تلطخ أيديهم أمام العالم

وانكم جميعا لتذكرون هذا الرهط من العثمانيين الذى تألب منذ ثلاث شهور على نداء الوزير ، من القسطنطينية ومن مجاهل آسيا ، لاستخلاص مصر التى توهموا انتزاعها من أيدينا وحملنا على تركها تذرعا بمساعدة رفض حلفاؤهم أنفسهم أن ينفذوها ، فاكادت بقايا هذا الرهط المتوحش بعد انهزامه فى المطرية وهليوبوليس يعود بالخزى عبر الصحراء حتى تعالت صيحات الغيظ واليأس بين صفوفهم وغمر الوزير بقاع مصر والشام بنشرات يحض فيها على اغتيال الفرنسيين الذين أوردوه ورد الهزيمة واتخذ الجنرال بصفة خاصة هدفا لشفاء أحقاده

ففى الوقت الذى يرتع فيه المصريون المضللون بهذه الدعايات فى بحبوحة التسامح

والكرم من جانب غالبيهم وفى الوقت الذى نكرم فيه أسرى جيش الوزير ونستقبل جرحاه فى مستشفياتنا يعمل الوزير جاهداً على ارتكاب الجريمة النكراء التى جعل بيتها من زمن طويل واستعمل فى تسهيل ارتكابها اغاً مسخوطاً عليه كيما يفوز الاغا من وراء ارتكابها برضاء الوزير وينجو برأسه المهدرة من قبل

ان احمد أغا المعتقل فى غزة منذ سقوط العريش يذهب الى القدس بعد هزيمة الوزير ، وفى أوائل جرمنال الماضى ويصير منزل المتسلم سجناً له ، وهناك ينسج خيوط الجرم الفظيع الذى حمله وحشيته على الاضطلاع به

ويريد القدر أن تتهيأ جميع الظروف لتنفيذ نقمة الوزير

سليمان الحلبى الشاب الذى له من العمر ٢٤ سنة والذى لاشك انه موصوم بوصمة الاجرام يذهب الى الاغا فى نفس يوم وصوله الى القدس ويطلب حمايته فى سبيل منع الاضطهاد المتواصل الذى لا ينفك حاكم حلب ابراهيم باشا يوقعه بأبيه التاجر بتلك المدينة ويعود اليه فى اليوم التالى ريثما تكون المعلومات قد تجمعت عن صفات الشاب المتعصب وأخلاقه وعرف انه يتأهب للالتحاق كقارئ للقرآن بأحد الجوامع وانه فى القدس لقضاء فريضة الحج وانه سبق له أن حج مرتين الى مكة والمدينة وان روح التعصب الدينى قد أثرت أبلغ الاثر فى رأسه المضطربة بخاطئ الاقاويل عن مقتضيات الاسلام الصحيح حتى بات يعتقد أن أقوى دعائم الدين وأعز وسائله هى الجهاد فى سبيل الله وموت المشركين ، ومنذ تلك اللحظة لا يتردد احمد أغا فى أن يزجى اليه فكرة المشروع الذى سيوفده لتنفيذه ويعده بالحماية والمكافأة فيبعث به الى يس أغا الذى يتولى قيادة مفرزة من جيش الوزير فى غزة بحيث لم تمض بضعة أيام حتى كان الاخير قد زوده بما احتاج اليه من التعليمات والنقود

غدا سليمان موطد العزم على الجريمة فبدأ الرحلة ومكث عشرين يوما فى الخليل بفلسطين منتظراً قافلة يعبر معها الصحراء ووصل الى غزة وهو يكاد يفقد الصبر فى الايام الاولى من فلوريال الماضى

يس أغا يأويه فى أحد الجوامع لكى يشحذ فيه روح التعصب ، ويكثر من لقياه

سراً بالنهار والليل فى العشرة الايام التى مكثها هناك ، ويزوده بالوصايا وأربعين قرشاً تركياً ويهيء له السفر على ظهر هجين فى سياق قافلة أحضرته الى مصر فى ستة أيام

وصل الى القاهرة فى أواسط فلوريال منشداً خنجراً . وقد كان بالقاهرة من قبل حيث أقام ثلاث سنوات ، واتخذ مقامه حسب التعليمات التى لديه فى الجامع الكبير وطفق يستعد لاقتراف الجرم الذى بعث لاقترافه من قبل (الكائن الاعظم) ويعاق لادعية المخطوطة على جدران المسجد .

هنا استقبله أربعة من مقرئى القرآن مولودون مثله فى الشام فكاشفهم بجلية أمره وباحثهم فى جميع الاوقات ولم يقعده عن الجريمة إلا ما تنطوى عليه من العسر وتبعثه من الخطر

محمد الغزى والسيد احمد الوالى وعبد الله الغزى وعبد القادر الغزى يستودعهم سليمان سر مأموريته فلا يفعلون شيئاً لمنع الجريمة فجعلوا أنفسهم شركاء فيها بسكوتهم المطبق المستمر

ويتربص الجانى لضحيته واحداً وثلاثين يوما فى القاهرة ثم يعمد فى النهاية الى الذهاب الى الجيزة ويقضى بذلك يوم رحيله الى محمد الغزى أحد المتهمين

ويبدو أن كل شيء استقام له فى سبيل تسهيل الجريمة فيذهب الجنرال الى الجيزة ثانى يوم وصوله اليها ليعود منها الى القاهرة ويلاحقه سليمان طيلة الطريق ويضطر حرس الجنرال الى أبعاده أكثر من مرة ولكنه يظل يتتبع الفريسة ويتوصل آخر الامر فى ٢٥ بريريال الحالى للاختباء فى حديقة الجنرال ثم يقبل عليه لتقبيل يده وتأخذ الناس الشفقة به لتعاسة حاله فلا يدفعونه عن الجنرال ويغتنم سليمان هذه الفرصة الفريدة فيغمد خنجره فى جسم الجنرال أربع مرات . وعبثاً يحاول المواطن بروتان المهندس وعضو المجمع أن يبذل نفسه فى سبيل انقاذ الجنرال فلا تنفع شجاعته ويصاب هو الآخر بستة جروح قضت على مقاومته

وهكذا سقط الجنرال دون مقاومة تحت ضربات الجانى ، وهو القائد العظيم

المجلل الرأس بغار المجد الذى تراجعت عنه فى المعامع اخطار الحروب ، وهو أول من عبر نهر الرين على رأس جيوش الجمهورية وهو الذى أعاد فتح مصر فى وجه جموع العثمانيين

ماذا عسانى استطيع أن أضيف الى التعبير عن الالم المبرح الذى نشعر به من أجله . هل أذكر دموع جنوده الذين كان لهم بمثابة الوالد أم أذكر ما يملأ من الأسى قلوب قواده الذين حضروا فعاله وزاملوه فى مواطن المجد ، والحداد الشامل الذى نشر لواءه على الجيش ، حسب الفقيد هذا مدحاً وثناء

ان سليمان القاتل لم يستطع أن يفلت من متبقى آثاره فالدم الذى كان ملطخا به ، وخنجره ومظهره الأشعث قد نمت عن جريمته ، وقد اعترف ودل على شركائه ، ويبدو كأنه يباهى بالجريمة الشنعاء التى اقترفها ، ففى أثناء التحقيق وفى وجه العذاب الذى ينتظره نراه يحتفظ بضبط لا يتغير من الهدوء كان خليقا به أن تكون هدوء البراءة فاذا به هدوء التعصب الأعمى

ولقد اعترف الشركاء أيضاً بما أفضى به اليهم القاتل عن جريمته المبيتة التى أعانوا على ارتكابها بسكوتهم

وعبثا يحاولون أن يدعوا أنهم لم يكونوا ليصدقوا ان سليمان قادر على ارتكاب هذه الجريمة وانهم كانوا يكشفون أمره لو انهم تصوروا أنه كان حقيقة صحيح العزم على ارتكابها ، فالوقائع تنطق بتكذيبهم إذا انهم استقبلوا القاتل وآووه ولم يعملوا على ارجاعه عن مشروعه الا تلافياً للخطر الذى ينجم عنه للقاتل نفسه فهم اذن شركاؤه وليس لهم أى عذر ولن أتكلم عن مصطفى أفندى فان هذا الشيخ الهرم لا ينهض ضده أى دليل على اشتراكه معهم أما نوع القصاص الذى يستحقه الجناة فنتروك كلية لتقديركم بمقتضى الأمر الذى وضع على عاتقكم الفصل فى هذه الدعوى على انى أطلب اليكم أن لا تصدروا حكما ليس فى مألوف البلاد التى نحن فيها وان كان يجب أن يكون مناسبا لفظاعة الجرم ويبدو لى أن الخازوق يناسب هذا المقام على أن تحرق يد هذا الرجل أولا ثم يلقى حتفه على الخازوق ويبقى جسمه عليه حتى تنهشه الطيور ،

وأما الشركاء فمع عظم جرمهم يجب أن يكون قصاصهم دون قصاصه في القسوة ولعل عقوبة الاعدام كما هي معروفة في مصر تناسب ما يستحقونه

وسيرتعد الوزير والعثمانيون المتوحشون الذين يقودهم إذ يصلهم نبأ القصاص الذي ينزل بهذا الوحش الذي اجترأ على أن يكون أداة إنتقامهم

حقيقة أن جرمهم قد حرم الجيش أميراً سيكون على الدوام موضع ذكرياتنا الدامعة ولكنه سيبقى غير ذي أثر في شجاعتنا . أن خليفة قائدنا الراحل وهو الذي نعرف عنه مقدما مزاياه وصفاته وشجاعته سيعرف كيف يقودنا الى النصر ، وأما أولئك الجبناء الذين لاتحمر وجوههم خجلا من إقدامهم على الانتقام لهزيمتهم بالاغتيال فلن يكسبوا أمام العالم سوى العار

ان تقريري هذا ليملي دواعي ماأتقدم به اليكم وهو (١) ان يقضي بأدانة المدعو سليمان الحلبي في اغتيال القائد العام كليبر ويحكم بحرق يده اليمنى ثم يوضع على الخازوق حتى يموت وتنهش الطيور الجارحة جسمه (٢) أن يقضي بأدانة الشيوخ الثلاثة محمد وعبد الله واحمد الغزي في الاشتراك في هذه الجريمة ويحكم بقطع رؤوسهم (٣) ان يحكم على الشيخ عبد القادر غيابيا بنفس هذا الحكم (٤) أن تنفذ الاحكام لدى العودة من الجنازة بحضور الجيش والأهالي مجتمعين لهذه الغاية (٥) أن يحكم ببراءة ساحة مصطفى أفندي ويفرج عنه (٦) وفي النهاية أن يطبع من الحكم وأوراق الدعوى خمسمائة نسخة وتنشر مع ترجمتها الى اللغتين التركية والعربية لتعليقها في مختلف انحاء الاقاليم بالمواقع المعتادة والمخصصة لذلك

الحكم

في العام الثامن من الجمهورية الفرنسية وفي يوم ٢٧ بريريال في المنزل الذي يقيم به قائد اللواء رينييه وبناء على الامر الصادر من الجنرال مينو قائد جيش الشرق بالانابة اجتمع كل من قائد اللواء رينييه وقائد البلوك روبان وضابط البحر ليروا والادجونانت جنرال مارتينيه والادجونانت جنرال موران وقائد المشاه جوجيه وقائد المدفعيه فور وقائد أركان الحرب برتراند وقوميسير الحربية رينيه وقوميسير

الأوامر سارتلون بصفته مقرر وقوميسير الحربية لوبير بصفته ممثلا للسلطة التنفيذية وتولى التحرير قوميسير الحربية بينيه بصفته مسجلا للدعوى وذلك للشروع فى المحاكمة النهائية لمن تجب محاكمته فى قضية جريمة القتل التى ارتكبت فى يوم ٢٥ من هذا الشهر وكان المجنى عليه فيها القائد العام كليبر .

ولما التأم عقد الاجتماع أمر الرئيس الجنرال رينييه بأن تودع على منضدة الجلسة صورة من أمر الجنرال مينو المشار اليه سابقاً وتمت تلاوته ثم قرأ العضو المقرر على الهيئة محاضر التحقيق وكذلك مختلف مستندات الادانة والبراءة فيما هو منسوب إلى المتهمين سليمان الحلبي والسيد عبد القادر الغزى ومحمد الغزى وعبد الله الغزى واحمد الوالى ومحمد افندى ، يقصد مصطفى افندى ، وبعد الانتهاء من قراءة ما تقدم أمر الرئيس باستحضار المتهمين امام المجلس مطلقا سراحهم وغير مقيدين بالحديد ومصحوبين بمحاميهم وفتحت أبواب قاعة الجلسة وجعلت علنية .

وتولى الرئيس والاعضاء توجيه الاسئلة إلى المتهمين بواسطة المواطن براسفيك فأجابوا عليها مصرين على اعترافهم بالجريمة كما سبق أن اعترفوا بها فى محاضر التحقيق .

وسألهم الرئيس هل ليس لديهم أقوال أخرى يريدون إبداءها فتكلم المحامى المعين للدفاع عنهم قائلا أن ليس لديه ما يريد قوله فأمر الرئيس بأعادتهم إلى السجن تحت حراسة حراسهم .

وسأل الرئيس اعضاء المجلس هل لديهم ملاحظات يريدون إبداءها ولما أجابوا بالنفى أمر بأخلاء القاعة للمداولة فى الدعوى سريا .

وقد وجه الرئيس السؤال الأول كما يأتى : « سليمان الحلبى عمره

٢٤ سنه ومقيم فى حلب ومتهم باغتيال القـائد العـام والمواطن بروتان مهندس المبانى فى حديقة الحاكم العام يوم ٢٥ الجارى هل هو مذنب ؟ » وأخذت الاصوات ابتداء من أصغر الأعضاء رتبة فانعقـد الاجماع على قرار بأن المتهم مذنب .

ووجه السؤال الثانى « السيد عبد القادر الغزى قارىء قرآن بالجامع الـكبير أصله من غزه ومقيم بالقاهرة المتهم بالاشتراك فى الجريمـة . بأن ائتمن على سر مشروع الاغتيال فلم يبح به ثم ركن إلى الهرب ، هـل هو مذنب ؟ » فكان القرار الاجماعى أنه مذنب .

ووجه السؤال الثالث « محمد الغـزى عمره ٢٥ سنه قارىء قـرآن بالجامع الـكبير أصله من غزه المتهم بأنه ائتمن على سر مشروع اغتيال القائد العام إذ أبلغ اليـه فى اللحظة التى تأهب فيهـا الجانى للسير بقصد ارتـكاب الجناية فلم يبح به .هل هو مذنب ؟ » فـكان القرار الاجماعى أنه مذنب

ووجه السؤال الرابع « عبد الله الغزى عمره ٣٠ سنه أصله من غزه وصناعته قارىء قرآن بالجامع الـكبير متهم بأنه استودع سر مشروع قتل القائد العـام فلم يبح به . هل هـو مذنب ؟ » فكان القـرار الاجماعى أنه مذنب .

ووجه السؤال الخامس « احمد الوالى أصله من غزه وصناعته قارىء قرآن بالجامع الـكبير متهم بأنه علم بمشروع قتل القائد العام فأسره . هل هو مذنب ؟ » فكان القرار الاجماعى أنه مذنب .

ووجه السؤال السادس « محمد افندى عمره ٨١ سنه أصله من بورصه متهم بالاشتراك فى الجريمة هل هو مذنب ؟ » فكان القرار بالاجماع أنه غير مذنب وصدر الأمر بأخلاء سبيله وطلب ممثل السلطة التنفيذية تطبيق

عقوبة الاعدام على المتهمين الذين أعلنت إدانتهم وأخذت الاصوات لتحديد نوع العذاب الذي يفرض على هؤلاء المتهمين ثم تلى البند الخامس من الأمر الصادر من الجنرال مينو بتاريخ أمس وهذا نصه :

« يحدد المجلس نوع العذاب الذى يراه مناسبا للاقتصاص من القاتل وشركائه » فقرر المجلس بالاجماع اختيار أحد أنواع العذاب المعروفة فى هذه البلاد بالنسبة للقاتل يكون مناسبا لعظم الجريمة وحكم على سليمان الحلبى بحرق قبضة يده اليمنى وأن يوضع بعد ذلك على الخازوق حيث يبقى إلى أن تنهش الطيور الجارحة جسمه ويكون تنفيذ هذا الحكم على هضبة القلعة التى فيها المجمع العلمى بمجرد الانتهاء من مواراة القائد كليبر وذلك بحضور الجيش والأهالى المجتمعين لشهود الجنازة .

وحكم المجلس بالموت على السيد عبد القادر الغزى غيابيا مع مصادرة أملاكه لصالح الجمهورية الفرنسية وتعليق نص هذا الحكم على الخشبة التى كان يجب أن تعد لرأسه .

كما حكم على محمد الغزى وعبد الله الغزى واحمد الوالى بقطع رؤوسهم وعرضها فى ساحة التنفيذ مع حرق أجسامهم فى موقد يقام لهذا الغرض فى نفس المكان ويكون تنفيذ الحكم فى المذكورين بالترتيب الآتى : عبد الله الغزى ، احمد الوالى ، محمد الغزى وفى النهاية سليمان الحلبى

وأمر المجلس بأن يطبع الحكم باللغات التركية والعربية والفرنسية من خمسمائة نسخة ويعمم نشره حيثما لزم ذلك مع تكليف المقرر الاستمرار فى الاضطلاع بكل ما يتعلق بتنفيذ هذا الحكم .

تحريراً بالقاهرة الخ الخ . وتلى ذلك الامضاءات .

وقد قرىء هذا الحكم على المتهمين وشرح لهم بمعرفة المواطن

ظلوما كا المترجم فقرروا بعدم وجود أقوال يضيفونها على اجاباتهم السابقة وبعد ذلك تم تنفيذه فى ٢٨ من شهر بريريال الجارى الساعة الحادية عشرة صباحا فى المكان المقرر ، القاهرة فى ٢٨ بريريال سنة ٨

« صورة طبق الأصل »　　　　　　　　　　　　　　　المسيو بينيه

* * *

تعقيب

ودفن الجنرال كليبر باحتفال فخم بالمعسكر الكائن بمزرعة ابراهيم بك وخطب فى تأبينه المواطن فورييه Fourier السكرتير الدائم للمعهد . ثم نقل جثمانه سنة ١٨١٨ إلى فرنسا حيث استودع أرض وطنه بمدينة ستراسبورج فى ضريح أنشىء له بميدان الجيش « Place d'Armes »

وفى تاريخ الجنرال كليبر أنه كان على جانب عظيم من الشجاعة والخيلاء مصحوبين باطلاع واسع على فنون الحرب وأصول القيادة وكان عظيم القامة مليح الصورة حسن الهندام وقد رقى إلى رتبة جنرال فى سن الأربعين سنة ١٧٩٣ أى فى أوائل عهد الثورة الفرنسوية وسجل له تاريخه هذه الثورة انتصارات باهرة على أعداء الجمهورية فى جهات متعددة أهمها فانديه Vendée وشارلروا Charleroi وفلوريس Fleurus و مايستريخت Maestricht والتكرش Altkirche وفريدبرج Friedberg . ثم أنه هو الذى اقتحم الاسكندرية سنة ١٧٩٨ . فلا عجب ان ينظر الشعب الفرنسى إلى فعاله بالزهو والأعجاب وان يخص ذكراه بالتكريم والاكبار .

الفصل الثانى

إغتيال بطرس باشا غالى

٢٠ فبراير ١٩١٠

كان مقتل بطرس غالى رئيس وزراء مصر جريمة ارتجت لها البلاد، حاول بعض المغرضين استغلالها لاثارة الفتنة الطائفية بين أبناء الوطن الواحد ففى اثناء الهياج الشعبى الذى سببه مناقشة مشروع امتياز قناة السويس، وموجه الغضب التى اجتاحت البلاد وإصرار بطرس غالى على انتزاع الموافقة على مد الامتياز لمدة أربعين عاما وجهوده المستميتة للتأثير على أعضاء الجمعية العمومية لقبول المشروع رأت القيادة الثورية للحزب الوطنى حتمية التخلص منه بعد أن اصبح من الصعب السكوت على مواقفة غير الوطنية وفى وسط هذا الجو المشحون بالغضب اجتمعت اللجنة الفدائية فى التاسع عشر من فبراير ١٩١٠ فى صيدلية ابراهيم الوردانى بشارع عبد العزيز بعابدين وقررت الاجهاز عليه[١]. وقد أصر ابراهيم الوردانى على القيام بهذا العمل رغم تحفظ اللجنة على ذلك نظرا لأنه كان عائل عائلته الوحيد، كما أنه كان نحيفا عصبى المزاج ولكن الوردانى الذى كان قد حضر جلسة الجمعية العمومية واعتمل الغضب فى نفسه بعد أن رأى بطرس غالى يهين الأعضاء الذين يقاومون مد المشروع، ولا يحترم إرادة نواب الأمة[٢]، صمم على رأيه وعلى الرغم من أن قواه قد خانته خلال تنفيذ مهمته قبل الحادث بيوم عندما ترصد للقتيل أمام نظارة الخارجية ولم يتمالك نفسه لاطلاق الرصاص عليه فقد عاود المحاولة بعد أن توجه إلى وزارة الحقانية وتأكد من وجود سيارة رئيس الوزراء هناك فظل منتظرا خروجه عن كثب حيث جلس فى مقهى قريب من الوزارة مدة ثلاث ساعات تقريبا حتى رأى بطرس غالى ينزل إلى سيارته، وعندما فتحت العربة لركوبه أسرع إليه الوردانى مستغيثا بأن لديه مظلمة[٣]، فلما التفت إليه أفرغ فيه عدة رصاصات من مسدسه طرحته على الأرض يتخبط فى

([1]) يؤكد محمد فريد فى منكراته ان قيادة الحزب الوطنى الثورية كانت هى المسئولة عن الحادث كما أنه كانت لديه معلومات خصوصية عنه لذلك اخذ أهبته واعدم بعض الأوراق التى كان يمكن اتخاذها سببا للأضرار ببعض أعضاء الحزب.

انظر: مذكرات محمد فريد كرس – رقم ٩، ص ٢٤٦.

([2]) دار القضاء العالى: وثائق اغتيال بطرس غالى ملف رقم (٢) استجواب الوردانى ص ١١.

([3]) كانت العادة المتبعة وقتذاك بان كل من كانت له شكاية أو مظلمة كان يسلمها مباشرة إلى رئيس الوزراء دون وساطة.

انظر انور العروسى: الجرائم السياسية فى مصر، جـ١، ص ٢٨.

دمه وقد إجريت له عملية جراحية توفى على أثرها[٤]. وما كاد ينتشر صدى هذا الحادث المفزع حتى اشتد اضطراب الناس وكثر اللغط وتزايد ارتباك الحكومة.

وعقب الحادث سلم الوردانى نفسه، وتحمل مسئولية هذا العمل بمفرده دون اشتراك احد معه، فاعترف بأنه قتل بطرس غالى عمدا مع سبق الإصرار والترصد وأنه لم يشترك معه أحد سوى اثنين هما يده وعقله وظل كذلك على موقفه لا يتزحزح عنه قيد أنمله من بداية التحقيق حتى تم اعدامه مؤكدا ان الدافع الوحيد لعمله هو تأكده من خيانة بطرس للوطن، وان الخائن للوطن جزاؤه البتر وانه فكر فى اغتياله منذ زمن. [٥]

ولما كان الوردانى من شباب الحزب الوطنى فقد تشعب التحقيق واتجهت تهمة الاشتراك فى القتل إلى لفيف من شباب الحزب الوطنى فقبضت الحكومة على الكثيرين منهم حتى أربى عددهم على الثمانين.[٦] فقد فقدت الحكومة صوابها تماما واندفعت ذات اليمين وذات الشمال تقبض على الناس وتفتش البيوت[٧]، بهدف اكتشاف جمعيات أو مؤامرات سرية لذلك لم تبدأ محاكمة الوردانى إلا بعد شهرين من وقوع الحادث مما مكن الوطنيين من الشروع فى حملة ترمى لما فيه مصلحة المهتم ومحاولة الايضاح بأن وفاة بطرس لم تنشأ مباشرة عن رصاص مسدس الوردانى ولكن العملية الجراحية التى أجريت له بالمستشفى على أثر الحادثة كانت السبب[٨]، وبأن الوردانى لم يرتكب جريمة القتل الفعلى، لذلك لا يمكن أن يحكم عليه بالاعدام وكان هذا السبب فى أن المحكمة رأت أنه من الضرورى عرض الأمر على لجنة مؤلفة من طبيبين انجليزين وطبيب مصرى واحد، وقد انقسمت آراء هذه اللجنة فكان من راى الطبيبين الانجليزين أن الجراح التى نشأت عن رصاص الوردانى جراح قاتلة فى حين أن الطبيب المصرى

---

(٤) مذكرات سعد زغلول : كراسة رقم ١٨، ص ٩٢٥.

(٥) ملفات قضية اغتيال بطرس غالى، ملف رقم (١) محضر التحقيق مع ابراهيم الوردانى فى ٢٠ فبراير ١٩١٠ وقد بين الوردانى خلال التحقيق معه ان الحادث كان سياسيا لان بطرس وقع اتفاقية السودان ١٨٩٨ وترأس المحكمة المخصوصة خلال حادث دنشواى، وأعاد قانون المطبوعات وسعى لمد امتياز قناة السويس.

الرافعى: محمد فريد رمز الاخلاص التضحية ص ١٨٦ وعلى الرغم من ان الوردانى كتب إقرارا بخطه بأنه قتل بطرس غالى لأنه خائن لوطنه، فان الصحف الاستعمارية انتهزت الفرصة للوقيعة بين المسلمين والاقباط.

(٦) كان من الطبيعى أن ينفى الحزب الوطنى عن نفسه أى علاقة بالحادث واعتباره حادثا فرديا بل وألقى المسئولية الأدبية للحادث على عاتق الاحتلال بالنظر إلى أعماله التى كان بطرس منفذا لها.

انظر اللواء فى ٢١ فبراير ١٩١٠ بمقال بعنوان "الحادث الخطير لوفاة رئيس النظار، ٢٢ فبراير ١٩١٠ مقال بعنوان "قتل رئيس النظار وانظر ايضا جريدة العلم فى ٢ يناير ١٩١١ مقال بعنوان: "مصر فى العام الماضى " بقلم أمين الرافعى.

(٧) اتجهت الأنظار فى أول الأمر إلى تفتيش منازل زعماء الحزب الوطنى غير أن سعيد باشا عارض ذلك ولكن حدث التفتيش لأن المحقق ظن أن ذلك ربما يكون مفيدا أنظر مذكرات سعد زغلول كراسة ١٨ ، ص ٩٢٥.

(٨) تيودور روز شيتن: تاريخ المسألة المصرية، ص ٣٦٢.

قرر أنه لولا العملية لظل بطرس على قيد الحياة غير أن المحكمة أخذت برأى الطبيبين الانجليزيين.

وقد نظرت القضية فى ٢٢ مارس ١٩١٠ وأحيل الوردانى إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل[٩]، وكان المدافع عن الوردانى هم "ابراهيم الهلباوى بك"[١٠]، و"محمود بك أبو النصر" و"أحمد لطفى بك المحامى".

وقد ترافع الهلباوى مرافعة طويلة انتقد فيها أحوال مصر السياسية انتقادا شديدا، ثم التفت إلى الوردانى وهو فى قفص الاتهام ودعا له بالخير ولا بأس من اقتباس الالفاظ الختامية من مرافعة الهلباوى تلك المرافعة التى طبعت بسرعة ووزع منها على الجمهور نسخ كثيرة على الرغم من أنها قيلت فى الحجرة الخصوصية للقضاة قال الهلباوى بك "واقبل نبال الموت بقلب البواسل فالموت آت لا راد له ان لم يكن اليوم فغدا، فاذهب يا ولدى إلى لقاء الله العلى الأعلى الذى لا يرتبط إلا بعدالته المجردة عن الظروف والزمان والمكان أذهب مودعا منا بالقلوب والعبرات، اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشر عظة لأمتك أكثر من حياتك، أذهب فإن قلوب العباد إذا ضاقت رحمتها عليك فرحمة الله واسعة نستودعك الله ، إلى اللقاء إلى اللقاء.[١١]

كما ترافع احمد لطفى المحامى عن المتهم وطلب من المحكة اعتبار الواقعة شروع فى قتل لأن الوفاة لم تنشأ عن الاصابات التى أحدثها المتهم بالقتيل وإنما نتيجة للعملية الجراحية التى أجريت له، وقد حوكم الوردانى أمام محكمة جنايات مصر يوم ١٨ مايو وصدر الحكم باعدامه[١٢]، وقد رفض المفتى لأسباب شرعية[١٣]، أن يصدر الفتوى الضرورية فى المصادقة على الحكم بالاعدام بحجة اختلال قوى المتهم العقلية وضرورة احالته على لجنة طبية لاثبات ذلك فما كان من الصحف الانجليزية والعميلة إلا أن مسخت المستند الذى سيقت فيه أسباب الرفض لتوهم أنه بمقتضى الشريعة الاسلامية لا يحكم بالموت على من قتل مسيحيا ومهما كانت نزعة المفتى السياسية فان فتواه تجوهلت وأعدم الوردانى الذى تقدم إلى المشنقة وهو يقول "الله أكبر الذى يمنح الحرية والاستقلال. وقد منع الجمهور ومندوبوا الصحف من مشاهدة تنفيذ الحكم".

([٩]) كان حورست متخوفا من المسألة ويخشى ألا يحكم فيها باعدام الوردانى: انظر مذكرات سعد زغلول كراسة ١٨ ، ص ٩٣٩.

([١٠]) كان مدعيا عموميا فى قضية دنشواى وجلب بذلك على نفسه سخط الأمة وقد غير موقفه إزاء الحركة الوطنية بعد ذلك والقى بنفسه فى غمرتها.

([١١]) روزشتين: المرجع السابق الذكر ، ص ٣٦٤- ٣٦٥، وانظر مرافعة ابراهيم الهلباوى بك فى قضية قتل بطرس غالى بملف القضية.

([١٢]) رفع الوردانى طلب نقض وإبرام للحكم الصادر عليه، ولكن المحكمة حكمت يوم السبت الموافق ١٩ يونيه ١٩١٠ برفض الرد ثم برفض طلب النقض والجدير بالذكر أن بين المحكمين بذلت مساع كثيرة من الحزب الوطنى وغيره لالتماس العفو عن الوردانى وكتبت عرائض العفو ووقع عليها الكثير من ذوى الوجاهة والاعتبار – انظر مذكرات سعد زغلول كراسة رقم ١٨ ، ص ٩٤١.

([١٣]) روزشتين: المرجع السابق الذكر، ص ٣٦٥.

وصفوة القول أن إذا كان بطرس قد ذهب أول فريسة للاغتيال السياسى فإن ذلك كان نتيجة خيانته لأمته وقد أحس جورست أن فى موت بطرس خسارة لا تعوض وان رصاصات الورداني قتلت آماله[14]، وبمقتل بطرس غالى دخلت مصر فى طور جديد إذ أن القتل السياسى لم يكن معروفا قبل هذا الحادث.

وعلى أى حال فقد كان صمود الوردانى خلال محاكمته وشجاعته أثناء تنفيذ حكم الاعدام فيه سببا فى تعلق العديد من الناس به، لدرجة جعلت بعض الفدائيين المصريين يعتبرونه أماما لهم حتى أنهم كانوا يذهبون إلى قبره للقسم على أن يكونوا أمناء على العهد، وأن يتولى آخر من يتبقى منهم قتل من يفشى السر أو يخون العهد ومما يذكر أن الأغنية الشعبية التى مطلعها قولوا لعين الشمس ماتحماشى أحسن غزال البر صابح ماشى وضعت تحية الوردانى وهو يسير إلى المشنقة.[15]



ابراهيم الورداني يحاكم في قضية اغتيال

(14)Storrs : Orientations, P.

(15) عبد العزيز علي: ماذا في التاريخ ، ص ٣٨.

حكم محكمة الجنايات

باسم الجناب الأفخم عباس حلمى باشا خديوى مصر

محكمة جنايات مصر المشكلة علناً تحت رئاسة جناب المستر دلبرأوغلى وبحضور أمين بك على وعبد الحميد بك رضا مستشارين بمحكمة الاستئناف الأهليـة وسعادة عبد الخالق ثروت باشا النائب العمومى ومحمد توفيق افندى كاتب المحكمة اصـدرت الحـكم الآتى - فى قضية النيابة نمرة ١٩١٠ قسم عابدين المقيدة بالجدول نمرة ٨٠ سنة ١٩١٠ ضد ابراهيم ناصف الوردانى افنـدى عمره ٢٥ سـنه كيماوى مولود ومقيم بمصر

تمهيدات بعد سماع أمر الاحالة وطلبـات النيابة العموميـة وأقوال المتهم والمحامين عنه والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً.

من حيث أن النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه فى يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ بسراى نظارة الحقانية بمصر قتل عمداً المرحوم بطرس باشا غالى بان أطلق عليه عدة مقذوفات نارية من روفلفر نشأ عن معه إصابته وتوفى بسببها فى ٢١ منـه وذلك مع سبق الاصرار والترصـد له بفناء سراى النظارة وطلبت من حضرة قاضى الاحالة بمحكمة مصر الأهلية احالة المتهم على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمـادة ١٩٤ عقوبات وحيث أن قاضى الاحالة أصدر أمراً فى ٢٢ مارس سنة ١٩١٠ باحالة المتهم على هذه المحكمة لمحاكمته بالمادة المذكورة

تعيين الأطباء - وحيث أنه بجلسة ٢١ ابريل سـنة ١٩١٠ التى كانت محددة لنظر القضية طلب سعادة النائب العمومى عقاب المتهم بالمـادة ١٩٤ من قانون العقوبات وسمعت أقوال الشهود وبعد ذلك أجلت القضـية الى ٢٢ منه لاتمام نظرها والمحكمة بعد سؤال النيابة والمحاماة عما اذا كان كل فريق متمسكا بأقوال شهوده أصدرت قرارا بتعيين أطباء خبراء لأداء المأمورية المبينة فيه

وحيث أن حضرات الأطباء الخبراء قاموا بمأموريتهم وقدموا تقريرهم وقد حدد

لنظر القضية جلسة ١٢ مايو ١٩١٠ وفيها تلى التقرير المقدم منهم من النائب العمومى طلب عقاب المتهم بالمادة المذكورة والمحامين عن المتهم طلبوا سؤال الأطباء الخبراء أو أحدهم عما جاء فى تقريرهم واختبار قوى المتهم العقلية وعدم تطبيق مادة ١٩٤ ع أو استعمال الرأفة

وقائع الجناية — وحيث ثابت من التحقيق ومن اعتراف المتهم الصريح فى جميع أدوار التحقيقات أنه كان ناقما على أعمال المرحوم . . . الذى كان رئيس النظارة فى أعماله السياسية خصوصا بعد المناقشة التى حصلت فى احدى جلسات الجمعية العمومية بمصر فى مشروع قنال السويس الذى كان حاضراً فيها المتهم وقد عزم على قتله وأصر على ذلك وفعلا قام بتنفيذ ماصمم عليه بأنه تسلح بمسدس محشو بالرصاص وذهب الى سرى الحقانية بعصر يوم السبت فى ١٩ فبراير سنة ١٩١٠ وتربص للمرحوم فى مكان خروجه ولكن قواه خارت كما قال فلم تساعده على تنفيذ مأربه فأجل ذلك للغد وفى يوم الأحد ٢٠ منه حمل سلاحه وذهب الى الحقانية وتحقق من وجود المقتول بنظارة الخارجة وانتظر وقت انصرافه منها حيث جلس فى القهوة القريبة من النظارة مدة من الزمان تقدر ثلاث ساعات تقريباً حتى اذا مارأى العربة التى تعلق القتيل توجه الى النظارة وان وقت نزوله قد حان ذهب إلى نظارة الحقانية وتربص للمقتول عند السلم الذى يركب عادة منه ولبث هناك إلى أن نزل المرحوم . . . وسلم على الذين كانوا معه وتقدم لركوب العربة انقض عليه المتهم وأطلق عليه ست رصاصات من ذلك المسدس على بعد متر تقريباً من الخلف بقصد قتله فسقط المصاب يتخبط فى دمه وأسعف للحال بتضميد جراحه ثم نقل الى مستشفى ملتن . وحيث أن الست الرصاصات التى أصابت المقتول من يد المتهم ضمن منها لم تنتج سوى جروح خفيفة مركزها ظهر الجسم والعنق والأذن اليسرى أما الرصاصه السادسة فقد دخلت بين الضلع السابع والثامن من الجهة اليمنى ومرت بالكبد فنقبته تقبتين وثقبت المعدة ثقبين أيضا وسكنت تحت الجلد فى الجهة اليسرى . وحيث أنه عند وصول المصاب للمستشفى تفقد حالته جملة من الاطباء فقرروا أن الاصابة الاخيرة ذات خطر ولكنهم فى الوقت نفسه قرروا تأخير أجراء العملية لوقت آخر مالم يحدث مايستدعى التعجيل وبعد بضع ساعات قليلة قاء المجنى عليه دما فاستنتج الطبيب المباشر للعلاج وهو

د . ملتن أن المعدة أصيبت من القذوف النارى وغالبا نفذت منها الرصاصة وقرر اجراء العملية حالا بدون انتظار وقد ابتدأ د . ملتن المذكور فى عملها فعلا نحو الساعة الخامسة بمباشرته ومساعده د . هين وكاونسكى ونوندتيل دوير و ابرسان وخياط ومشاقة وقد تبين فى العملية أن الرصاصة لما دخلت فى التجويف الباطنى ثقبت الكبد مرتين ودخلت المعدة فى منتصف تقويسها الصغير تقريبا ومرت فيه تماما وخرجت قرب الطرف الايسر لحائطها المؤخر ثم كشطت لفة من لفات الامعاء الصغيرة من غير أن تخرقها وحيث أنه بعد اجراء هذه العملية ابتداء المجنى عليه ضعف قواه شيئا فشيئا حتى مات الساعة ٩ صباح ٢١ فبراير سنة ١٩١٠ .

انتخاب لجنة خبراء — وحيث أنه عقب الوفاة لم يحصل تشريح الجثة قضائيا حتى كان يعلم السبب الحقيقى للموت وقد اكتفت النيابة بشهادة من د . ملتن مؤرخة ٢٥ فبراير سنة ١٩٠١ مذكور بها أن الوفاة حصلت من صدمة ونزيف نتيجة الجروح النارية وصدمة العملية التى استلزمتها تلك الاصابة . وحيث أن الدفاع قدم اعتراض على تلك الشهادة أمام قاضى الاحالة وعلى طبيبين حضرا أثناء العملية دون الاشتراك فيها وهما د . فرنوف وسعد الخادم اللذان قرزا أمام المحكمة بجلسة ٢١ ابريل سنة ١٩١٠ أن تلك العملية بحسب فكرهما ما كانت لازمة وأنها زيادة على ذلك لم تعمل حسب الطريقة الفنية خصوصا استمرارها زمنا طويلا وكثرة الايدى التى اشتركت فيها وقد أعلن الدفاع أيضا أطباء آخرين قرروا أن العملية كانت واجبة . وحيث أن المحكمة تلقاء هذا التناقض بين الفريقين اضطرت لاصدار قرار تمهيدى فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٠ بعرض هذه المسألة على لجنة من الاطباء لتنويرها فى الامرين الآتيين :

(١) ان كانت الجروح التى نشأت عن الاصابة فى ذاتها مميتة بدون دخل العملية اذا كان يمكن للمصاب أن يعيش بدون عملية

(٢) أن كانت العملية أجريت مع الاحتياطات الطبية المقررة فنا أم لا .

وقد تصرح لهؤلاء الأطباء لأجل تأدية هذه المأمورية أن يطلعوا على أقوال جميع أطباء الاثبات والنفى الذين شهدوا بالجلسة ويقدروها ويستنتجوا منها ما ينطبق على الفن الخاص به وحيث أنه ما كان فى استطاعة المحكمة أن تأمر إلا بهذه الطريقة

الموصلة لتنويرها لأن سماع أقوال أطباء الاثبات والنفى بمعرفة اللجنة مع تعارضها ما كان يوصل للغرض المقصود لاختلافهم وعدم اتفاقهم الا فى مسألة المدة التى مكثتها العملية والايدى التى اشتغلت فيها ولأنهم ليسوا متفقين فى وقائع مهمة فيما يختص بالعملية ولو كانت المحكمة أمرت بالمناقشة فان د . ملتن قد أظهر مقدماً اقتناعه عنها مع انه هو المباشر فى الحقيقة للعملية

تقرير الخبراء — وحيث أن الخبراء قد قدموا تقريرهم عما انتدبوا لأجله وقد تبين منه أولا أن أثنين منهما ذهبا الى أن الجروح التى أدت للعملية كانت فى ذاتها مميتة وإن المصاب ماكان يعيش دون العملية وثالثهم مع موافقته لهما فى خطارة الحالة خالفهم فقط فى الجزم بان المصاب كان يموت حتما من تلك الجروح . ومع كل فقد اتفق مع رفقائه على أن العملية كانت لازمة . ثانياً أن الأطباء الخبراء نفوا الانتقادين الواردين على طول المدة وكثرة الأيدى التى اشتغلت فى العملية الأمران اللذان لهما الأهمية فى الانتقاد وهما الداخلان فى السؤال الثانى من القرار والمقصودان منه وقد تنورت فى شأنهما المحكمة الآن كل التنوير

أسباب الحكم — وحيث أنه يستنتج من كل ذلك مع ما اتخذ فى كتابة تقرير الخبراء من كل التحوطات ومن وقائع الدعوى أن الجروح التى أحدثها المتهم بالمجنى عليه هى التى أحدثت الوفاة رغماً عن كل علاج وإسعاف مهما كان نوعه عمل له من أشهر الأطباء لانقاذه قياماً بالواجب المفروض عليهم حسب صناعتهم دون ثبوت أى انتقاد مما وجه اليهم وحيث بناء على ذلك يجب أن يتحمل المتهم جميع نتائج الجريمة التى قصد ارتكابها وافتخر بها بعد حصولها أمام المحققين . وحيث أن ماطلبه المحامون بالجلسة فى مناقشة الخبراء أو سؤال أحدهم فيما جاء بتقريرهم قد رأت المحكمة عدم لزومه ورفضته للأسباب الواضحة فى قرارها فى ١٣ مايو سنة ١٩١٠ وحيث أن الدفاع قد زعم أن المتهم لم يكن عنده الارادة الحرة لاختبار عمله وطلب اختباره فى محل معد لذلك وترى المحكمة أن ذلك غير صحيح لما تبينته من حالته قبل ارتكاب الجريمة و بعد ارتكابها وفى أطواره السابقة وقد رفضت ذلك أيضا بقرارها السابق للاسباب الواضحة فيه

وحيث أن المتهم معترف بصراحة بالتحقيق بأنه أطلق الاعيرة النارية من مسدسه

على المقتول فأصابه قاصداً قتله وأنه كان مصمم على ذلك من أيام سابقة فترصد له بالمحل الذى نفذ فيه تصميمه وأيد ذلك التحقيقات التى حصلت فهو حينئذ قاتله عمداً مع سبق الاصرار والترصد لبطرس غالى باشا وهذا بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ بمصر ويدخل عقابه تحت نص المادة ١٩٤ من قانون العقوبات

وحيث أن الحكم به عملا بالمادة ٤٩ تشكيل محاكم الجنايات قد أخذت رأى حضرة مفتى الديار المصرية —

منطوق الحكم

للأسباب المتقدمة وبعد الاطلاع على المادة ١٩٤ ع . حكمت المحكمة حضوريا باعدام ابراهيم ناصف الوردانى شنقاً — هذا ماحكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة فى يوم الاربعاء ١٨ مايو سنة ١٩١٠ بحضور الهيئة المذكورة

الفصل الثالث

حوادث اغتيال الانجليز فى القاهرة

بعد احتلال الانجليز لمصر فى عام ١٨٨٢

لجأت بعض القوى الوطنية إلى اتخاذ أسلوب العنف ضد الانجليز لإجبارهم على الخروج من البلاد، فاتخذوا من العمل السرى طريقا للمقاومة، وأسلوبا لتحقيق ذلك الهدف فظهرت فى بداية الأمر الجمعية الوطنية المصرية المعروفة "بجمعية الانتقام" ولما انكشف أمرها، وقبض على معظم أعضائها فى ٢٠ يونيو ١٨٨٣ ظهرت "جمعية التضامن الأخوى" التى كانت النواة التى تفرعت منها الأنشطة السرية فى مصر خلال الربع الأول من القرن العشرين. وقد ضمت هذه الجمعية مجموعة من خيرة الشباب المصرى الذين سارعوا لتقديم أرواحهم فداء للوطن. وقد أنشأت هذه الجمعية فروعا متعددة لها، وقامت بتنفيذ أول حادث اغتيال سياسى فى تاريخ مصر المعاصر عام ١٩١٠ عندما اغتيال "ابراهيم الوردانى" عضو الجمعية رئيس الوزراء "بطرس غالى"، كما قامت هذه الجمعية بالعديد من الاغتيالات السياسية خلال الحرب العالمية الأولى ثم زادت أنشطتها عندما أعيد تشكيلها منذ عام ١٩١٩ فقامت بالعديد من عمليات الاغتيال السياسى التى شملت بجانب المسئولين المصريين المتعاونين مع الاحتلال قيادات وأفراد من العسكريين والمدنين الانجليز.[1]

وإلى جانب ذلك فقد كان لحزب الوفد فروع لجهاز سرى يرأسه "عبد الرحمن فهمى" رئيس لجنة الوفد بالقاهرة، وكان هذا الجهاز يقوم بعمليات اغتيال الانجليز، كما ظهرت خلال تلك الفترة أيضا جمعية "اليد السوداء" لاغتيال الانجليز والمتعاطفين معهم وفيما يلى نعرض لذلك.

١-اغتيال الضابط الانجليزى هيدن: [2]

ملخص الحادث:

فى مساء يوم [illegible] يناير ١٩٢ قتل عمدا بشارع بولاق الضابط الانجليزى "هـ.هيدن" بأن أطلق عليه مجهول عيارا ناريا أصابه فى ظهره مع سبق الإصرار وتوفى على أثر ذلك.

---

(1) لتفاصيل ذلك أنظر عبد العزيز على: ماذا فى التاريخ، ص ٣٣ وما بعدها.
(2) الجناية رقم ٧١٧ قسم بولاق لسنة ١٩٢٠

•القرار: قيد الحادثة جناية بالمادة ١٩٤ عقوبات ضد مجهول حيث لم يتم التوصل لمعرفة مرتكبى الجريمة، ولم تأت التحريات بنتيجة لذلك تم حفظ القضية لعدم معرفة الجناة.

٢-الشروع فى قتل الكابتن نايف: (١)

•ملخص الحادث:

فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٠ أطلق مجهول على الضابط الانجليزى "نايف" أعيره نارية على مسافة قريبة منه أثناء مروره بشبرا فى الطريق العام، فدخلت رصاصة فى الجانب الأيمن من شوكه الظهر فى القسم الصدرى الأسفل.

القرار: حيث ان التحقيقات والتحريات لم توصل لمعرفة الفاعل فقد حفظت النيابة القضية فى ٣١ يناير ١٩٢١.

٣-حادثة قتل العسكرى الانجليزى بروكول والشروع فى قتل زميله سورتى: (٢)

ملخص الحادث:

فى مساء يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٢١ بشارع السبتية قسم بولاق قتل عمدا العسكرى الانجليزى "بروكول" كما شرع فى قتل العسكرى الانجليزى "سورتى" وذلك مع سبق الاصرار والترصد بأن أطلق عليهما عيارين ناريين فتوفى الأول فى الحال وأصيب الثانى.

القرار: قيد الحادث جناية بالمادة ١٩٤ عقوبات ضد مجهول وحفظت القضية لعدم معرفة الفاعل.

٤-حادثة الاعتداء على المستر أرنست هاتون رئيس قسم وابورات مصر: (٣)

ملخص الحادث:

فى ٣٠ ديسمبر ١٩٢١ بدائرة قسم شبرا قتل عمدا المستر "أرنست هاتون" الموظف بمصلحة السكة الحديد بشارع ابن الرشيد المتفرع من جزيرة بدران بعد أن أطلق مجهول عليه عيارا ناريا أصابه فى ظهره وذلك مع سبق الاصرار والترصد فتوفى على الفور.

(١) القضية رقم ٤٢ جنايات شبرا لسنة ١٩٢٠.
(٢) الجناية رقم ١٠٦ بولاق لسنة ١٩٢٢.
(٣) الجناية رقم ١٩٤ شبرا لسنة ١٩٢٢.

القرار: حيث ان التحقيقات والتحريات لم توصل لمعرفة الفاعل فقد قرر رئيس النيابة عبد الرحمن عزيز حفظ القضية.

٥-الشروع فى قتل العسكرى الانجليزى كارشو : (١)

ملخص الحادث:

فى ليلة ١٤ فبراير ١٩٢٢ بدائرة قسم الأزبكية أطلق مجهول عدة أعيرة نارية على العسكرى "كارشو" عند محطة كوبرى الليمون.

القرار: قيدت هذه الحادثة جناية بالمواد ٤٥، ٤٦، ١٩٤ عقوبات ضد مجهول حيث ان التحقيقات والتحريات الإدارية لم تتوصل لمعرفة الفاعل.

٦-الشروع فى اغتيال المستر بريس هوبكنس: (٢)

ملخص الحادث:

فى ١٥ فبراير ١٩٢٢ بدائرة قسم شبرا شرع مجهول عمدا فى قتل المستر "هوبكنس" المهندس بعنابر السكة الحديد تحت كوبرى شبرا بعيار نارى فأصابه فى فخذه الأيمن وذلك مع سبق الأصرار والترصد.

القرار: اعتبار القضية جناية بالمواد ٤٥، ٤٦، ١٩٤ عقوبات ضد مجهول، ويتم حفظها مؤقتا لعدم معرفة الفاعل.

٧-الشروع فى اغتيال المستر تشارلسن أدموند مساعد باشمهندس عنابر السكة الحديد: (٣)

ملخص الحادث:

فى مساء يوم ١٨ فبراير ١٩٢٢ بجهة المطرية من أعمال قسم الوايلى أطلق مجهول ثلاثة أعيرة نارية من مسدس على المستر تشارلسن أدموند كليفر أثناء ذهابه من محطة المطرية إلى بيته عمدا مع سبق الاصرار فأصيب فى فخذه الأيمن.

---

(١) الجناية رقم ٧٠٧ قسم الأزبكية لسنة ١٩٢٢.
(٢) جناية رقم ٣٤٤ قسم شبرا لعام ١٩٢٢.
(٣) الجناية ٤٥٢ قسم الوايلى لعام ١٩٢٢.

القرار: اعتبار القضية جناية بالمواد ٤٥، ٤٦ ، ١٩٤ عقوبات، وحفظ التحقيق لعدم معرفة الفاعل.

٨-حادث اغتيال المستر براوان: [١]

ملخص الحادث:

في ١٨ فبراير ١٩٢٢ بأراضي القصر العالي قسم السيدة زينب قتل عمدا المستر "براون" المراقب العام بوزارة المعارف العمومية على بعد خطوات من الباب الرئيسي للوزارة بان اطلق عليه مجهول عيارا ناريا من مسدس أصابه في ظهره وذلك مع سبق الاصرار والترصد.

القرار: حيث ان التحقيقات والتحريات الادارية لم توصل لمعرفة الفاعل فتم حفظ القضية وقيد الحادث ضد مجهول. [٢]

٩-الشروع في اغتيال جون ماكنتوش مأمور ورشة وابورات السكة الحديد: [٣]

ملخص الحادثة:

في ١١ مارس ١٩٢٢ أطلق عليه ثلاثة مجهولين أعيرة نارية بالزيتون مما أدى إلى إصابته في كتفه الأيسر من الخلف.

القرار: يقيد الحادث جناية بالمواد ٤٥، ٤٦ ، ١٩٤ عقوبات ضد مجهولين حيث ان التحقيقات والتحريات الإدارية لم توصل لمعرفة الجناة، لذلك تقرر حفظ القضية.

([1])جناية رقم ٣٤٠ قسم السيدة زينب لسنة ١٩٢٢.
([2])عبد العزيز علي: ماذا في التاريخ، ص ١٠٠.
([3])الجناية رقم ٥٣٣ قسم الوايلي لسنة ١٩٢٢.

١٠-اغتيال العسكريين الانجليزين بيكر وتونستد: [١]

ملخص الحادثة:

في ليلة ١٧ ابريل ١٩٢٢ بدائرة قسم الأزبكية أطلق مجهولين أربع طلقات نارية على العسكريين الانجليزيين "بيكر" و "وتونسند" عند محطة كوبرى الليمون فأصابتهما في ظهرهما وذلك مع سبق الإصرار.

القرار: قيد الحادث جناية بالمواد ٤٥، ٤٦ ، ١٩٤ عقوبات ضد مجهولين، وحفظ القضية لعدم معرفة الفاعل.

١١-حادثة قتل البكباشي كاتليف كيف مساعد حكمدار العاصمة فرقة حرف (ب): [٢]

ملخص الحادث:

في ٢٤ مايو ١٩٢٢ بدائرة قسم عابدين قتل عمدا البكباشي "كيف" بأن أطلق عليه ستة أعيرة نارية اصابته في أذنيه وظهره أثناء خروجه من دار المحافظة بباب الخلق وعودته إلى منزله بشارع الفلكي بالقرب من ميدان الازهار مع سبق الاصرار والترصد.

القرار: قيد الحادثة جناية بالمادة ١٩٤ عقوبات ضد مجهول حيث لم يتم القبض على أحد. [٣]

١٢-محاولة اغتيال الكولونيل بيجوت مدير مالية بالجيش الانجليزي: [٤]

***المتهم مجهول.**

ملخص الحادث وما تم بشانه:

في ١٥ يوليو ١٩٢٢ أطلق مجهولون عليه اعيرة نارية اصابته بشارع القاضي الفاضل قرب جامع جركس بقسم عابدين وهو يغادر منزله صباحا إلى مقر عمله سائرا على قدميه ، ودخل المستشفى العسكري بالعباسية مصابا بجروح متعددة، وقد تحسنت حالته بعد استخراج احدى الرصاصتين من ظهره.

الحكم: حفظ التحقيق لعدم الاستدلال على الجناه، وقيد الحادث جناية بمقتضى المادة ١٩٤ عقوبات.

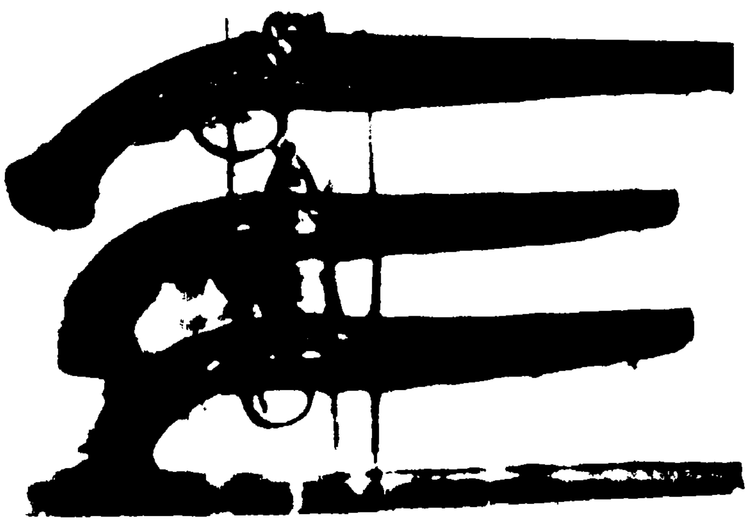
([1]) الجنابة رقم ١٠٨١ قسم الازبكية لسنة ١٩٢٢
([2]) الجناية رقم ٨٢٩ عابدين لسنة ١٩٢٢
([3]) عبد العزيز على: مرجع سابق، ص ١٠٠
([4]) الجناية رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٢٢

١٣-حادثة قتل المستر روبسون المدرس بمدرسة الحقوق الملكية: (١)

في ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ بشارع الجيزة الموصل بين الكوبري الأعمى ومديرية الجيزة قتل مجهولون عمداً المستر "روبسون" المدرس بمدرسة الحقوق الملكية بان أطلقوا عليه جملة اعيرة نارية توفي على أثرها المصاب

القرار قيد الحادث جناية بالمادة ١٩٤ عقوبات ضد مجهولين وحفظت القضيه لعدم معرفة الفاعل لان التحقيقات والمباحث لم تتوصل لمعرفه الجناه

ونتيجة لهذه الحوادث بدأت انجلترا تتربص بمصر للايقاع بها حتى وقع حادث مقتل السردار في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ففرضت شروطها القاسية عليها، حيث عقدت الحكومة البريطانية اجتماعا طارئا قررت فيه ان تتخذ إجراء سريعا وقويا. فبادرت بإصدار أوامرها بارسال التعزيزات البحريه والعسكرية إلى مصر وإلى السودان في الحال، كما رأت تقديم إنذار الى الحكومه المصرية يشتمل على ديباجة مهينة، تصف فيها مصر وكأنها دولة محكومة وتابعة لها



منشور رقم (١)

-نداء من مديرية الغربية إلى سكان القطر المصرى:

لقد عمد الانجليز في البدء إلى اصطيادكم بالسياسة الضالة لتوقعوا بايديكم صك استعبادكم فاصابتهم الخيبة وباءوا بالخسران. ثم لجأوا اليوم إلى سياسة الشدة والعسف ليحكموكم بقوتهم وجبروتهم ربما يصبونه عليكم من أنواع النداب لاخماد أنفاسكم ودفن مجدكم في التراب. فماذا أنتم فاعلون بعد نفى (الرئيس) وصحبه وغيرهم من العاملين واعتقال المخلصين.

لم يبق سوى هنيهات قصيرة تتأهبون فيها لمكافحة الغاصبين أو تزولون بقواتها مع الزائلين. إلا أن الساعة رهيبة وأن الموت في هذه الساعة خير من الحياة العاطلة. فالعمل العمل.

لا تحسنوا الظن بمقاصد الدولة الغاصبة كما كنتم من قبل تفعلون. فها هى سياستهم ظهرت لكم. أيقنوا أن بريطانيا لم تكن فيما مضى لاهية أو لاعبة بل كانت ترتقب الفرص لتحقيق مطامعها الاستعمارية فليس من الرأى أن تعودوا إلى حسن الظن بناكصى العهود ومصدر شقائكم في هذا الوجود فانكم أمام عدو لا يعرف للعدل محجة ولا للضعيف حجة بل عليكم أن تطاردوه بقوة العزم وتوحيد الرأى ومضاعفة البأس والتنكر لأهواء النفس ليعلم أنكم شجا في حلق الأكل ونار في قبضة المتناول ولا يداخلكم شك في ان نتيجة الجهاد لكم وان عدوكم سيعود بالخسران وسوء المنقلب فان مصر قد أغار عليها قبله كثير من الشعوب الفاتحة وكلها ارتحلت عنها وسلمت هى أو فنى فيها وأندمج في جسمها. وبقيت هى محافظة على شخصيتها وتلك هى الحقيقة التاريخية الظاهرة ومع ضعفكم عن مقابلة النار بمثلها وخلو يدكم من وسائل الدفاع القاسية ودرء ما يصب عليكم من الأرض والسماء يمكنكم أن تنتصروا على عدوكم وتجلوه عن بلادكم فإن كثيرا من الممالك الصغيرة التى ابتليت قبلكم بمثل ذلك لم تطأطئ رأسها للعدو المغير بل قابلته بسلاح الاتحاد والوطنية الصادقة حتى محت عنها ربق العبودية ورجس المذلة مستخفة بالأهوال الشدائد متفانية في حب البلاد – وعار عليكم الاستسلام بعد أن ضحيتم في ذلك الكثير من الأبناء والأبطال.

الوسائل المشروعة لأنقاذ الوطن :

أولا: المحافظة على وحدة الأمة أمام الخطر المحدق بها فليس للضعيف الاعزل قوة إلا جمع الشمل مواجهة العدو.

ثانيا: تأليف جماعات لتنظيم وسائل الدفاع العملى العام عن الوطن – وايجاد لجان مخصوصة في جميع البلدان للقيام بالمقاطعة ومراقبة تنفيذها.

ثالثا: عدم التعاون مع الانجليز ومقاطعتهم بالطرق الآتية:

١- عدم معاملة الانكليز مطلقا بيعا وشراء وايجارا أو استئجارا مع رفض العمل في حقولهم وشركاتهم على اختلافها.

٢- سحب جميع الأموال المصرية من البنوك الأجنبية ولاسيما الانكليز أو إيداعها في بنك مصر أو بنك حسن باشا سعيد وتنتهز هذه الفرصة لطلب إنشاء فروع من بنك مصر في الجهات الرئيسة الوجهين البحرى والقبلى.

٣- عدم التوظف في الشركات والبنوك والمصانع والبيوت الانجليزية ونخص بالذكر أخواننا النوبيين الذين لا تقصر وطنيتهم عن تنفيذ ذلك وبقية المصريين مطالبون بتشجيعهم .

٤- مقاطعة السفن الانجليزية في جميع الثغور المصرية فلا يشتغل أحد في أفراغها أو شحنها أو امدادها بالفحم او البترول أو غيرهما.

٥- أن يرفض الحونية والحمالون والبابوية في الجمارك والسكك الحديدية نقل شئ من أمتعة الانجليز سواء كانوا موظفين أم سائحين ام تجار أم جنود.

٦- العمل على تقليل: استعمال اللغة الانكليزية في الحياة العملية وتحريمها في الأعمال التجارية وتشجيع تعلم اللغات الأخرى.

٧- الاحتفاظ بالكرامة الشخصية أمام الموظفين الانكليز مع التمسك بالحقوق وعدم التفريط فيها.

٨- قيام الأباء والأمهات في المنازل والمعلمين في المدارس بتلقين الأبناء والتلاميذ كراهية العدو الغاضب لحقوق البلاد وبث البغض للانجليز وكل ما هو انجليزى.

٩- على كل مصرى في أى مركز أن يعاون النقابات والجماعات على تأدية مهمتها حتى تقف على أى تعامل من مصرى مع الانكليز.

١٠- التبرؤ من كل مصرى يساعد الانجليز أو يروج مصالحهم الاقتصادية أو يعاونهم من الوجهة السياسية ومعاملته معاملة الانكليز سواء بسواء.

١١- عدم التعامل على أى أجنبى يكون سلوكه أو سلوك حكومته معاكسا للقضية المصرية ومعاديا للأماني القومية.

البرنامج الاقتصادى الوطنى

المحافظة على كيان الأمة تستوجب اعتمادها على نفسها ولاسيما في أيام محنها والطرق العلمية الممكنة لتحقيق هذا الغرض الحيوى أهمها:

أولا: الاقتصاد بقدر الامكان والدعوة إليه:

١- فكل طبقة تستطيع الاكتفاء بما عندها من ملبس أو أثاث أو غيرهما من الحاجيات مطالبة بعمل ذلك.

٢ وكل فرد اذا أكرهته الضرورة لشراء شئ عليه أن يشجع التجار المصريين ويجتهد في أن يصر على طلب بضائع غير انكليزية.

٣- وهنا على التجار واجب اخر وهو أن ينقطعوا عن إستيراد أى بضاعة انكليزية وعلى غرفهم التجارية تسهيل ذلك لهم بكافة الطرق ثم مراقبتهم في ذلك حتى يقوموا بهذا الواجب الوطنى

ثانيا: تنمية المرافق الوطنية وتشجيع الصناعة والتجارة المصرية

١- تشجيع الصناعة الوطنية الحالية وتعميمها وتفضيلها على غيرها مهما كان بها من النقص او الخشونة غير المألوفة، ففي ذلك كل الفخر وكل الفائدة وبهذا نمت صناعات الأمم.

٢- العمل على تأليف لجان لانشاء صناعات جديدة وفي بلادنا مواد أولية كافية كما أثبته تقرير لجنة الصناعة والتجارة وغيرها من الذين بحثوا الموضوع.

٣ تأسيس شركات التعاون والنقابات على اختلافها ولاسيما النقابات الزراعية فهى التى تنظم الحياة العملية في البلاد وتكون درعا واقية لها في وقت الملمات.

٤- تعليم وتعميم الحرف والصنائع ولتسهيل ذلك تجلب الالات المنزلية الصغيرة المستعملة الان بأوربا واليابان وامريكا في المنازل للغزل والنسيج والتلوين وصنع الجوارب والأقمشة والشيلان والقفازات وغيرها

٥ الترهيد فيما لا حاجة لنا به من ضروب الترف والنعيم لان ذلك يفضى إلى الانصراف عن الصناعات الوطنية

٦ تفهيم الأجانب ان وجود الانكليز بمصر مضر بمصالحنا ومصالحهم على السواء.

تنبيه أن المرجو من كل من يتصل به هذا النداء ان يقوم بتعميم نشره والدعوة إلى تحقيق ما جاء به وان يقرأه في الجوامع عقب صلاة كل جمعة وكذلك في الكنائس كل يوم أحد وأن يلقن لطلبة المكاتب والمدارس

منشور رقم (٢)

-منشور بعنوان عيد الحكومة ومأتم الأمة (لا معايدة حتى يعود سعد):

هنالك في تلك الجزيرة النائية وتحت سماء (سيشل) هنالك فوق هذه الأرض السكسونية ترى أبناء مصر الأوفياء قد قذفت بهم القوة العاشمة والسلطة الاستبدادية إلى بلاد لا صلة لهم بها ولا عهد مغلوبين على أمرهم لا لجرم ارتكبوه اللهم الا أنهم يطلبون لمصر مكانها تحت شمس الحرية وسماء الاستقلال.

أيها المصرى أرسل الطرف إلى (ما هى) يرتد إليك حاسئا وهو حسير وفى القلب حسرة وفى العين عبرة على ذلك الشيخ العظيم والزعيم المحبوب (سعد زغلول باشا) الذى يكابد ألم الغربة وعذاب الشيخوخة وذل الأسر في سبيل مصر المعذبة وليرفع عن عاتق الوطن ذلك النير الانكليزى ويخرجه من ظلام العبودية إلى نور الحرية

واليوم يوم عيد اسلامى فجرم عظيم وعار كبير لا تغفره مصر ولا يتسامح فيه الوطن والتاريخ أن يأخذ المصرى زينته في هذا اليوم بينما يقاسى (سعد) ما يقاسيه لأجل مصر أنلهو ونلعب ؟ ونضحك ونطرب؟ وسعد في منفاه والوطن في بلواه أنا إذا لخاسرون.

من هو ذلك الإبن العاق والولد الفاجر الذى يرى هذه المأساة السياسية وتلك الرواية المحزنة التى تمثل على مسرح مصر ولا يرسل تضامنه ومواساة حارة تكون عزاء لسعد وسلوه لمصر الحزينة.

بنى وطنى لا عيد حتى يعود سعد من معتقله ويخرج من منفاه ولنقتصر جميعا على إحياء الشعائر الدينية فلا نبعث ببطاقات المعايدة ولا نلبس جديدا ولا نتزاور حتى يلقى (سعد وأصحابه) تحت راية الحرية وعلم الاستقلال التام فذلك أجدر بماضينا وأشرف لحاضرنا وأوفى بما عاهدنا الله عليه وبذلنا له ما تقدم له من التضحية وأدل على ما فى قلوبنا لرجالنا من المنزلة والكرامة

جددوا يمين الاخلاص لمصر وعهد النداء للوطن وأبعثوا بايات الولاء وعبارات الشوق إلى ذلك الأسد الرابض في عرينه (سعد) ونادوا جميعا.

فلا عيد حتى تسترد حقوقنا ويطلق مسجون ويرحل غاصب لتحيى مصر - وليحيى سعد وصحبه المخلصين - وليحيى الاستقلال التام (صوت الشعب).

ملحوظة: تم ضبط هذا المنشور عند المتهم محمد واصف.

الفصل الرابع

اغتيال السردار السير لى ستاك

سردار الجيش المصرى وحاكم عموم السودان

١٩ نوفمبر ١٩٢٤

بينما كانت مصر تفكر في مستقبلها بعد فشل المفاوضات بين "سعد زغلول" و "رامزى ماكدونالد" زعيم حزب العمال الذى تولى أمور الحكم فى بريطانيا، وكان المصريون يعلقون آمالا كبارا عليه وقعت فى مصر جريمة من أخطر الجرائم السياسية باهظة الثمن حيث هاجمت مجموعة من الشباب الوطنى بالمسدسات والقنابل سيارة "السير لى ستاك" Lee Stack وهو خارج من مبنى وزارة الحربية إلى داره بالزمالك. وذلك فى حوالى الساعة الثانية من ظهر يوم الاربعاء ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ فأصيب عدة إصابات خطيرة فى بطنه، ويده وقدمه وأصيب ياوره "البكباشى كامبل" كما أصيب قائد سيارته وجندى من بلوك الخفر وقد توفى السردار متأثرا بجراحه يوم ٢٠ نوفمبر حوالى منتصف الليل.

وقد مهد الجناة لأنفسهم السبيل للهرب بواسطة اطلاق أعيرة نارية على المارة حتى اختفوا عن الأنظار[١]، حيث كانت سيارة أجرة تنتظرهم وكادت النيابة تقيد القضية ضد مجهول لولا أن أحد المارة تمكن من التقاط رقم السيارة التى كانت تحمل رقم ٦٨٨ أجرة القاهرة، ولم تمض ساعات حتى قبض على سائق السيارة وهو نوبى يدعى "محمود صالح" إلا أن عملية القبض عليه لم تفد شيئا حيث ذكر فى أقواله أن بعض الأفندية استأجروا سيارته ثم غادروها على مقربة من الشارع الذى حدثت فيه الجريمة.

ونتيجة لتعقد الموقف اعلنت الحكومة عن مكافأة مقدارها عشرة آلاف جنيه لمن يدلها على الجناة. ولما طال البحث والتحقيق بدأت بريطانيا تهدد بالويل والثبور إذا لم يتم القاء القبض على الجناة[٢]، فأرسل "اللورد اللنبى" Allenby المندوب السامى البريطانى فى مصر إنذارين إلى سعد زغلول رئيس الوزراء وقتذاك احتويا عدة مطالب مهينة، فتضمن الانذار الأول ضرورة اعتذار الحكومة المصرية عن الحادث ومتابعة الجناه وعقابهم، وان تدفع مصر للحكومة البريطانية غرامة قدرها نصف مليون جنيه، وان تصدر أوامرها بسحب القوات

---

(1) مرافعة محمد طاهر نور النائب العمومى فى قضية السير لى ستاك.

(2) عبد الحليم الجندى: جرائم واغتيالات القرن العشرين، ص ٦٤.

المصرية من السودان خلال أربع وعشرين ساعة، وهددت الحكومة البريطانية بأنه فـي حالـة عدم تنفيذ هذه المطالب فأنها ستتخذ كل التدابير اللازمة لصيانة مصالحها.

أما الانذار الثانى فقد تناول ثلاثة بنود تتلخص فى تحويل الوحدات الـسودانية التابعـة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة للحكومة السودانية وحـدها، وحمايـة مصالح الأجانب فى مصر وإبقاء منصبى المستشار المالى والقضائى، واحترام القسم الأوربـى فى وزارة الداخلية. (١)

وعند تحليل بنود هذين الانذارين يتضح بجلاء مدى أفراط انجلترا فى الشدة، ورغبتهـا فى كسر الكبرياء الوطنى لدى المصريين(٢)، والميل إلى الانتقام وقد عبر سعد زغلول عن ذلك بقوله: "أن جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر، وأصابتنى شخصيا" وقـد ردت الحكومـة المصرية على هذه الانذارين بقبول ما له علاقة بالجريمة كالاعتذار، ودفع التعـويض، وتعقـب الجناة أما باقى المطالب التى لا علاقة لها بجريمة الاغتيال، والتى تمس الكرامة الوطنية فأنهـا رفضت قبولها خاصة وأن فيها تهاون فى حقوق الأمة، وتفريط فى مكاسب الشعب المـصرى، ونظرا لاصرار الانجليز على ضرورة تنفيذ كافة الشروط(٣)، قدمت وزارة سعد زغلول استقالتها إلى الملك فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ فوافق عليها وخلفتها وزارة "زيور" التى قامت بالقبض علـى العديد من الطلبة السودانيين والكثير من المحامين والمهندسين وطلبة المدارس العليـا وبعـض أعضاء مجلس النواب وأعضاء جمعية اللواء الأبيض السودانيين، وذلك للتحقيق معهم.

ونتيجة لتحريات البوليس السياسى وصل إلى النيابة تقريـر يـذكر أن خطـة اغتيـال السردار وضعت بمعرفة جمعية يرأسها "شفيق منصور" ومن أعضائها "عبد الفتاح وعبد الحميد عنايت" وآخرون وقبضت النيابة على المتهمين بتهمة اغتيال "السردار السير لى ستاك"(٤)، ولكنها لم تجد دليلا ضدهم ومن ثم أفرج عنهم ليكونوا موضع مراقبة خاصة بمعرفة رجـال البـوليس الذين استخدموا أحد أصدقاء المتهمين ويدعى "محمد نجيب الهلباوى" للايقاع بهم وقد نجح فـى ذلك. (٥)

وقد اعترف "عبد الفتاح عنايت" على نفسه وعلى شقيقه وعلى كل من "شفيق منـصور" ومحمود اسماعيل ، و "محمود راشد" وابراهيم موسى" وأرشد على باقى المتهمين من العمال.

([1]) جمهورية مصر : رئاسة مجلس الوزراء من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ص ٢٧-٢٩.
(2)Elgood , P.G : The Transit of Egpt , PP 296- 297.
([3]) للتفاصيل انظر الرافعى: فى أعقاب الثورة ، جـ١، ص ١٩٠.
([4]) ابتسام عبد الفتاح عنايت: الشهيد الحى عبد الفتاح عنايت ، القاهرة – الزهراء للاعلام العربى ١٩٨٧، ص ١٦.
([5]) للتفاصيل انظر: محمود متولى: مصر وقضايا الاغتيالات السياسية ، ص ١٢٣ وما بعدها.

وقد قدم المتهمون للمحاكمة امام محكمة الجنايات واستمرت المحاكمة ستة أيام ثم اصدرت المحكمة حكمها فى يوم الاثنين ١١ مايو ١٩٢٥ فى القضية رقم ١١٠ السيدة زينب بالاعدام شنقا فى سبعة والاشغال الشاقة لباقى المتهمين، وبعد أن صدق المفتى على الحكم صدر الحكم علنا فى يوم الاحد ١٩٢٥/٦/٧.

وعلى أى حال فبالرغم عما ترتب على هذا الحادث من الناحية السياسية والذى يعتبر بمثابة كارثة وطنية بكل المقاييس خاصة وانه تسبب فى خروج الجيش المصرى من السودان، وكان الخطوة الأولى فى فصل السودان عن مصر ثم استقاله سعد زغلول ودخول مصر فى متاهة دستورية وتولى كراسى الحكم فيها احزابا وحكومات جلست تحت حراب الانجليز، ورغم كل ذلك فقد اعتبر البعض ما حدث عملا بطوليا كتبت فيه الكتب والمقالات، وأطلقت فى تمجيده الأغانى والأناشيد، خاصة وانها كانت فى نظر جماهير الناس موجهة إلى المحتل، وان ما قام به أولاد عنايت كان عملا وطنيا بطوليا يستحق التحية.

ومن وجهه نظرنا فإن حادث مقتل السردار يجب أن نتعامل معه على أنه نموذج لما يمكن أن يحدثه عمل فردى غير مسئول من مشاكل وأضرار بمستقبل الوطن، فقد فاق هذا العمل بأضراره كل المنجزات وأعاد الحركة الوطنية ومكاسبها إلى الوراء لفترة ليست بالقصيرة.



الفصل الخامس

اغتيال اللورد موين Lord Moyen

وزير الدولة البريطانى بالشرق الأوسط

فى ٦ نوفمبر عام ١٩٤٤ حدثت بالقاهرة جريمة سياسية مروعة سال خلالها دماء وزير الدولة البريطانى المقيم بالشرق الأوسط "والتر ادوارد جنــيس" Walter Edward Guinness الشهير باللورد موين[1]، بعد أن أطلق عليه وعلى سائقه "أرثر فوللر" شابان يهوديان ينتميان إلى منظمة شتيرن[2] ، الصهيونية الارهابية التى كان يتزعمها "أسحق شامير" بعض الأعيرة النارية رغم أنه لم يسبق له أن اشتغل بالحركة الصهيونية، ولا أبدى فيها رأيا يغضب اليهود أو يرضى العرب وإنما كان اغتياله يرجع إلى سببين هما:

١- احراج السلطات المصرية والايقاع بينها وبين بريطانيا.

٢- إجبار الحكومة البريطانية على التسليم بالمطالب الصهيونية بفتح أبواب فلسطين بغيــر تردد للهجرة اليهودية على أساس وعد بلفور[3]، بعد أن دبت الخلافــات بينهمــا منــذ صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ والذى حددت فيه انجلترا اعداد المهاجرين اليهــود إلى فلسطين.

فعند الساعة الواحدة والنصف من يوم ٦ نوفمبر ١٩٤٤ نوفمبر أطلقت على اللورد أعيرة نارية بعد وصوله إلى منزله بشارع حسن صبرى بالزمالك عندما كان يهم بالنزول من سيارته، وقام الفاعلان بركوب دراجتين وأسرعا بالهروب فى شارع فؤاد (٢٦ يوليو الحالى) على الرغم من صياح الأهالى حتى تمكن الكونستابل "الأمين محمــد عبــد الله" بمطاردتهمــا بموتوســيكله والقبض عليهما عند كوبرى أبو العلا[4]، بعد مقاومتهما المستميتة له[5]، وقد بلغت الحادثة إلــى النيابة فتولى النائب العام التحقيق.

---

(1) شارك فى الحرب العالمية الأولى وحصل على وسام الشرف، وتولى عدة مناصب منها وكيل وزارة الحرب البريطانية فى الفترة بين عامى ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ ووزارة الزراعة ومصائد الأسماك ١٩٢٤-١٩٢٥ ومنح لقب لورد فى عام ١٩٣٢، وتولى زعامة الاغلبية فى مجلس اللوردات البريطانى كما تولى وزارة المستعمرات فى عام ١٩٤١-١٩٤٢ ، ونال ثقة العديد من الحكومات البريطانية المتوالية.
للتفاصيل أنظر البلاغ فى ٨ نوفمبر ١٩٤٤، وروزا ليوسف فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٤.

(2) كان معظم أعضاؤها من مهاجرى أوربا الشرقية، وهى فى الأصل منظمة "المحاربون من أجل اسرائيل"، واشتهرت باسم شتيرن نسبة لمؤسسها ابراهام شتيرن

(3) محمد حسنين هيكل: سقوط نظام ـ لماذا كانت ثورة يوليو لازمة، القاهرة، دار الشروق ٢٠٠٣، ص ١٦٩-١٧٠.

(4) للتفاصيل انظر القضية رقم ٩٤ عام ١٩٤٥ عابدين حول اغتيال اللورد موين

(5) انعم الملك فاروق على الكونستابل المذكور بنوط الواجب الذهبى، وأمر بترقيته لمرتبة الملازم ثان تقديرا لشجاعته، الأهرام فى ٥ ديسمبر ١٩٤٤.

وخلال التحقيق مع الجناة اعترف المتهمان "الياهو حكيم" والياهو ياستورى بأنهما قدما من فلسطين بقصد اغتيال هذه الشخصية البريطانية المهمة، وإنهما خططا لذلك منذ فترة[١] وما كاد النبأ يصل إلى قصر عابدين حتى أبدى "الملك فاروق" اهتماما بالغا بمتابعة الأمور فأوفد رئيس الديوان الملكى "أحمد حسنين" للاستفسار عن صحة اللورد، وتوجه "أحمد ماهر" رئيس الوزراء بصحبة "محمود فهمى النقراشي" وزير الخارجية لمتابعة التحقيقات كما ذهب "الملك فاروق" إلى المستشفى التى يرقد فيها اللورد مبديا اسفه لما حدث. [٢]

وعلى الرغم من محاولات انقاذ "اللورد موين"، واستدعاء فريق من الأطباء الانجليز لعلاجه، واجراء عملية جراحية لاستخراج الرصاصات من جسده فانه أسلم الروح بعد ساعات من الحادث.

وقد ابلغت النيابة بما حدث واذاع مكتب النائب العام البيان التالى: "تبين من التحقيق فى حادث مقتل "اللورد موين" أن القاتلين يهوديان من فلسطين، وينتميان لجماعة تطلق على نفسها "المحاربين عن حرية بنى اسرائيل – اشتيرن" وقد حضرا إلى مصر خصيصا لارتكاب جريمتهما وانهما أقدما على القتل بناء على أوامر هذه الجماعة. [٣]

وبعد أن انتهى النائب العام "عبد الرحمن الطوير" من التحقيق أمر بقيد الحادثة جناية عسكرية ووجه إلى المتهمين تهمة ارتكاب الجرائم التالية:

أولا: ١- قيام المتهم الأول "أليا هو حكيم" بقتل اللورد موين وزير الدولة البريطانى بالشرق الأوسط عمدا مع سبق الإصرار والترصد.

٢-قيام المتهم الثانى "الياهو ياتسورى" بالاشتراك مع المتهم الأول "الياهو حكيم" بطريق المساعدة والاتفاق فى ارتكاب هذه الجريمة.

ثانيا: أ-قيام المتهم الثانى بقتل الأومباشى "أرثر فوللر" عمدا مع سبق الاصرار والترصد.

ب-اشتراك المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الثانى فى ارتكاب جريمة قتل الأومباشى المذكور.

ثالثا: شروع المتهمان فى قتل الكونستابل "الأمين محمد عبد الله" عمدا بأن أطلق عليه كل منهما عدة اعيرة نارية بقصد قتله. [٤]

([1])انظر أوراق القضية ٩٤ لعام ١٩٤٥ عابدين.
([2])محمود متولى: مرجع سابق، الأهرام فى ٧ نوفمبر ١٩٤٤.
([3])الأهرام فى ١٩٤٤/١١/١٢.
([4])محضر القضية ٩٤ لسنة ١٩٤٥ عابدين.

وانعقدت محكمة الجنايات العسكرية لمحاكمة الجناة وكانت برئاسة "محمد تيمور بك" وأثناء المحاكمة انتدبت المحكمة محاميين للدفاع عن المتهمين، واستمرت المحاكمة لمدة ثمانية أيام بدأت فى ١٠ يناير وانتهت فى ١٨ منه وقد أصدرت المحكمة قرارها فى ١٩ يناير ١٩٤٥ بإحالة أوراق المتهمين على فضيلة المفتى[١]، لابداء رأيه فيها، وقد جاء رد المفتى بالموافقة على إعدام القاتلين. [٢]

وفى ٢٢ يناير كان تحديد النطق بالحكم حيث أصدرت المحكمة العسكرية العليا حكمها باعدام المتهمين شنقا ومع ذلك فقد تأخر تنفيذ الحكم حوالى ثلاثة شهور نتيجة لآلاف البرقيات من مختلف انحاء العالم تطالب بالعفو عن المتهمين[٣] لدرجة أن قابل بعض حاخامات نيويورك وزير مصر المفوض هناك وقدموا له التماسا لرفعه إلى الملك. ونتيجة لذلك طالب "تشرشل" رئيس الحكومة البريطانية الحكومة المصرية بضرورة الاسراع فى إعدامها، حتى لا تحدث فجوة بين البلدين، واستجابت الحكومة المصرية، وتم اعدام القاتلين. [٤]

وهكذا أقفل الستار عن احدى جرائم الاغتيال السياسى البشع التى دبرتها عصابة "شتيرن" الصهيونية وكشفت عن محاولات اليهود فى ذلك الوقت تخريب العلاقات بين مصر وبريطانيا والتى تكررت بعد ذلك فيما يعرف باسم "فضيحة لافون" .

والجدير بالذكر أنه بعد عقد معاهدة السلام بين مصر واسرائيل فى عام ١٩٧٩ تحت رعاية وأشراف امريكا طلب "مناحم بيجن" رئيس الوزراء الاسرائيلى فى ذلك الوقت من الرئيس السادات اثناء احدى زياراته له استلام رفات "اليا هو حكيم" و"اليا هو باتسورى" واستجابت مصر للطلب وتم نقل رفات القاتلين على متن احدى طائرات شركة العال الاسرائيلية ملفوفين بالعلم الاسرائيلى ليتم دفنهما فى اسرائيل. [٥]

---

(١) انظر أوراق القضية، محاكمة القتلة.
(٢) انظر أوراق القضية: رأى المفتى.
(٣) الأهرام فى ٢٨ يناير ١٩٤٥.
(٤) عبد الحميد يونس: تاريخنا الجنائى فى الشارع السياسى، القاهرة، دار المعارف ٢٠٠٣، ص ١٨٣- ١٨٧.
(٥) عبد الحميد يونس: مرجع سابق ، ص ١٨٧، ووجيه أبو ذكرى: الارهابيون الأول، ص ٥٧.
والجدير بالذكر أن اليهود حسب ديانتهم يهتمون باسترداد جثث قتلاهم وبضرورة ان يصلى عليهم حاخام حتى لا تظل روحهم هائمة فى الفضاء، كما أن أرملة القتيل لا يجوز لها أن تتزوج قبل أن تتم مراسم الدفن.

الفصل السادس
اغتيال الشيخ حسن البنا

قبل أن نتطرق إلى وقائع حادث اغتيال حسن البنا نذكـــر أنـــه جرت محاولات عدة لاغتياله قبل نجاح المتآمرين في تحقيق مخططـهم منها على سبيل المثال:-

محاولة الإغتيال التى تعرض لها خلال المظاهرة السلمية التـــى قادها فى الثانى والعشرين من أغســطس ١٩٤٧ لتأيـيـد حق مصـــر حين كان النقراشى يعرض القضية المصرية فى مجلس الأمـــن حيــث انطلقت الأعيرة النارية على سيارته من كل صوب واستقرت رصاصة فى ساعده.

ومنها أيضا الانفجار الذى وقع فى المكان الذى كان مقــررا أن يتحدث منه الشيخ حسن البنا أثناء قيامه بتوديع كتيبه من الإخوان قبـــل سفرها للمشاركة فى حرب فلسطين، وتبين أن قنبلة زمنيـــة وضعــت لاغتياله.[1]

ونتيجة لذلك كان الشيخ حسن البنا يحتاط لنفسه كثيرا ويســـير غالبا بصحبه حرس ورقابة بوليسية لصيقة ولكن الأيدى المتربصة بـــه كانت وراءها عيون ترقب تحــركاته ليل نهار وتتبع خطواتــــه أينمـــا سار وتضع التلفونات الخاصة به وبجميع الإخـــوان المســلمين تحــت المراقبة، وكانت هذه الأيدى المتربصة قوية تدعمها رءوس كبيرة تريد الإطاحة به قبل أن يطيح بها وفيما يلى نعرض لواقعة الاغتيال.

---

[1]محســن محمــد: مــن قتــل حســن البنــا، القــاهرة، دار الشــروق، ١٩٨٧، ص.ص ٤٨٠-٤٨١.

وقائع الحادث: -

فى دار جمعية الشبان المسلمين بشارع الملكة نازلى بالقاهرة طلب عبد الكريم منصور صهر المرشد العام من الساعى صالح عوض إحضار سيارة أجره لتوصيل الشيخ إلى منزله فخرج إلى الشارع مناديا على سيارة، ولما أبلغ الساعى بوصول السيارة نزل عبد الكريم منصور مع المرشد وودعهما محمد الليثى الموظف باتحاد اليانصيب بجمعية الإسعاف المجاورة للجمعية حتى الباب، وكان ذلك حوالى الساعة الثامنة والنصف مساءً وخلال ذلك دق جرس التلفون فى مبنى الجمعية لطلب محمد الليثى فأسرع خفير الجمعية يناديه فدخل المبنى،[1] وبقى المرشد العام وصهره عبد الكريم دون أن يكون فى وداعهما أحد، وبعد أن أدار سائق السيارة محمود نذادى مفتاح بنزين سيارته الأجرة رقم ٣٤٨٦ وقبل أن يحدد الشيخ البنا وجهته تقدم رجل يرتدى الملابس البلدية، ويضع شالاً حول عنقه، ويبدو ملثما لإخفاء شخصيته وحاول الرجل فتح باب السيارة من الجهة التى يجلس فيها المرشد العام وأخذ يطلق عليه النار، فقام المرشد العام فى أرض السيارة مخفيا رأسه بيديه لتفادى الطلقات النارية ولكن الرجل استمر فى إطلاق الرصاص حتى اخترق جسده سبعة أعيرة نارية وجاء رجل آخر يرتدى جلابية بيضاء وبالطو وتلفيعة فوق رأسه من ناحية عبد الكريم منصور الذى حاول فتح الباب فقاومه الرجل ليمنعه من الخروج وأطلق عليه رصاصتين أصابت إحداهما كتفه والأخرى فخذه.

---

[1] أوراق القضية: ملف تحقيق النيابة، ص ٢٢.

أما سائق السيارة فلم يصب بسوء لأنه أنبطح على دواسة السيارة التى تهشم زجاجها وأصابته حالة إعياء شديدة.[1]

وفى تلك الأثناء أسرع الليثى على صوت الطلقات النارية إلى الشارع دون أن يجيب على التلفون وأخذ يصرخ مطالبا الإمساك بالجناة فأطلق عليه الرجلين أعيرة نارية مما اضطر الليثى إلى اللجوء إلى مبنى الجمعية مرة أخرى.

ولما أسرع إلى التلفون وجد السماعة مرفوعه، فرد على المتحدث فإذا به المقدم محمد الجزار الذى كان يسأل بما حدث وهل مات المرشد العام أم لا.

ولم يكد صوت الرصاص يتوقف حتى اندفع الشيخ حسن البنا خارج السيارة لتعقب الجناة ولكنهم فروا هاربين، فعاد إلى السيارة وهو يترنح بعد أن تركت دماؤه الغزيرة آثارها على مكان الخطوات التى قطعها، وجلس فى السيارة بجوار صهره الذى كان مصابا أيضا.

وبعد أن أفاق سائق السيارة من غيبوبته قاد السيارة إلى جمعية الإسعاف وهناك كان البنا متماسكا لقواه يساعد الطبيب فى رفع ثيابه الخارجية للكشف عن مواطن الجراح، وبعد أن ضمد الدكتور محمد طلعت طه طبيب الإسعاف جراحه لوقف النزيف ثم نقل المرشد العام وصهره إلى مستشفى القصر العينى، وأثناء الطريق إلى المستشفى كان المرشد العام يواسى صهره الذى يصرخ ألما قائلا لاتخف إصابتى بسيطة وبعد أن دخل الشيخ حسن البنا إلى غرفة العمليات بحثوا عن الطبيب المنوب فى قسم الجراحة فلم يجدوه على

---

[1] البلاغ فى ١٣ من فبراير ١٩٤٩.

الرغم من أن قوانين المستشفى تلزمه .لا يبرح عملـــه خـــلال فـــترة المناوبة حتى يمكن استدعاؤه لإسعاف الحالات العاجلة، فأرسلت إدارة المستشفى فى طلب طبيب آخر أخذ فى علاج المرشد العام بمســـاعدة ممرضة وخلال ذلك كان الشيخ البنا فى حالة معنوية قويا ولـــم يبـد عليه وهن أو ضعف وبعد الكشف على المرشد العام تبين أنه أصيـــب بسبع عيارات نارية اخـــترقت جســـده بينمـــا أصيـــب عبـــد الكريـــم برصاصتين، وفى أعقاب ذلك استدعت المستشفى طبيبان كبيران همـــا الدكتور عبد الله الكاتب والدكتور محمد حسنى الزينى للاشـــتراك فـــى علاج الشيخ وإجراء عملية جراحية له لاستخراج الرصاصـــات مـــن جسده.

ولما طلب حسن البنا استدعاء الدكتور لطفـــى أبـــو النصـــر للاشتراك فى علاجه أجيب إلى طلبه[1]

وأثناء إجراء العملية أجريت عملية نقـــل دم للمرشـــد العـــام لتعويض ما فقده، ولكنها لم تفد وخلال ذلك انتقل إلى مكـــان الحـــادث قوات من الشرطة ورئيس نيابة جنوب القاهرة، لمعاينـــة مـــا حـــدث وضبط الجناه الذين لاذوا بالفرار، كما انتقلوا إلى القصر العينى لأخـــذ أقوال المجنى عليهما.[2]

وقد استمعت النيابة لأقوال الشهود الذين رأوا الجنـــاة، فقـــرر أحدهم أنه رأى أحد الجناة ملثما ويرتدى جلبابا وكوفية بيضاء وكـــان يعدو على أثر ارتكابه الجريمة.

---

(1) البلاغ فى ١٣ من فبراير ١٩٤٩.
(2) لتفصيل ذلك انظر: أوراق القضية- محضر تحقيق نيابة جنوب القاهرة.

وفى الثانية عشرة والربع بعد منتصف ليلة الثانى عشر من فبراير ١٩٤٩ مات المرشد العام بالمستشفى متأثرا بجراحه، ورأت وزارة الداخلية تشييع جنازته مباشرة من مشرحة القصر العينى خشية أن ينتهز الإخوان الفرصة لإحداث خلل بالأمن العام يؤدى إلى نتائج خطيرة، وتحت إصرار والده تم الاتفاق على تشييع الجنازة من منزله بشرط أن تشيع فى هدوء وبلا مظاهرات أو هتافات، ونقلت جثة حسن البنا من مستشفى القصر العينى إلى منزل والده فى سر من الناس، ثم أمرت الحكومة بالا يشيعه إلى مقره الأخير سوى عدد محدود من اهله المقربين، وألا يقام له مأتم يقصد إليه المعزون وكان سند الحكومة فى ذلك هو الرغبة فى المحافظة على الأمن. [١]

وقد ترددت الشائعات عقب وفاة المرشد العام فعلى الرغم من أن الأطباء قالوا: إنه توفى متأثرا بجراحه، فقد قال الإخوان: إن إدارة المستشفى أهملت فى اتخاذ ما يلزم لإنقاذه فنزفت دماؤه، وأنه ترك بالمستشفى بلا علاج ليموت.

وعلى أى حال فقد نقل الجثمان إلى مشرحة زينهم حيث قام الأطباء الشرعيون الدكاترة محمد توفيق وأحمد شكيب وأحمد حسين سامي وكيل وزارة العدل المساعد للطب الشرعى فوجدوا أن الجسد اخترقته سبعة أعيرة نارية، وأن الوفاة حدثت نتيجة النزيف من أربعة أعيرة.



(١) محسن محمد: المرجع السابق، ص ٥٤٢.

الجريمة بين النيابة وساحة القضاء:

استمر التحقيق فى جريمة اغتيال الشيخ حسن البنا فترة ليس بالقصيرة امتدت زهاء خمس سنوات أو تزيد قليلا، فقد بادرت النيابة بالتحقيق فى جو أحيط بعناية تتناسب وأهمية الحادث، وتولى زمام التحقيق عبد العزيز بك حلمى أحد أقطاب النيابة.

وبعد أن انتهت النيابة من تحقيقاتها نظرت القضية بمحكمة جنايات القاهرة دائرة كامل أحمد ثابت وكيل المحكمة وكانت الجلسة برئاسة المستشار محمود عبد الرازق والمتهمون هم:

١- أحمد حسين جاد	أومباشى تابع لوزارة الداخلية
٢-مصطفى أبو الليل يوسف أبو غريب	فلاح بطما
٣-عبده أرمانيوس سرور	يوزباشى تا ع لوزارة الداخلية
٤-حسين كامل	بكباشى تابع لوزارة الداخلية
٥-محمد سعيد اسماعيل	وكيل باشجاويش تابع لوزارة الداخلية
٦-حسين محمدين رضوان	اومباشى تابع لوزارة الداخلية
٧-محمد محفوظ محمد	باشجاويش تابع لوزارة الداخلية
٨-محمود عبد المجيد	أميرالاى تابع لوزارة الداخلية
٩-محمد محمد الجزار	بكباشى تابع لوزارة الداخلية

ومن تتبع أسماء ووظائف هؤلاء المتهمين يتضح أن معظمهم كان يعمل فى سلك وزارة الداخلية التى يرتكز دورها على القيام بحراسة الأمن ومنع ارتكاب الجرائم، وتقديم المذنبين للمحاكمة.

قرار الاتهام:

المتهمان الأول والثانى قتلا عمدا ومع سبق الإصرار والترصد الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين، كما شرعا فى قتل الأستاذ عبد الكريم منصور المحامى عمدا مع سبق الإصرار والترصد.

والمتهمون الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن اشتركوا بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثانى فى الجريمة التى وقعت منهما.

والمتهم التاسع علم بوقوع جناية القتل العمد المسندة إلى المتهمين والمعاقب عليها بالإعدام فأعان الجناة على الفرار من وجه القضاء بإخفاء أدلة الجريمة وتقديم معلومات تتعلق بها وهو يعلم بعدم صحتها.

هيئة الدفاع:

وقد حضر للدفاع عن هؤلاء المتهمين المحامون:

١-الأستاذ: أحمد الحضرى	عن المتهم الأول
٢-الأستاذ: شوكت التونى	عن المتهم الثانى
٣-الأستاذ: محمد على رشدى	عن المتهم الثالث
٤-الأساتذة: حنفى عبود والسيد مصطفى وعبد الجليل القمرى وعبد المجيد الشرقاوى	عن المتهم الرابع
٥-الأستاذ: حماده الناحل	عن المتهم الخامس

٦-الأستاذ: عبد الحميد رستم — عن المتهم السادس

٧-الأستاذان: عبد الفتاح لطفى والظاهر حسن — عن المتهم السابع

٨-الأستاذان: محمد عماد الدين أبو الفتوح وحسين إدريس — عن المتهم الثامن.

٩-الأساتذة: السيد مصطفى والظاهر حسن وعبده ابو شقة وبسطا شكرى وأحمد مختار قطب — عن المتهم التاسع

أهم شهادات الشهود:

نورد هنا لأهم النقاط التى دارت حولها شهادة شهود العيان للحادث:

١-شهادة الأستاذ عبد الكريم محمد منصور المحامى:

شهد بأنه دهب يوم الحادث فى صحبة الأستاد حسن البنا إلى دار جمعية الشبان المسلمين بناءً على موعد من الأستاذ محمد أحمد الناغى الذى كان يقوم بالوساطة بين رئيس مجلس الوزراء والمرشد العام بشأن ايجاد حل لموضوع جماعة الإخوان المسلمين، ولما اتضح للشيخ حسن البنا عدم وصول هذه الوساطة إلى نتيجة مجدية تأهبا للانصراف وأرسلا أحد سعاة الجمعية فى استدعاء أحدى سيارات الأجرة ليعودان بها إلى دارهما، وجاء إليهما الساعى "عوض صالح جبل" الشاهد الثانى معلنا حضور السيارة فنزلا يركبانها بينما قام بتوديعهما محمد يوسف الليثى الموظف باتحاد اليانصيب بجمعية

الإسعاف. وعندما صعد الأستاذ عبد الكريم منصور إلى السيارة ليجلس إلى جوار الأستاذ البنا رأى ثلاثة أشخاص يراقبون السيارة عن كثب، ثم يتقدم اثنان منهم نحوها فيلتفان بها من جانبها ويفرغان الرصاص على المجنى عليهما من مسدسين يحملانهما في يديهما، ونزل المرشد العام من السيارة يطارد قاتليه ثم عاد إليها بعد قليل يقول: إنهما فرا بسيارة تحمل رقم ٩٩٧٩ وقدم إلى مكان الحادث بعد ذلك شاب يصيح بذلك أيضا فأومأ المرشد العام برأسه مؤكدا صدق هذا الشاب فيما جاء ليقول به وتحركت السيارة بعدئذ تحمل الشاهد والمرشد العام إلى دار الإسعاف ثم إلى مستشفى القصر العيني لإسعافهما ما أصابهما على يد القاتلين.

ولما عرض المتهمين على الشاهد عرضا قانونيا تعرف على كل من المتهمين الأول أحمد حسين جاد والخامس محمد سعيد اسماعيل.

٢-شهادة عوض صالح جبل الساعي بجمعية الشبان المسلمين:

شهد بأن: المرشد العام طلب منه أن يستدعي له إحدى سيارات الأجرة ليستقلها في عودته إلى داره فنزل إلى الطريق لاستيقاف سيارة أجرة من أمام دار الجمعية، ثم رجع يخبر المرشد العام بقدوم السيارة، فقام منصرفا من مجلسه بصحبة الأستاذ عبد الكريم منصور، ويسير في توديعهما محمد يوسف الليثي، وما أن صعد الأولان إلى السيارة حتى هاجمهما من يتعدى عليهما بإطلاق

النار نحوهما على صورة أذهلته وأدخلت الرعب في قلبه فانطلق يفر من مكان الحادث لاجئا إلى دار الجمعية ليحتمي بها.

وخلال ذلك سمع صوت محمد الليثي وهو يصيح في مكان الحادث مناديا بطلب مطاردة القاتلين وضبطهما.

٣-شهادة علي محمود نفادي سائق التاكسي:

شهد بأنه كان في نحو الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الحادث يسير بسيارته في شارع الملكة حيث استوقفه الساعي " عوض صالح جبل" أمام دار جمعية الشبان المسلمين، وطلب منه أن ينتظر نزول المرشد العام، فوقف بسيارته أمام باب الجمعية حتى قدم إليه المرشد العام فصعد إلى السيارة، وجلس إلى جواره فيها الأستاذ عبد الكريم منصور، وعندئذ فوجئ بصوت الطلقات النارية يدوي في جانبي السيارة فانبطح على أرضها وغاب عن وعيه حتى جاء الأهالي يفيقونه، ويطلبون منه توصيل المجني عليهما إلى دار الإسعاف فانطلق بهما إليها.

٤-شهادة محمد يوسف الليثي باتحاد اليانصيب بجمعية الإسعاف:

شهد بأن الأستاذ محمد أحمد الناغي طلب منه في ظهر يوم الحادث أن يتصل بالمرشد العام ليضرب له موعدا ليجتمع به فيه بدار جمعية الشبان في مساء ذلك اليوم حتى يحدثه في شأن الحل الذي انتهى به مع رئيس الحكومة في موضوع جماعة الإخوان، فذهب لدار المرشد العام يحدثه في ذلك، ويعرض عليه مقابلة الأستاذ الناغي في

موعده إذ قد تجدى وساطته فى الأمر ونزل المرشد العام على رغبته فضرب موعدا للقاء الأستاذ الناغى فى دار الجمعية فى الساعة الخامسة من مساء اليوم ذاته، فبعث الشاهد بكتاب لهذا الأخير يبلغه فيه تحديد هذا الموعد.

والتقى الاثنان فى الموعد المتفق عليه، واختليا يتحدثان سويا، ثم انصرف الأستاذ الناغى وجلس هو مع المرشد العام مستفسرا عما انتهى إليه بحثه فأجابه بأن الأمر لم يزد عن ترديد العروض غير المجدية التى سبق أن تقدم بها رئيس الحكومة من قبل. وفى الساعة الثامنة والربع مساء تأهب المرشد العام للانصراف وأرسل فى إحضار سيارة لهذا الغرض، فلما أخطر بحضورها قام منصرفا بصحبة الأستاذ عبد الكريم منصور، وقد قام بتوديعه إلى باب الجمعية وبعد أن استقلا السيارة الأجرة رجع إلى دار الجمعية فما أن تجاوز بابها بقليل حتى سمع دوى الطلقات النارية فسارع يجرى إلى الخارج حيث رأى شخصا يطلق الرصاص فى داخل السيارة الأجرة فصاح مستغيثا ولكن القاتل أطلق نحوه الرصاص متهددا فأسرع يجرى شمالا فى اتجاه جمعية الإسعاف ورأى فى أثناء فراره القاتلين يفران بدورهما من مكان الجريمة ويقفزان إلى سيارة سوداء كبيرة كانت قد انطلقت بهما مبتعدة عن مكان الحادث. وبعد أن عاد إلى دار الجمعية رأى المجنى عليهما تنزف دماؤهما مما أصابها فانطلق يجرى إلى التلفون طالبا الإسعاف ولكنه لم يوفق فى الاتصال بسبب انشغال الخط بمحادثة تلفونية من الضابط محمد محمد الجزار الذى كان قد طلب الاتصال به مستفسرا إن كان المرشد العام قد قضى نحبه نتيجة الاعتداء الذى وقع

عليه أم لا، ونتيجة لذلك ترك التلفون وعاد يجـرى إلـى خـارج دار الجمعية ليتعرف على حالة المجنى عليهما فوجدهمـا متجـهين فـى السيارة الأجرة نحو دار جمعية الإسعاف فأسرع خلفهما ليلحق بـهما، ووقف فى جمعية الإسعاف يصيح طالبا الإسراع إلى نجدتهما بإيقـاف نزفهما وعندئذ تقدم منه شاب يقول له إنه رأى السيارة التى فر عليـها الجناة والتقط رقهما وهو رقم ٩٩٧٩.

وبعد ذلك قام بصحبة المجنى عليهما إلـى مستشـفى القصـر العينى حيث لحق به هناك أحد أعضاء جمعية الشبان المسلمين ويدعـى أنور الشباسى الذى جاء فى صحبة ضـابط البوليـس المقـدم محمـد وصفى، فأبلغه أن الجناة استعملوا فى فرارهم السيارة ٩٩٧٩ وطلـب منه العمل على سرعة ضبط هذه السيارة، حتى يمكـن الكشـف عـن الحقيقة ويعجل بالوصول إلى القتلة، ولكن هذا الضابط لم يكترث بمـا سمعه منه، ولم تبد عليه رغبة فى السعى لتعقب القـاتلين، بـل دخـل حجرة العمليات بدعوى معرفة حالة الشيخ البنا.

وبعد ذلك عاد الشاهد إلى دار الجمعية ليقص على زميليه فيـها محمد حسنين زهير، ومحمد يوسف محمد مـا شـاهده مـن وقـائع الجريمة، وما سمعه عن السيارة التى هرب عليها القاتلان.

ومما ذكره هذا الشاهد فى شهادته أنه بينما كان فـى انتظـار استدعائه للتحقيق ليدلى بمعلوماته عن الجريمة اتصل به المتهم التاسـع البكباشى محمد الجزار تلفونيا ثم بشخصه حين استدعائه إليه فى خارج دار الجمعية ليحمله بالوعد تارة وبالوعيد تارة أخرى على عدم الإدلاء

بمعلوماته فى التحقيق بشأن السيارة التى استعملها الجناة فى فرارهم، ولكن هذه المحاولات لم تجد طريقها لإخفاء الحقيقة.

٥-الشاهد أنور الشباشى المدرس بالفيوم:

شهد بأن الضابط محمد وصفى التقى به عقب الحادث عند جمعية الشبان المسلمين وعرض عليه ان يلحق واياه بالمجنى عليهما بمستشفى القصر العينى بغية تعرف ما انتهى إليه مصيرهما فصحبه إلى هناك حيث التقيا بمحمد يوسف الليثى ولما عرف هذا الأخير أن محمد وصفى أحد ضباط البوليس سارع إلى تبليغه بأن الجناة فروا على السيارة رقم ٩٩٧٩ مطالبا باتخاذ ما يلزم لتعقب هذه السيارة، ولكن الضابط محمد وصفى لم يفعل شيئا فى سبيل ذلك.

٦-الشاهد محمد حسنين زهير الموظف بجامعة الدول العربية:

شهد بأنه: كان بجمعية الشبان المسلمين حين سمع صوت الرصاص يدوى خارجها، فلما استطلع الأمر علم بما أصاب المرشد العام للإخوان فأسرع إلى مكان الحادث حيث وجد المجنى عليهما مصابين فى داخل السيارة الأجرة التى كانت تقف على مسافة أربعة أمتار من باب الجمعية، فأسرع بإخطار جمعية الإسعاف تلفونيا ثم عاد مرة ثانية إلى محل الجريمة فلاحظ أن السيارة قد انصرفت عنه فذهب لإبلاغ نقطة بوليس "كوتيسيكا" بالواقعة، وفى نحو منتصف الليل حضر إلى الجمعية محمد الليثى فحاول رجال البوليس منعه من دخولها ولكنه أفهمهم بأنه أحد أعضاء الجمعية، كما يشهد أنه سمع من

محمد الليثى أن البكباشى محمد الجزار المتهم التاسع اتصل بـــه قبيـــل دخوله إلى التحقيق، وهدده بعدم إثارة موضوع رقم السيارة التى فــرت بالمتهمين.

٧-شهادة زكى عبد التواب الكاتب بإدارة المباحث الجنائية بـــوزارة الداخلية:

شهد بأنه: بينما كان فى مكتبة بدار جمعية الشـــبان المســلمين سمع صوت الطلقات النارية التى كان يظنها فـــى أول الأمــر فرقعــة دراجة بخارية ولما أطل من نافذة مكتبه رأى شـــخصا يقــف بجـــوار سيارة المجنى عليهما تنطبق أوصافه العامة على صورة أحد المخـبرين الثلاثة الذين رآهم منتدبين بإدارة المباحث الجنائية التـــى كـــان يعمـــل موظفا بها ثم جاء بعد لحظة قصيرة نبأ الجريمة فأسرع إلى الطريـــق العام حيث رأى المجنى عليهما مصابين فى الســـيارة الأجــرة التـــى نقلتهما إلى دار الإسعاف وقد قدم لدى تحرك السيارة شاب يجرى معلنا أنه رأى الجناة يفرون فى السيارة رقم ٩٩٧٩ كما شهد أنـــــه تعـــرف خلال عملية العرض القانونى على الأومباشى أحمد حسين جاد مقـــررا أنه الشخص الذى رآه من النافذة يقف إلى جوار سيارة الأجـــرة التـــى كان يركبها المجنى عليهما ساعة وقوع الجريمة.

٨-شهادة محمد عثمان الموظف بإدارة البعثات بوزارة المعارف:

شهد أنه: سمع بالحادثة وهو فى مكتبه بجمعية الشبان المسلمين فنزل إلى مكان الجريمة حيث وجد المجنى عليهما فى السيارة الأجـــرة

مصابين من أثر الاعتداء الذى وقع عليهما، وجاء وقتئذ إلى محل الحادث شاب أسمر اللون يقول: "إن الجناة فروا بالسيارة رقم ٩٩٧٩ وسمع ذلك معه كل من الشاهدين "زكى عبد التواب" و "محمود محمد جبر"، وعقب حضور هذا الشاب الأسمر تحركت سيارة المجنى عليهما متجهة نحو الأسعاف.

٩-شهادة عبد الله خليل فواز سكرتير عام الغرفة التجارية بجرجا:

شهد بأنه: كان يوم الحادث فى صحبة الأميرالاى محمود عبد المجيد (المتهم الثامن)، إذ تناولا طعام الغذاء سويا ثم ذهبا إلى الفندق الذى يقيم فيه فالى مقهى لونابارك ثم إلى فندق ايدن حيث جلسا مع بعض مواطنيهما من أهل الصعيد حتى حضر المتهم السابع الباشجاويش "محمد محفوظ محمد" إلى محمود عبد المجيد فى حوالى الساعة التاسعة والدقيقة العاشرة مساء يحييه التحية العسكرية ويعلن بقدومه فقام هذا الأخير من المجلس فى أثر ذلك مستقلا سيارته وفى الساعة السادسة والنصف من صباح اليوم التالى حضر إليه الأميرالاى محمود عبد المجيد فى الفندق، وحدثه فى أن الشيخ حسن البنا قد قتل، وأن بعض أنصاره يلقون بالاتهام عليه ويزعمون أن الجناة استعملوا سيارته فى فرارهم، ثم طلب منه أن يؤدى شهادته فى التحقيق بما يفيد أنه وسيارته كانا بعيدين عن مكان الجريمة فى وقت ارتكابها فأجاب بأنه على أتم استعداد لأن يشهد بوجوده معه إلى ما بعد التاسعة مساء بقليل، ولكنه لايستطيع ان يؤدى هذه الشهادة فيما يتصل بالسيارة مما جعله يتضايق ويستاء من موقفه ويستغنى عن شهادته.

١٠-شهادة الأميرالاى محمد أبو السعود المفتش بإدارة عموم البوليس وأحمد عبد الرؤوف الضبع المزارع:

يشهدان: بأنهما كانا ليلة الحادث يجلسان بفندق ايدن مع المتهم الثاني الأميرالاى محمود عبد المجيد ولما انصرف هذا الأخير من الفندق قام الشاهدان بدورهما من المجلس وقصدا محلا قريبا من الفندق يشتريان منه بعض حوائجهما وخلال ذلك حضر إليهما المتهم الثالث اليوزباشى عبده أرمانيوس يسألهما فى لهفة وعجلة عن الأميرالاى محمود عبد المجيد.

١١-شهادة الحلوانى محمد ندا:

شهد بأن: المتهم السابع محمد محفوظ تحدث إليه عن مقتل الشيخ حسن البنا وصارحه بأنه اشترك فى ارتكاب الجريمة مع مخبرين استقدمهم المتهم الثامن الأميرلاى محمود عبد المجيد لهذا الغرض من بعض بلاد الوجه القبلى.

١٢-شهادة سعد الله أبو دومه المزارع ومحمد يونس الترزى:

يشهدان: بأن المتهم الأول "أحمد حسين جاد" عرض على أولهما أن يبيعه قماشا من الصوف عرضاه على الثانى ليقدر ثمنه، فوجد فيه قماشا فاخرا لا يتصور أن يقتنيه المتهم مما حمل الشاهدين على استيضاحه مصدر حصوله عليه، فكان أن أجابهما المتهم بأن أهدى إليه مكافأة له على إقدامه على قتل الشيخ حسن البنا بالاشتراك مع أحد الضباط ومخبر من زملائه يدعى محمد سعيد.

١٣-شهادة مليكة جرجس الأومباشى بقسم بوليس مصر القديمة:

أنه عندما توجه إلى محل الحادث وجد المجنى عليه بإحدى السيارات مصابا، فرافقه إلى مستشفى الروضة ثم إلى مستشفى القصر العينى وعندما سأله عن ظروف الحادث ذكر له أن المتهم الرابع على محمد على حسنين طلب منه بإلحاح أن يصحبه إلى دار الإخوان المسلمين بالروضة وأنه ذهب معه يوم الحادث إلى مقر تلك الدار وبينما كان يسير معه فى الطريق شاهد سيارة ملاكى فورد وقد هبط منها ثلاثة أشخاص أطلقوا عليه ثلاثة أعيرة نارية فسقط على الأرض وولى الجناة الثلاثة هاربين فى تلك السيارة ومعهم المتهم الرابع.

١٤-شهادة اليوزباشى محمد حسين محمود معاون بوليس نقطة المنيل:

أنه: انتقل مع مأمور قسم مصر القديمة ونائبه وسأل المجنى عليه عن ظروف الحادث ودون ما أدلى به إليه فى ورقة قدمها فيما بعد فى التحقيق، فذكر أن المتهم الرابع على محمد على حسنين استدرج المجنى عليه إلى مكان الحادث حيث أطلقت عليه أعيرة نارية من أشخاص كانوا يركبون سيارة فورد، وأن المتهم الأميرالاى محمد وصفى حضر إلى غرفة التحقيق دون مبرر لذلك.

١٥-شهادة الصاغ محمد صالح احمد نائب مأمور قسم مصر القديمة:

أنه: لحق بالمجنى عليه بعد نقله إلى المستشفى، وسأله عن ظروف الحادث فأوضح له أن المتهم الرابع على محمد حسنين استدرجه إلى محل الحادث حيث فاجأتهما سيارة صوبت عليه نورها الكشاف وأطلق عليه ركابها أعيرة نارية أصابته كما شهد بأن الأميرالاى محمد وصفى حضر التحقيق دون مبرر.

١٦-شهادة الدكتور يوسف إدريس طبيب امتياز بمستشفى القصر العينى والدكتور طلعت هنرى نائب جراحة بمستشفى القصر العينى:

يشهدان: بأنهما قاما بإسعاف المجنى عليه، وأنهما سمعا منه ما يفيد اتهامه للمتهم الرابع على محمد جسنين باستدراجه إلى مكان الحادث.

١٧-شهادة القائمقام محمد على طلعت قائد حرس مصائد الأسماك:

شهد بأن المتهم الرابع على محمد حسنين نقل من الإسكندرية إلى حرس المصائد بالقاهرة بناء على إشارة تلفونية وردت من مصلحة خفر السواحل، وأن حالة العمل وقتئذ لم تكن تدعو إلى نقله للقاهرة إذ لم يكن له عمل بها.



١٨-شهادة الملازم أول محمد كمال الغمراوى،والملازم أول محى الدين حسين الضابطان بمباحث جنوب القاهرة:

يشهدان بأنهما كلفا بإجراء التحريات فى الحادث بعد حصول حركة الجيش، واتضح لهما من تحرياتهما أن ما حدث كان بتدبير من سراى عابدين وأن الأميرالاى أحمد أحمد كامل قومندان بوليس السراى والأميرالاى محمد وصفى قومندان حرس الوزارات اشتركا فى تدبير الحادث.

ومن تحليل شهادات الشهود يتضح تركيز معظمهم على أن السيارة رقم ٩٩٧٩ هى التى فر بها الجناة بعد تدبير اغتيال الشيخ حسن البنا.

ومع ان ذلك أثار ضجة على المستوى الشعبى فان صداها لم يصل إلى المسئولين أو إلى ميدان العدالة بل صودرت صحيفة المصرى عندما حملت فى صفحتها الأولى رقم السيارة التى فر بها الجناة.[١] مما يجعلنا نتساءل ما هو لغز هذا الرقم؟

إن هذا الرقم هو نفس الرقم الموجود على اللوحة المعدنية لسيارة الأميرالاى محمود عبد المجيد مدير المباحث الجنائية بوزارة الداخلية والمتهم الثامن فى القضية فهل من المعقول أن يكون الجناة قد فروا بسيارة هذا الضابط أم ان اختيار رقم هذه السيارة عن طريق آخرين ووضعه على السيارة التى فر بها الجناة كان مقصودا به توجيه الشبهات إلى بعض المسئولين بالدولة خصوصا وأن أرقام السيارات يسهل تزييفها، وأنه كثيرا ما استعملت أرقام زائفة لسيارات ارتكبت

---

[١]محسن محمد: من قتل حسن البنا، ص ٥٢٦.

فيها جرائم، وكثيرا ما تقوم الداخلية بتغيير أرقام سيارات بعض الوزراء المهددين حتى لا يهتدى إليها من يتعقبهم.

يضاف إلى ذلك ان جرائم الاغتيال السياسى إذا دبرت عن طريق البوليس فإن عملية تغيير اللوحات المعدنية التى يقوم الجناة بركوبها ليس بالأمر الصعب.

إن رؤية شخص أو عدة أشخاص لرقم سيارة قد تثير الشبهات حول صاحب هذه السيارة ولكنها لا تقدم دليلا على أنه رقمها الحقيقى، والعبرة بضبط السيارة نفسها وفيها الجناة أو عقب فرارهم منها وتركهم إياها، والعبرة كذلك بالقرائن والأدلة المؤيدة لصحة هذه الأرقام، فربما يكون القتلة قد اختاروا سيارة تشبه سيارة مدير المباحث الجنائية ووضعوا عليها أرقاما مزيفة أو طمسوا بعض الأرقام لتكون بنفس رقم سيارته لإثارة البلبلة ونشر الشائعات وربما يكون الأمر عكس ذلك.

إن الذى يقدم على الاشتراك فى جريمة كهذه يعمد أول ما يعمد إلى إبعاد كل مظان الشبهة عنه، لذلك فإنه ليس من المعقول أن يبعث محمود عبد المجيد رجل المباحث بسيارته لنقل القتلة فى قلب مدينة القاهرة وفى أكثر الشوارع صخبا حتى يثير الشبهات ضده بل كان يمكنه إرسال أى سيارة أخرى لتأدية هذه المهمة إذا كان ضمن المشاركين فيها.

الواضح أن الشاهد الرابع محمد الليثى كان أول من أذاع رؤيته لرقم السيارة ثم قالها بعده اخرون ورددت هذه المقولة واتجهت الأنظار بكليتها إلى رقم السيارة وإلى صاحب السيارة فهل يا ترى هذه

القصة حقيقية أم مصطنعة لتضليل التحقيق وحصر التهمة فـــى جهـــة وصرفها عن أخرى أم محاولة لتوريط الحكومة فى المؤامرة بأكملها؟

الواقع أن دور الشاهد محمد الليثى كان فى غاية من الغموض، فهو الذى استدرج الشيخ حسن البنا وجعله يخرج بعد الغـــروب علـــى غير عادته وكان هو وحده الذى يعلم بموعد خروجه ورغم أنه التقـــط رقم السيارة فإنه لم يفصح به مباشرة ليلة التحقيق، بل تردد فى تـــأكيد ذكر الرقم الصحيح للسيارة وهل هو ٩٩٧٩ أم ٩٩٩٧ يضاف إلى ذلـك ما تردد حوله أنه كان مرشدا مـــن مرشـــدى البوليـــس يعيـــش فـــى حمايته.(١) وأنه كان مترددا ويأكل على كل مائدة ويلعـــب علـــى كـــل حبل.

مرافعات الدفاع عن المتهمين:

•الدفاع عن الأميرالاى محمود عبد المجيد.

ذكر الأستاذ حسين إدريس المحامى فى دفاعه عن المتـــهم أن الإخوان المسلمين جماعة إرهابية اتخذوا من الديـــن ســـتارا لتغطيـــة أهدافهم السياسية وأنهم يميلون إلى الاعتماد على العنـــف والإرهـــاب والخروج على القانون لتوطيد مركزهم والوصول إلـــى غاياتـــهم، وأن منظماتهم السرية روجت لموجة من الإرهاب راح ضحيتها الكثير مـــن الأبرياء،وأن الكثيرين كانوا يتربصون بالشيخ حســـن البنـــا ويطلبـــون رأسه،وأن بعض هؤلاء انتهزوا الفرصة وبادروا بقتل البنا عقب مقتـــل

(١) انظر من أوراق القضية: مرافعة الدفاع عن البكباشى محمد الجزار.

النقراشى حتى يلقى بالتهمة علـــى أوليـــاء دم النقراشـــى، وليســـتغلوا الظروف لصالحهم.[1]

وحول استعمال القتلة للسيارة الخاصة بالمتهم والتقاط بعـــض الشهود لأرقامها ذكر الدفاع أن الجناة وضعوا أرقاما زائفة على سـيارة اختاروها شبيهة بسيارة محمود عبد المجيـــد حتـــى يضللـــوا العدالـــة ويلصقوا التهمة بموكله.

وحول الاعترافات الجديدة التى أدلى بها سائق السيارة محمـــد محفوظ فى آخر يوليو ١٩٥٢ ذكر الدفاع أنه أجبر عليها مكرها خـــلال تواجده بالسجن الحربى، ونظرا لأن شرط الاعتراف الأساسى يجب أن يكون صادرا عن إرادة حرة لا تشوبها شائبة، فإنه يتعين البحث الدقيـق فى الظروف التى أدت إلى إدلاء السائق باعترافات اعترف بها مكرهـا وتحت التعذيب.

وحول ما ذكره الشاهد عبد الكريم منصور ضـــد الأمـــيرالاى محمود عبد المجيد ذكر الدفاع أن هذا الشاهد من أصهار الشيخ حســـن البنا ومع ذلك لم يذكر شيئا عن رقم السيارة خلال الدور الأول والثـانى من التحقيق ثم بدأ فى الدور الثالث من أدوار التحقيق يـــردد الأقـــوال التى ترددت حول رقم السيارة التى فرت بالجناة عقب الجريمـــة وهـــو الرقم "٩٩٧٩".

---

[1] انظر مذكرة فى الجناية رقم ١٠١٧ سنة ١٩٥٢ قصر النيل بملخص الدفاع عـن الأميرالاى محمود عبد المجيد.

وحول ندب محمود عبد المجيد لبعض المخبرين الذين وجه إليهم الاتهام بقتل الشيخ حسن البنا ذكر الدفاع ان المتهم كان يميل إلى استقدام الضباط الذين عملوا معه فى المديريات وأدرك كفايتهم فاستقدم حسين كامل، وعبده أرمانيوس وحنفى عبد الرحمن، وأمين حلمى وتلك ظاهرة تبدو على كثيرين من الرؤساء الذين يفضلون الذين خبروهم عن قرب، وجربوا تصرفاتهم وحول نزع سلاح المرشد العام ومراقبته ومنعه من السفر أتهم الدفاع الشيخ حسن البنا بالتحريض على العنف وبأنه يعد المسئول الأول عن موجه الإرهاب التى اجتاحت البلاد، لذلك كان من الضروري تضيق الخناق عليه ونزع سلاحه.

الدفاع عن البكباشى محمد محمد الجزار ضد النيابة العمومية:

ذكر الأستاذ أحمد قطب المحامى فى دفاعه عن المتهم أن ما طبع عليه من كفاية وخلق كريم يكفى لابتعاده عن الجريمة، وأن ما ادعته النيابة بإعانة المتهمين على الفرار من وجه القضاء بإخفاء أدلة الجريمة، وتهديده للشاهد محمد يوسف الليثى الذى عرف رقم السيارة التى استعملت فى تهريب الجناة وحمله على أن يدلى فى التحقيق بمعلومات مضللة بقصد إبعاد الشبهة عن الجناة، وأنه شريك فى الجريمة بالاتفاق والتحريض كلها دلائل غير قاطعة، ولايوجد بملف الدعوة ما يؤيدها بل إن شواهد الحال تؤكد أن التقاط نمرة السيارة التقاط صحيح فى ظل الظلام الذى كان مخيما على شوارع القاهرة يكون بالغ الصعوبة، وأن من حق محمد الجزار أن يتشكك فى الواقعة برمتها، وأن يتشكك فى كل أقوال الليثى خصوصا وأن الإخوان كانوا

متضايقين منه لأنه هو الذى قام بضبطهم خلال حوادث سيارة الجيب ونسف المحكمة وغيرها، لذلك حاولوا توريطه فى القضية.

الدفاع عن البكباشى حسين كامل:

فند الدفاع ما ذكره قرار الاتهام بخصوص ما أثير حول نقل المتهم إلى إدارة المباحث الجنائية قبل الحادث، بأن نقله كان نهائيا وبناء على أوامر رسمية أخذت خط سيرها العادى المتبع فى جميع أوامر النقل وحول ما أثاره البعض عن استعمال الطبنجة عهدة المتهم فى الحادث وبأنه تم إطلاق طلقة واحدة منها على المجنى عليه فقد اتضح من التحقيق أن هذه الطبنجة سلمت لوزارة الداخلية فى ١٩٤٩/١/٢٦ أى قبيل الحادث وإلى جانب ذلك ذكر الدفاع بأنه لم يرد على لسان شهود الإثبات ما يدل على اشتراك المتهم فى الحادث بأى نوع من أنواع الاشتراك.[1] وانتهت القضية بعدم معرفة القتلة.

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبعد أن مضى على اغتيال حسن البنا ثلاث سنوات ونصف فتح ملف القضية مرة ثانية، فقبض على البكباشى محمد الجزار، وتم استدعاء الأميرلاى محمود عبد المجيد الذى كان يتولى منصب مدير جرجا إلى القاهرة وقبض عليه بناء على أمر البكباشى زكريا محى الدين مدير المخابرات وقتئذ، كما قبض على العساكر الأربعة المتهمين بقتل الشيخ البنا[2] ونشط الإخوان المسلمون لكشف الحقيقة وجرى التحقيق مع المتهمين فى

---

[1] انظر: مذكرة بدفاع البكباشى حسين كامل فى القضية رقم ١٠٧١ جنايات قصر النيل سنة ١٩٥٢.

[2] أوراق القضية: مذكرة فى الجناية رقم ١٠٧١ سنة ١٩٥٢ قصر النيل.

السجن الحربى ثم أحيلت القضية فى ١٧ من أغسطس ١٩٥٢ إلى النيابة العمومية، وطلب النائب العام إلى وزير العدل ندب أحد مستشارى محكمة استئناف القاهرة للتحقيق، فندبت محكمة القاهرة المستشار حسن داود فأعاد التحقيق كله فى أول اكتوبر ١٩٥٢ فى السجن الحربى بقشلاقات الجيش فى العباسية.

وبعد أن أحال فؤاد سرى رئيس النيابة إلى محكمة الجنايات المتهمين التسعة عرضت القضية على غرفة الاتهام فى ٢٨ من يناير ١٩٥٣ برئاسة مرسى فرحات، وواصلت الغرفة نظر القضية وقررت تقديمها إلى محكمة الجنايات مع الإفراج عن جميع المتهمين عدا أربعة هم:

العميد: محمود عبد المجيد.

الأومباشى: احمد حسين جاد.

الفلاح. مصطفى ابو الليل.

سائق السيارة: محمد محفوظ.

وأحيلت القضية إلى محكمة الجنايات برئاسة المستشار كامل أحمد ثابت، وكان مقررا ان تنظر القضية أمام محكمة الثورة العسكرية للتعجيل بمحاكمة المتهمين، ولكن الخلافات بين الإخوان ومجلس الثورة، أدى إلى نظر القضية أمام القضاء العادى لتؤجل ، ويعطى الدفاع الفرصة للهجوم على الجماعة.

وبدأت محاكمة المتهمين التسعة فى العاشر من نوفمبر ١٩٥٣ واستمر نظر القضية فى ١١ جلسة كانت آخرها برئاسة المستشار

محمود عبد الرازق. وقضت المحكمة ٢٦ يوما فى المداولـــة وكتابـــة الحيثيات ثم أصدرت حكمها فى الثانى من أغســطس ١٩٥٤ فقضــت بمعاقبة احمد حسين جاد بالأشغال الشاقة المؤبدة وكل من الباشــجاويش محمد محفوظ محمد والأميرالاى محمود عبد المجيد بالأشغال الشـــاقة لمدة خمس عشرة سنة وإلزامهم بطريق التضامن والتكافل مع الحكومة المسئولة عن الحقوق المدنية، ومعاقبة البكباشى محمد محمد الجـــزار بالحبس مع الشغل لمدة سنة ورفض الدعاوى المدنية قبله، وبراءه كـــل من مصطفى أبو الليل واليوزباشى عبده أرمانيوس والبكباشى حســـين كامل والجاويش محمد سعيد إسماعيل والأومباشى حســـين محمديـــن رضوان مع رفض الدعاوى المدنية الموجهة إليهم.

وبعد صدور الحكم أمر جمال عبد الناصر بالإفراج الصحـــى عن محمود عبد المجيد فى ٢٩ من يونية ١٩٥٥ وطعن محمد الجـــزار فى الحكم، وصدر حكم لصالحه من محكمة جنايات القاهرة فى ٢٥ فى نوفمبر ١٩٥٧ وعمل بعد ذلك بالمحاماة ثم بشركة الشـــرق للتـــأمين، وأفرج صحيا عن الباشجاويش محمد محفوظ فى عام ١٩٦٠ كما أفرج صحيا عن الرقيب أحمد حسين جاد فى سبتمبر ١٩٦٧ قبل أن يمضـــى مدة العقوبة القانونية، وافتتح عبده أرمانيوس محلا لتجارة الموبيليا بعـــد أن أمضى فى الحبس الاحتياطى عاما قبل نظر القضية.. واختفى نـــص الحكم وحيثياته حتى التى كتبها رئيس المحكمـــة بخـــط يـــده. وظـــل الإخوان طوال السنين يتساءلون أين القصاص. [1]

---

[1] محسن محمد: المرجع السابق، ص ٦١٢.

الملحق رقم (١)

MINISTRY OF THE INTERIOR	وزارة الداخلية
Department of Public Security	ادارة عموم الأمن العام
Form No. 185 A. Interior	(أرنيك رقم ١٢٥ (أ) داخلية)
Price: P.T. 3	ثمن : ٣٠ مليماً

طلب رخصة لاحراز السلاح وحمله

APPLICATION FOR PERMIT TO POSSESS AND CARRY ARMS

الاسم واللقب
Name in full — حسن عبد الرحمن البنا

اسم الوالد
Name of father — الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا

محل الميلاد وتاريخه
Place and date of birth — المحمودية ١٩٠٦

الجنسية
Nationality — مصري

الصناعة أو نوع العمل
Profession — المرشد العام للإخوان المسلمين

محل الاقامة — البلدة — المركز — المديرية
Residence — Village — Markaz — Mudiria

ان كان مقيماً في مدينة يذكر اسم الشارع ورقم المنزل

وصف السلاح أو الأسلحة المطلوب ترخيص بها وصفاً مفصلاً
Full description — مسدس جيب صغير

الغرض المطلوب من أجله السلاح وحمله

التاريخ ٥ / ١ / ١٩٤٧ — الامضاء حسن البنا
Date — Signature

ملحوظة — يرفق بهذا الطلب صورتان ... فوتوغرافيتان ...
Note.-This Application should be accompanied by two unmounted copies of Applicant's Photo, 5x8 cm.

TO BE FILLED IN BY THE POLICE — بيانات يملأها البوليس

(١) ماهو رأي البوليس من جهة سلوك الطالب ؟
(1) State opinion as to conduct of the applicant

(٢) هل ترون موافقة الترخيص ؟ واذا كان ذلك فتذكر الأسباب .
(2) Is it advisable in your opinion that he should be given a permit? If so, state your reasons

Governor or Mudir or — محافظ أو مدير

الامضاء
Signature

التاريخ
Date

Govt. Press 5183 A, 1945-3000 ex.

الملحق رقم (٢)

وزارة الداخلية — بسم الله الرحمن الرحيم

ادارة المباحث العامة

رقم الملف ______

مكتب قبل الهيئات

رقم القيد — ٥٩٧١/٥٤ (سرى)

المرفقات

السيد رئيس نيابة أمن الدولة

ردا على خطابكم الخاص بطلب تنفيذ قرار محكمة جنايات مصر فى قضية الجناية رقم ١٠٢١ لسنة ١٩٥٢ قصر النيل الخاصة بقتل المرحوم الشيخ حسن البنا لبيان عدد المعتقلين من أعضاء جماعة الاخوان المسلمين بعد حل جمعية الاخوان من وقت حل الجمعية فى ديسمبر عام ١٩٤٨ الى نهاية حكم وزارة ابراهيم عبد الهادى .

نفيد أنه بمراجعة دفاتر قيد اسماء المعتقلين الاخوان وجد أن بيان عدد المعتقلين من أعضاء جماعة الاخوان المسلمين بعد حل جمعية الاخوان فى ديسمبر عام ١٩٤٨ الى نهاية حكم وزارة ابراهيم عبد الهادى بلغ ٢١٢٥ ألفان ومائة وخمسة وعشرين معتقلا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

٩/٦/١٩٥٤ — مدير ادارة المباحث العامة

مختار

الملحق رقم (٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأجل الأستاذ محمود عبد الرازق رئيس محكمة الجنايات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد..

كنت أوثر ألا أتكلم عن قضية اغتيال شقيقي الإمام الشهيد حسن البنا إلا معقبًا على مفتريات الدفاع كاشفًا للمحكمة وللرأي العام أساليبهم في دفاعهم الذي قارب من أن يكون غير مشروع كنت أود ذلك لولا أن الدفاع عن كبير المتهمين تعرض لي فذكر أشياء تستدعي الرد عليها..

أعجب من أن يقف محام أمام هيئة القضاء فيتناول جزءًا من حديث قلته في التحقيق التكميلي - في ١٦/٢/٥٣ - يعتقد أنه يعينه على فكرة في دماغه ويغض الطرف عن الجزء الذي يهدم ما بناه خياله كمن يقول ولا تقربوا الصلاة...

لقد طالبت العدالة بروحي ما زالت أطالبها وذكرت في التحقيق الذي يستشهد به الدفاع أن مؤامرة اغتيال الشهيد ينقسم المجرمون فيها إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول عصابة التآمر والتدبير والثاني التستر والتمويه والثالث الجريمة والتنفيذ، وذكرت مدى تدخل بعض رجال العرابية في البعض الآخر كالمتهم الجزار الذي اعتبر متسترًا والذي كان يريد أنه يشغل الليثي عن مرافقة الشهيد زيادة في حبك المؤامرة .. واتهمت حامد جوده ودللت على مدى سبقه الإصرار عند العرابية المتآمر وإن كنتم في ريب فاسألوا السلك العربي السعودي كيف كانت حجة الوداع للإمام الشهيد .. واتهمت مصطفى مرعي بأنه أمسك بيده خيطًا من خيوط المؤامرة ..

أجل لقد طالبت العدالة بروحي وما زلت أطالبها بتلك الروح، وهذا هو السبب الذي دعاني لإرسال البرقية لمجلس قيادة الثورة حتى تضع العدالة يدها على بقية الجريمة من العرابية الأول والثاني

ولئن كان من المباح للدفاع أن يجرح من شهادة الشهود ومن أشخاصهم فيدعي أن تصرفهم "تخبط" فإني لأعجب كيف يسمح أدب الدفاع أن يتحدث عن الجبن عليه وهو الزعيم الروحي الذي أجمع العالم الإسلامي على إجلاله وتقديس ذكراه بهذا الأسلوب الذي ينم عن

٢

أنهم — وهم أمام قداسة القضاء يستعرضونها — لم ينسوا بعد صفتهم الحزبية القديمة باعتبارهم أعضاء في الحزب السعدي المنحل.

وأخيرا فإني أعتقد أن استدلال الدفاع بهذا الجزء المبتور من أقوالي إنما يدل على إفلاسه وعجزه عن دفع أدلة الاتهام؛ الأمر الذي لا يخفى على فطنة الهيئة الموقرة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

البيوزباشي

عبد الله البنا

٢٨/٦/١٩٥٤



من قضايا العنف السياسى فى مصر

اغتيال أمين عثمان ودلالاته السياسية

أمين عثمان من السياسيين المصريين الذين تلقوا تعليما أوربيا ودرسوا العلوم الغربية ، فقد حصل أمين عثمان على البكالوريوس فى التشريع من جامعة اكسفورد عام ١٩٢٣ ثم حصل على الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة باريس فى عام ١٩٢٦[١] وعاد الى مصر حيث تقلد مناصب مرموقة بها ، فقد عين فى وظيفة مفتش بوزارة المالية عام ١٩٢٧ ، وفى عام ١٩٣٠ اختاره وزير المالية مكرم عبيد ليكون سكرتيرا أول بمكتبه[٢] وخلال هذه الفترة كان أمين عثمان وطيد الصلة بالانجليز الموجودين فى مصر خصوصا وأنه كان متزوجا من انجليزية تدعى الليدى كاتان جريجورى[٣] وعندما وصل الى البلاد السير مايلز لامبسون نشأت بينه وبين أمين عثمان روابط من الصداقة[٤] ، وكان الأخير دائم

---

(١) دار المحفوظات العمومية : ملف خدمة وربط معاش امين باشا عثمان دولاب ١٠٠ محفظة ٥٢١٠ رف ٣ مسلسل ٥٤٣٥٦ مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء فى ٢٣ يناير ١٩٣٠ .

(٢) نفســـه .

(٣) نفسه تحت عنوان شهادة من ورثة امين باشا عثمان .

(٤) الأهرام: العدد ٢١٨٤٤ فى ١٩٤٦/١/٦ .

الزيارة له وفى عام ١٩٣٦ نقل أمين عثمان الى سكرتارية مجلس الشيوخ ثم وقع عليه الاختيار ليكون سكرتيرا عاما لهيئة المفاوضات الرسمية بين بريطانيا ومصر وقد أظهر خلال ذلك جهودا كبيرة وأظهر نشاطا ودبلوماسية فائقة فى أمور المفاوضات حيث قام بالتوفيق أكثر من مرة بين المفاوضين المصريين والانجليز[٥] حتى وقعت معاهدة ١٩٣٦[٦] كما أنه كان وسيطا أساسيا بين الوفد والانجليز ، فكان يظهر للانجليز وجهة نظر الوفد على أنها نصائح منه ، ونتيجة لذلك نال أمين عثمان رتبة الباشوية فى عام ١٩٣٧ كما منحته بريطانيا وسام الامبراطورية من رتبة فارس[٧] ، ومنحه بعض المصريين لقب « ابن لامبسون » نظرا لعلاقته الوثيقة بالسفير الانجليزى وازدادت ثقة الانجليز فى أمين عثمان بعد أن رأوا أن دوافعه نحوهم لم تعد محلاً للشك ، فأصبح مصريا ... الى نفوسهم يطلعوه على أدق أمورهم السياسية فى مصر حتى ... كان الرجل الوحيد الذى عرف بحوادث ٤ فبراير ١٩٤٢ قبيل وقوعها وقد وضح ذلك محمد التابعى بقوله ان أحمد الوكيل ذكر له أن النحاس باشا هو الذى سيتولى الوزارة والانجليز سيتمسكون بتولية و... وفدية ، ولما سأله عن الطريق الذى عرف منه هذا الخبر قال ان أمين عثمان ذكر له أن الوفد هو الذى سيشكل الوزارة وانه كل طلباته ستجاب[٨] .

كان هذا فى صباح ٣ فبراير أى قبيل وقوع الحوادث المعروفة بنحو ٣٦ ساعة فكيف عرف أمين عثمان بما سيحدث وكيف أمكنه أن يقطع بأن النحاس هو الذى سيؤلف الوزارة وأن طلباته ستجاب ! .

---

(٥) المصور : العدد ١١٠٩ فى ١١ يناير ١٩٤٦ .

(٦) دار الوثائق : الداخلية — تقارير امن — قضية امين عثمان ١٩٤٦/١/٦ .

(٧) المصرى : العدد ٣١١٦ فى ١٠ يناير ١٩٤٦ .

(٨) آخر ساعة المصورة : العدد ٥٣٩ فى ٤ فبراير ١٩٤٥ تحت عنوان (٤ فبراير وامين عثمان) .

ان ذلك يقطع بأن أمين عثمان قد اشترك « فى توجيه الخطة وسير الأمور » أو على الأقل كان على علم بها[٩] وقد كوفىء أمين عثمان بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بأن اختير رئيسا لديوان المحاسبة ثم عينه مصطفى النحاس وزيرا للمالية فى ٢ يونية ١٩٤٣ .

ولم تقتصر جهود أمين عثمان فى خدمة الانجليز على وجوده داخل السلطة بل حاول مساندة بقائهم فى مصر أيضا وهو خارج السلطة فبعد أن اعتزل منصبه كوزير للمالية على أثر استقالة الوزارة النحاسية قام بتكوين رابطة من خريجى كلية فيكتوريا لتوطيد الصداقة والتعاون بين المصريين والانجليز ، وقد أطلق عليها (رابطة النهضة) .

وتتضح أهداف هذه الرابطة من البند الثانى من لائحتها حيث ينص على أن الارتباط بانجلترا حتمى ، وان مصر وانجلترا تزوجا زواجا كاثوليكيا لاينفصم . ولو تركت انجلترا مصر فانه يتحتم على مصر ألا تتركها[١٠] الأمر الذى أدى الى استياء الشعور الوطنى المصرى ، وتكونت جماعة من الشبان المناهضة له وأخذت تعمل سرا على التخلص منه ، واستمر أمين عثمان على منواله ، وأخذ يعمل على تعزيز الروابط بين مصر وانجلترا حتى أنه وجه نداء الى الشعب المصرى يطالبه فيه بجمع التبرعات لتخليد ذكرى معركة العلمين ، وانتهى الأمر بأن جمعت تبرعات تصل الى مائة ألف جنيه سافر على أثرها أمين عثمان الى بريطانيا وقدمها باسم الشعب المصرى هناك فى حفل عام قال فيه « لو أن البريطانيين لم يثبتوا فى عام ١٩٤٠ لما استطاعت مصر أو الولايات المتحدة أو روسيا أن يثبتوا فى الوقت المناسب »[١١] .

---

(٩) آخر ساعة المصورة : المقال السابق .

(١٠) انور السادات : البحث عن الذات . القاهرة — المكتب المصرى الحديث ١٩٧٨ ص٧٢ .

Donald Reid : Political Assassination in Egypt 1910 — 1954, International Journal of African Historical Studies 15-4-1982 p. 634.

(١١) المصرى : العدد ٣١١٦ فى ١٠ يناير ١٩٤٦

وفى رابطة النهضة حاول أمين عثمان أن يرسخ فى أذهان الشباب أهمية العلاقات مع بريطانيا وضرورة توطيد الصلة بها وايجاد علاقات صداقة مع الانجليز ، وكان يعقد الاجتماعات لذلك بعد ظهر السبت من كل أسبوع فى نادى الرابطة(١٢) والتى أطلق عليها الشباب المعارض (رابطة الخيانة) وعملوا على افسادها فقام عدد منهم بالاشتراك فى هذه الرابطة لمعرفة مايدور فى ناديها من أحداث وأحاديث واتخاذ مايرونه لازما لاحباطها ، وقد اهتدى هؤلاء الشبان الى أن اغتيال أمين عثمان هو الخلاص لمصر من عمالته التى تهدف الى تثبيت الاحتلال الانجليزى لمصر . ومقاومة الحركة الوطنية المناوئة له وبدأت المحاولة عندما كان أمين عثمان متوجها من منزله الى منزل النحاس فى ٢ مارس ١٩٤٥ فطعنه شخص مجهول بآلة حادة ، ولكنها لم تصبه الاصابة المنشودة ، وعندما قامت النيابة بالتحقيق فى الأمر لم تتوصل الى الجانى(١٣) .

. . .

ونتيجة لفشل هذه المحاولة فكر هؤلاء الشبان فى تكرارها أثناء ذهاب أمين عثمان الى نادى الرابطة ، ومن أجل ذلك درسوا موقع النادى، وعرفوا الأوقات والمواعيد التى يتردد فيها أمين عثمان على النادى والطريق الذى يسلكه فى ذهابه وايابه ، وفحصوا مصعد العمارة الذى يستعملها أمين عثمان واسترعى انتباههم أن هذا المصعد من النوع القديم الذى يرتفع فى بطء شديد ، كما وجدوا أن الصعود على درجات سلم العمارة أسرع من الصعود فى هذا المصعد ، وجاءتهم فكرة تنفيذ اغتيال أمين عثمان بداخل المصعد الذى يصعد ببطء حاملا جثته الى الطابق العلوى الأمر الذى يضمن تأخير اكتشاف الحادث مما يعطيهم الفرصة للابتعاد

---

(١٢) تأسس نادى الرابطة فى احدى شقق الدور الثالث من العمارة رقم ١٤ بشارع عدلى بجوار عمارة سنجر ، وفى مواجهة مكتب التلغراف العمومى .

(١٣) مضبطة مجلس النواب . الجلسة الخامسة عشرة فى ١٦ ابريل ١٩٤٥ ص ٣٩٧ .

عن مكان الجريمة [١٤] وقد بدأ هؤلاء الشبان فى تنفيذ خطتهم يوم ٥ يناير ١٩٤٦ فكمن بعضهم حول مدخل العمارة وفى الطريق ، وصعد بعضهم الى النادى ، ولما حانت الساعة المرتقبة لوصول أمين عثمان كانت المفاجأة أن أمين عثمان لم يحضر فى سيارته الخاصة التى اعتاد الحضور بها ، بل حضر فى سيارة أجرة ونزل بها قبل باب العمارة لذلك لم ينتبه اليه الشبان الذين كمنوا له فى الطريق ليعطوا اشارة بوصوله ، بل فوجىء به الكامنون حول مدخل العمارة مما أربكهم وغير خطتهم الموضوعة فلم يتركوه حتى يدخل الأسانسير حسب خطتهم بل أسرع اليه أحدهم وهو حسين توفيق مناديا « يا أمين باشا » فما أن هم بالالتفات اليه حتى فاجأه باطلاق ثلاث رصاصات قبل أن يصل الى المصعد ثم خرج محاولا أن يبدو هادئا[١٥] وكان فى امكانه أن يهرب دون أن يلتفت اليه أحد ، ولكن تصادف أن رآه أحد ضباط الطيران وهو ينفذ عمليته فنبه الناس الى ماحدث فجروا وراء الجانى الذى ظل يجرى متجها نحو ميدان الأوبرا وهو يطلق أعيرة نارية من مسدسين كان يحملهما والناس تتعقبه بالصياح [١٦] ولما ازاد عدد المطاردين ، واشتد حصارهم ألقى حسين توفيق قنبلة [١٧] كان يحملها تجاه من كانوا يتعقبونه بشارع الملكة فريدة فأحدثت انفجارا شديدا ودويا مروعا بين المطاردين وأصابت

---

(١٤) روز اليوسف : العدد ١٤٤٠ فى ١٦ يناير ١٩٥٦ تحت عنوان « مذكرات الجزار » .

(١٥) المتحف القضائى : القضية رقم ١١٢٩ جنايات عابدين ١٩٤٦ . اغتيال أمين عثمان ص١٦ .

(١٦) المصرى : العدد ٣١١٥ فى ٩ يناير ١٩٤٦ .

(١٧) عهد البوليس الى فريق من ضباطه بالاشتراك مع بعض ضباط الجيش المختصين بالقنابل فى البحث عن شظايا القنبلة فى المكان الذى دل عليه الشهود أمام صندوق الدين ، وقد عثر هؤلاء على بعض الشظايا وترجح لهم ان القنبلة التى القاها القاتل على الجمهور كانت من القنابل المستعملة فى الجيش البريطانى .

الأهرام العدد ٢١٨٤٤ فى ١٩٤٦/١/٦ تحت عنوان « البحث عن القتلة »

شظاياها بعضهم[١٨] فذعر الناس وتوقفوا عن مطاردته فتمكن بذلك من الفرار[١٩] وهكذا نجح القاتل فى تدبير جريمته فى منطقة من أشد مناطق القاهرة ازدحاما .

وعلى أثر وصول نبأ محاولة اغتيال أمين عثمان الى مصطفى النحاس اهتم بالحادث وبادر على الفور بالانتقال الى مكانه وشاهد موقع الجريمة ثم توجه بعد ذلك الى مستشفى مورو بصحبة زوجته حيث استفسر عن صحة أمين عثمان وظل فى حجرة العمليات ومعه فؤاد سراج الدين أثناء اجراء العملية له كما اهتم المندوب السامى البريطانى بالأمر فاستدعى الدكتور واكلى Wakley كبير جراحى الجيش الانجليزى فى محاولة لانقاذ أمين عثمان الذى كان فى حالة خطيرة نتيجة للجروح الغائرة التى حدثت له لدرجة أن طبيبه المعالج رفض مقابلة حسن أنور حبيب وكيل النيابة له لمعرفة ما قد يفيد فى الكشف عن القتلة بحجة أن حالته خطيرة ولا تسمح بسؤاله[٢٠] .

وحاول الأطباء بذل جهودهم لانقاذ أمين عثمان الذى أصيب برصاصتين فى الرئة اليسرى وثالثة فى البطن[٢١] ولكن محاولتهم ذهبت سدى واسلم المصاب روحه الى بارئها عن عمر يناهز سبعة وأربعين عاما .

نعى مصطفى النحاس أمين عثمان الى الأمة ووصفه بأنه كان «رجلا من أكرم رجالات مصر برا ببلاده ووطنه ، رجلا وهب نفسه لخدمة

---

(١٨) الدستور : العدد ٢٤٩٩ فى ٦ يناير ١٩٤٦ تحت عنوان « مصرع امين عثمان » .

(١٩) المصرى : العدد ٣١١٥ فى ٩ يناير ١٩٤٦ تحت عنوان البيان الاول للنيابة عن حادث مقتل امين عثمان .

(٢٠) المتحف القضائى : قضية اغتيال امين عثمان ص١٦ .

(٢١) دار الوثائق — الداخلية . تقارير امن — قضية امين عثمان ١٩٤٦/١/٦ .

القضية المصرية فكلن من خيرة العاملين على تحقيق استقلالها الساعين لخيرها فى حاضرها ومستقبلها »[٢٢] .

ونعى مجلس الشيوخ أمين عثمان واستنكر ماحدث له وأسف على فقدة ، وقامت هيئة مكتبه بالاشتراك رسميا فى تشييع جنازته نيابة عن المجلس[٢٣] كما استنكر محمود فهمى النقراشى رئيس مجلس الوزراء ماحدث وندد بوسائل العنف والاغتيال وقد شارك فى تشييع الجنازة مندوب من قبل الملك ورئيس الوزراء والنحاس باشا وعدد من أعضاء الوفد وكبار رجال الدولة[٢٤] وأثناء سير الجنازة دبر حزب الوفد مظاهرة أعلنت عن استنكارها لما حدث ، ولم يتعرض رجال البوليس لها »[٢٥] .

ونتيجة لاختفاء الجانى تحرج موقف الحكومة خشية اختفاء معالم الجريمة وتعذر القبض على مرتكبيها فأعلن وزير الداخلية عن مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه مصرى لكل من يدلى للنيابة العامة بمعلومات تؤدى الى معرفة الجانى أو من اشترك معه فى اغتيال أمين عثمان[٢٦] .

وتقدم عدة أشخاص ممن رأوا المتهم فى طريق خروجه وأدلوا بشهاداتهم وقرر بعضهم أنه تحقق من وجه الجانى ، ودل أحدهم ويدعى عبد العزيز الشافعى وكان مهندسا بوزارة المواصلات وأحد الأعضاء برابطة النهضة أنه رأى منذ الأيام الثلاثة السابقة على الحادث شابين يحومان حول باب العمارة التى يوجد بها مقر الرابطة وينتظران لفترات طويلة ، وذكر أنه يعرف أحدهما لأنه ابن توفيق أحمد وكيل وزارة

---

(٢٢) الأهرام العدد ٢١٨٤٤ فى ١٩٤٦/١/٦ .
(٢٣) الأهرام العدد ٢١٨٤٦ فى ١٩٤٦/١/٨ تحت عنوان « فى مجلس الشيوخ - نعى المرحوم أمين عثمان » .
(٢٤) الدستور : العدد ٢٤٩٩ فى ٦ يناير ١٩٤٦ تحت عنوان تشييع جنازة أمين عثمان باشا .
(٢٥) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الرابعة عشر فى يناير ١٩٤٦ من ٩٧٧ .
(٢٦) الأهرام : العدد ٢١٨٤٤ فى ١٩٤٦/١/٦ .

المواصلات التى يعمل بها ، وأن هذا الشاب كان يتردد كثيرا على الوزارة لزيارة قريبه وانه كان قد تعرف عليه هناك ، ونتيجة لذلك طلب النائب العام من محمد القاويش وكيل النيابة تفتيش بيت الشاب المذكور وعند التفتيش وجدوا مسدسين من نفس عيار وماركة المسدسين الذين ضبطا بعد الجريمة فى الطريق كما عثروا على أوراق تتصل بالتحقيق فألقى القبض على حسين توفيق وأخيه سعيد توفيق ولما عرضا على الشاهدين تعرفا على حسين توفيق من بين كافة المقبوض عليهم[٢٧] وبدأت النيابة فى التحقيق مع حسين توفيق ثم أعلنت أنه ليس من المصلحة اذاعة أخبار أو تفاصيل التحقيق حتى لايتسبب ذلك الاضرار بسير القضية[٢٨] وظل التحقيق يدور فى تكتم شديد ، وفى أثناء التحقيق ورد للنيابة رسالة بشأن الحادث معنونة باسم النائب العام وموقعا عليه بامضاء « ص • أ » نذكرها بنصها لأهميتها وهى :

« أرجو مخلصا أن تتبع هذه المعلومات التى أستأذن فى تقديمها فى التحقيق الجارى بشأن الاغتيال السياسى عموما ومصرع المرحوم أمين عثمان على وجه خاص وأؤكد أن هذه المعلومات أو بالأحرى الاستنتاجات من معلومات عابرة متفرقة متباعدة لها من الأهمية مايجعلها تهدى تماما لوضع اليد على الجناة :

١ — ليست الجريمة عابرة بل مدبرة تبعا لخطة مرسومة فيما يبدو ولها ماض تاريخى يصعب معرفة الحقيقة بدون الالمام به ولذلك أورده بتركيز كاف •

(أ) كان حزب مصر الفتاة نشطا قبل الحرب ، وكان لفرق القمصان الخضراء مهمة الاعتداء والقمع كما كان لمثيلاتها فى ألمانيا وغيرها •

---

(٢٧) دار الوثائق — الداخلية — تقارير أمن — قضية أمين عثمان .

(٢٨) المصرى : العدد ٣١١٧ فى ١٢ يناير ١٩٤٦ تحت عنوان « بلاغ رسمى من النيابة العامة » .

(ب) وكان الحزب يمرن أعضاء مختارين على استعمال المسدسات وغيرها في الصحراء •

(جـ) وكان يشرف على التمرين شخص اسمه (مرزوق) لا أعرف بقية اسمه لكنه هو الذى آوى عزيز المصرى باشا ، بعد محاولة طيرانه، انه هو المدرب والمشرف •

(د) وكان الحزب يمجد على ماهر باشا وعزيز المصرى باشا، تطالع صحفه للتأكد والتنور •

(هـ) انقسم الحزب بعد الحرب تقريبا الى قسمين أحدهما لأحمد حسين والاخر لفتحى رضـوان •

(و) يضم قسم فتحى رضوان عصبة تلوذ بعزيز المصرى ومرزوق وسائر الجماعة ، هذه العصبة ترى أن سبب نكبة البلد زعماء الأحزاب تفكيرهم فردى ارهابى بحت ، ولذلك قررت اغتيال الزعماء وأعلم أن قنبلة النحاس كانت منهم — الثلاثة — التى اشتبه فيها (الشاهد فى حادث القنبلة التى ألقيت فى شارع القصر العينى على النحاس باشا) وسبب نجاة النحاس باشا هو أن سيارته مرت قبل الترام ولم تقف كما توقع الجناة ، ولذلك أسرعوا بالقاء القنبلة والقصد أن تصيب الزجاج من الخلف ولكن الله سلم

(ز) وفى قائمة الاغتيال النحاس (تعاد الكره عليه) وأمين عثمان وعطا الله باشا رئيس الجيش ومعه ضباط كثيرين وغيرهم ممن لا أستطيع معرفتهم ولكن الثلاثة السابقين على التوالى وبهذا الترتيب وربما شملت القائمة السفير البريطانى •

(ح) البعض تهدد العضو المعهود اليه بالتنفيذ بالقتل أو بقتل أهله وأصحابه اذا لم ينفذ المهمة أو أفشى السر » •

٢ — الجريمة سياسية فالتحقيق يجب أن يتناول المبادىء وهى ارجاع حالة الفساد للزعماء ولذلك كانت النتيجة وهى القضاء عليهم •

٣ — مما يقال فى بيئة الاجرام هذه أن فتحى رضوان بعيد عن حـــادث أمين عثمان أما حادث النحاس وغيره فلا أعلم لكن المجرمين من شــــيعته •

٤ — حادث المغفور له أحمد ماهر لا أعلم اذا كان مرتبطا بهذه الحوادث من عـــدمه •

٥ — وكذلك حادث اغتيال أفراد الحلفاء من الجنود •

ملاحظات : طبعا أعضاء العصـــــابة أخفوا ماعندهم لأن المجرم المقبوض عليه منهم قطعا وهو الفاعل قطعا •

يبدو أن للعصابة (شىء) فى المعادى أو حلوان •• بيت أحدهم أو شىء من هذا •• ويبدو أن فى هذا من آثار الجريمة على المحقق أن يرجع لهذا التاريخ من ملفات المباحث ان وجد ومن الصحف الخاصـــة بالحزب ، وعليه أن يتعرف هذا الخط الذى أوردته وأن يصبغ التحقيـــق بلونه الأصلى (السياسة) •

القنابل من الجيش المصرى •• عزيز المصرى أو اتباعه هم موردوها وبعد لا أستطيع أن أذكر اسمى لعدم الاطمئنان من ناحية ولأن هذا يحول بينى وبين مواصـــلة تحرياتى ، ومتابعة أخبار الجناة من ناحية أخـــرى وسأوافيكم بكل ماأحصل عليه »[٢٩] •

وبعد أن وصلت هذه الرسالة الخطيرة الى النيابة حاولت التعـــرف

---

(٢٩) لطفى عثمان : المحاكمة فى قضية الاغتيالات السياسية . القاهرة ١٩٤٨ ، ص١٣ — ١٥ •

على صاحبها بشتى السبل فنشرت فى جريدة الأهرام اعلانا تناشده فيه بالاتصال بها ونصه :

« الى ص • أ خطابك وصل • اتصل بتليفون ٨٤٢٧٣ من الساعة الخامسة الى السابعة مساء » •

ومع ذلك فلم يتصل صاحب الرسالة بالنيابة ، وظل أمر رسالته لغزا محيرا • وعندما عرضت النيابة هذه الرسالة على حسين توفيق المتهم الأول فى القضية اتهم حزب الوفد بكتابتها لتلفيق التهم لخصومه•

وعلى كل حال فقد التزم حسين توفيق الصمت عند التحقيق معه فى اليومين الأولين ، ولما كان وكيل النيابة يعلم عنه حبه للافتخار بنفسه واظهار بطولته نصب له كمينا بأن أوعز الى الصحف بالاشارة الى أن الجريمة كانت أسبابها نسائية ، وهنا بدأ حسين توفيق يعترف بما حدث بالكامل ويدلى بأسماء المشتركين معه[٣٠] فذكر أنه ينتمى الى جمعية كونت فى عام ١٩٤٢[٣١] تدعى الجمعية الوطنية بهدف قتل الانجليز والزعماء المصريين الذين يتعاونون معهم وأن لهذه الجمعية عدة شعب كل منها لاتعرف الأخرى ، وان أعضاء هذه الجمعية نقلوا نظام جمعيتهم من بعض كتب موضوعة فى نظام الجمعيات السرية الروسية والايرلندية ، وان عدد أعضاء هذه الجمعية حوالى خمسين عضوا ثم تحدث عن الغرض من الجمعية فقال انها ترمى الى قتل كل الزعماء[٣٢] الذين يتصلون بالانجليز وان زعماء الوقت الحاضر جميعهم يتصلون بالانجليز ليصلوا عن طريق ذلك الى الحكم ، وليس بهدف مصلحة البلاد . وانهم كانوا قد قد وقع اختيارهم من قبل على قتل النحاس لقبوله التعاون مع الانجليز

(٣٠) انور السادات : البحث عن الذات ص٧٣ .

(٣١) المتحف القضائى : قضية اغتيال أمين عثمان ص٤١٧ .

(٣٢) دار الوثائق : الداخلية — تقارير امن . قضية أمين عثمان .

وتوليه الحكم فى ٤ فبراير على حرابهم . وكذلك اتفقوا على قتل أمين عثمان ومكرم عبيد لأنهما اشــتركا فى مأساة ذلك اليوم ، كما أوضـــح انهم نفذوا أكثر من خطة لاغتيال النحاس منهـــا أنه قذف قنبلة عـــلى سيارته جهة القصر العينى أثناء ذهابه فى رأس السنة الهجـــرية الى النادى السعدى ولكنها لم تصـــبه . كما أنهم راقبوا تحركات مصطفى النحاس كثيرا لتدبير قتله ولكنهم لم يفلحوا لذلك تغيرت خطتهم باغتيال أمين عثمان حتى يخرج الناس للاشتراك فى تشييع جنازته فيقتلوه كما اعترف حسين توفيق بأنه هو الذى نفذ الجزء الأول من الخطة لكراهيته لأمين عثمان الذى يعتبر نفسه انجليزيا أكثر من كونه مصريا[٣٣] ولكنه لم يتمكن من تنفيذ الجزء الثانى لأن النيابة كانت قد قبضت عليه ، وعندما حاول وكيل النيابة استدراجه لمعرفة أعضاء الجمعية اعتذر عن الافصاح بشىء بحجة أنهم لايعرفون بعضهم بعضا كمجموعة وانما كل شـــعبه تعرف أعضائها فقط ، وانه ليس للشعبة عدد معين من الأفراد وأن كان يتراوح بين ثلاثة وسبعة أعضاء[٣٤] ثم اعترف حسين توفيق بأنه كان لهذه الجمعية مجلس ادارة تحت رياسته وعضوية محمود مراد ، ومحمد محمود كريم ، وعبد العزيز خميس ، ومحمود الجوهرى وكان هذا المجلس الذين اطلقوا عليه اسم المحكمة الشعبية[٣٥] يعقد جلساته ويصدر قراراته من منزل محمود مراد وأحيانا من مقهى فى عمارة متايتا أمام حديقـــة الأزبكية ، وأن اليوزباشى أنور السادات اتصل بهم هناك وأخذ يمـــدهم بالقنـــابل[٣٦] .

وقد جاء فى مذكرات البكباشى محمد الجزار وهو أحد الذين قاموا بالقبض على حسين توفيق أنه قابل أنور السادات فى عام ١٩٥٦ وسأله

---

(٣٣) المتحف القضائى : قضية اغتيال امين عثمان ص٤١٨ .

(٣٤) الداخلية ــ تقارير امن ــ مقتل امين عثمان .

(٣٥) المصور : العدد ١١١٧ فى ٨ مارس ١٩٤٦ تحت عنوان الجمعيـــة الوطنية ــ اهدافها وكيف تألفت .

(٣٦) الدستور فى ٨ مارس ١٩٤٦ تحت عنوان افراد الجمعية واغراضها

عن هذه الجمعية فقال له لقد كان هناك تشكيلان أحدهما من المدنيين والاخر من الضباط الأحرار ، وأنه كان ضابطا للاتصال بين التشكيلين ، وان أمين عثمان كان موضوعا تحت مراقبة التشكيل الأول الذى كان يحصى جميع تحركاته كما ذكر أنه تبين للجماعة من هذه المراقبة أن أمين عثمان توجه يوم الجمعة ٤ يناير ١٩٤٦ الى منزل مصطفى النحاس واجتمع هناك باللورد كيلرن ، وتناول الثلاثة طعام العشاء معا وعلمت الجماعة أن النية قد اتجهت الى تعيين أمين عثمان رئيسا للوزارة ، وان النحاس وافق فى هذا الاجتماع على ذلك ، ولهذا السبب بادر التشكيل الأول بقتل أمين عثمان[٣٧] وعلى كل حال فانه بعد محاولات النيابة اعترف حسين توفيق فى ١٠ يناير ١٩٤٦ بشركائه فى الحادث ، وأرشد البوليس على بعض أعضاء الجمعية فذكر أن العضو محمود يحى مراد ابن خالته كان معه فى حادث اغتيال أمين عثمان ، وعقب ذلك الاعتراف قبض رجال البوليس على محمود يحى مراد وهاجموا منزله فوجدوا فيه بندقية ، وقد اعترف محمود يحى فى أقواله بأنه فى وقت ارتكاب الجريمة كان يحمل مسدسا وان مهمته كانت مساعدة حسين توفيق على الهرب عقب الحادث ثم اعترف حسين توفيق بعد ذلك على آخرين منهم محمد على خليفة ومحمود كريم وسيد عبد العزيز خميس ومحمد عبد الفتاح الشافعى ومحمد ابراهيم كامل وسعد الدين كامل المحامى ابن اخت فتحى رضوان المحامى وعمر حسن أبو على واليوزباشى أنور السادات وحسن عزت المحالين للاستيداع والذين كانا معتقلين فى أثناء الحرب مع عزيز المصرى ، والراقصة حكمت فهمى ، ولما قبضت النيابة عليهم أنكروا جميعهم فى بادىء الأمر أى صلة لهم بالحادث ثم عاد بعضهم واعترف[٣٨] .

وبعد مدة اعترف حسين توفيق على آخرين وهم محمود الجوهرى

---

(٣٧) روز اليوسف : العدد ١٤٤٣ فى ٦ فبراير ١٩٥٦ .

(٣٨) اعترف محمود على خليفة ومحمد كريم وسيد عبد العزيز خميس ومحمد عبد الفتاح الشافعى وعمر حسن أبو على بالاشتراك فى الحادث انظر: الداخلية — تقارير امن — مقتل أمين عثمان .

ومدحت فخرى وعباس المرشدى وأحمد عباس ومحجوب على ومحمد أحمد الحلوانى وكامل ابراهيم ، وقد أيد اعترافه بعض المقبوض عليهم • كما ذكروا أن جمعيتهم تكونت فى البداية لاغتيال القوات البريطانية ثم اتجهت أنظارهم الى اغتيال الزعماء المصريين الذين يتعاونون مع الانجليز، واعترفوا بأنهم كانوا يسرقون السيارات لاستعمالها فى الاعتداء على الانجليز ثم يتركونها فى الطريق ، كما دل بعضهم على المكان المودع فيه السلاح وهو فى احدى فجوات جبل المقطم •

وعندما اقتحمت الشرطة هذا المكان عثرت فيه على ١٢ قنبلة يدوية ، ٦ مسدسات ، ٦٠٠ رصاصة وقد اعترف حسين توفيق للنيابة بأن اليوزباشى أنور السادات أحضر له بعض القنابل اليدوية مع ضابط طيار بالجيش المصرى يدعى طلعت عبد الوهاب(٣٩) وانه كان عضوا فى جماعة تضم بعض العسكريين وتعمل على مناهضة الانجليز ، وان الاسم المعروف به لدى الجماعة هو الحاج(٤٠) •

وبعد انتهاء النيابة من تحقيقاتها أحالت عدد ٢٦ من المتهمين الى قاضى الاحالة وهم :

١ — حسين توفيق أحمد :

٢٢ سنة — طالب بمدرسة فؤاد الأول الثانوية •

٢ — محمود يحى مراد :

٢٢ سنة — طالب بكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول

٣ — محمد أحمد الجوهرى :

١٩ سنة — طالب بمدرسة فؤاد الأول الثانوية •

---

(٣٩) دار الوثائق — الداخلية — تقارير امن — مقتل امين عثمان وايضا :

Donald Reid : op. cit., p. 634.

(٤٠) المتحف القضائى : قضية اغتيال امين عثمان ص٢٢٥ .

٤ ــ **عمر حسين أبو على :**

٢٥ سنة ــ مدرس بمدرسة الأمير عمر طوسون الابتدائية بشبرا

٥ ــ **السيد عبد العزيز خميس :**

٢٠ سنة ــ طالب بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول

٦ ــ **محجوب على محجوب :**

٢٠ سنة ــ طالب بمدرسة الدواوين الثانوية

٧ ــ **محمد أنور السادات :**

٢٨ سنة ــ مقاول نقل بالسيارات

٨ ــ **محمد ابراهيم كامل :**

٢٠ سنة ــ طالب بكلية الحقوق جامعة فؤاد .

٩ ــ **سعد الدين كامل :**

٢٢ سنة ــ محام تحت التمرين



أنور السادات أثناء نظر قضية أمين عثمان

١٠ ــ **محمد محمود كريم :**

٢٢ سنة ــ طالب بكلية الهندسة جامعة فؤاد

١١ ــ **نجيب حسين فخرى :**

٢٢ سنة ــ طالب بالمعهد العالى للعلوم المالية والتجارية

١٢ ــ **مدحت حسين فخرى :**

١٩ سنة ــ طالب بالسعيدية الثانوية

١٣ ــ **سعيد توفيق أحمد :**

١٧ سنة ــ طالب بمدرسة فؤاد الأول الثانوية

١٤ ــ **مجدى عبد العزيز أبو سعده :**

١٩ سنة ــ طالب بالمدرسة السعيدية

١٥ ــ أحمد وسـيم خالد :

١٧ سنة ــ طالب بالمدرسة السعيدية الثانوية

١٦ ــ مصطفى كمال حبيشة :

١٧ سنة ــ طالب بالمدرسة السعيدية

١٧ ــ محمد على خليفة :

٢٢ سنة ــ طالب بكليه الهندسة جامعه فؤاد الأول

١٨ ــ محمد عبد الفتاح الشافعى :

٢٤ سنة ــ طالب بكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول

١٩ ــ عباس محمود المرشـدى :

٢٢ سنة ــ طالب بكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول

٢٠ ــ على عزيز دياب :

٢٠ سنة ــ طالب بمدرسة القبة الثانوية

٢١ ــ أحمد خيرى عبـاس :

٢٠ سنة ــ طالب بكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول

٢٢ ــ أحمد محمد خليل الحلوانى :

٢٠ سنة ــ طالب بمدرسة المعلمين العليا

٢٣ ــ كامل محمد ابراهيم الواحى :

٢٠ سنة ــ طالب بمدرسة فؤاد الأول بالثانوية

٢٤ ــ عبد الهادى محمد مسـعود :

٢٢ سنة ــ طالب وموظف بوزارة المعارف

٢٥ ــ جول اسـود نعيم :

٢١ سنة ــ كاتب بنادى سـبورتنج

٣٦ ــ أنور فائق جرجس :

٢٣ سنة ــ شريك فى محل هونولولو لأجهزة الراديو [٤١] .

وفيما يلى نعرض للتهم الموجهة لهؤلاء المتهمين

١ ــ حســين توفيق أحمد

نجل توفيق أحمد باشا وكيل وزارة الدفاع بدأ حياته الدراسية فى مدرسة الفرير بباب اللوق ثم فى سان مارك ثم فى الفرير بالخرنفش ثم فى مدرسة فؤاد الأول الثانوية .

وقد نسب اليه تهمة قتل أمين عثمان فى مساء ٥ يناير ١٩٤٦ عمدا ومع سبق الاصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك مسدسين وقنبلة يدوية وترصد له عند الباب الخارجى للمبنى المحتوى على نادى فيكتوريا ورابطة النهضة وأطلق عليه ثلاثة طلقات نارية[٤٢] كما نسبت اليه عدة تهم منهـا :

(أ) الشروع فى قتل بعض الأشخاص بأن ألقى صوبهم قنبلة يدويــة بقصد قتل من كانوا يتعقبونه للامساك به عقب قيامه بارتكـاب جريمته ، مما أدى الى اصابة عبد المنعم القبانى وجمال عبد الشافى بشظايا القنبلة[٤٣] .

(ب) الشروع فى قتل النحاس باشا بأن ترصد له فى الطريق بين منزله والنادى السعدى وأعد لذلك مسدسا وقنبلتين يدويتين ألقى قنبلة منهما على سيارة النحاس باشا أصابت بعض الأشــخاص بجروح مختلفــة[٤٤] .

---

(٤١) المتحف القضائى : قضية اغتيال أمين عثمان ص ٢ ، ٣ وايضا : لطفى عثمان : المرجع السابق ص١٩ ــ ٢٥ .

(٤٢) المتحف القضائى : قضية اغتيال أمين عثمان ص٤٧٧ .

(٤٣) نفســه ص٤٧٨ .

(٤٤) نفســـه ص٤٨٠ .

(ت) الاشتراك مع بعض المتهمين فى اتفاق جنائى بهدف اغتيال النحاس باشـــا •

(ث) الشروع مع آخر فى قتل الأومباشى الانجليزى يونج بأن أعـد مسدسا واستقل سيارة اطلق منها عدة طلقات نارية عليه بقصد قتله •

(ج) الاشـــتراك مع بعض المتهمين خلال الســـنوات من ١٩٤٤ الى ١٩٤٦ فى اتفاق جنائى الهدف منه قتل رجال الجيش الانجليزى والمتعاونين مع الانجليز من المصريين •

(ح) اشعال النار عمدا فى مدرسة القنصلية البريطانية بالمعادى بأن وضع بترولا على باب المدرسة فى ١٤ يوليو ١٩٤١ ثم أشـــعل فيه النار •

(خ) الاشـــتراك مع آخر فى اشعال النار فى جراج بالمعادى بهدف حرق سيارات انجليزية •

(د) الاشتراك مع آخرين فى ارتكاب جنايات قتل وسرقة بالاكـــراه بأن اتفقوا على سرقة أسلحة الجيش الانجليزى وقتل رجاله •

(ذ) الشروع مع آخرين فى سرقة مسدس الكونستابل فؤاد محمد حسن بطريق الاكراه بأن اعتدوا عليه بالضرب أثناء تواجدهم بســـجن الأجـــانب •

٢ ـ محمود يحى مـــراد :

بدأ حياته الدراسية فى مدرسة الزيتون الابتدائية ثم فى مدرســـة القبة الثانوية وبعدها التحق بكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول •

وقد اتهم والده على مراد فى شبابه فى قضية ابراهيم الوردانى ولكن لم يثبت عليه شىء •

وقد اتهمت النيابة محمود يحى مراد بعدة تهم هى :

(أ) الاشتراك مع آخرين فى قتل أمين عثمان بأن وقف الى جوار حسين توفيق أثناء ارتكاب الحادث مسلحا بمسدس لحمايته وشد أزره[٤٥]

(ب) الاشتراك مع آخرين فى محاولة قتل وكيل الأومباشى ميلنر الانجليزى .

(ث) الاشتراك مع ثلاثة وعشرين متهما فى اتفاق جنائى الهدف منه قتل رجال الجيش الانجليز وبعض رجال مصر المتعاونين معهم .

٣ ـ محمد أحمد الجوهرى :

بدأ حياته السياسية بمدرسة بنها الابتدائية ثم فى بمدرسة فؤاد الأول الثانوية . ونسب اليه الاشتراك فى قتل أمين عثمان باشا وذلك بوقوفه عند ناصية شارعى عدلى ومحمد فريد لتنبيه المتهم الأول عند مقدم سيارة المجنى عليه[٤٦] كما نسب اليه الاشتراك فى عدة تهم منها: :

(أ) الاتفاق مع آخرين على قتل النحاس باشا بالقاء قنبلة على سيارته

(ب) الاشتراك مع آخرين فى اتفاق جنائى هدفه قتل الانجليز وبعض المصريين فى حادث سجن الأجانب .

٤ ـ عمر حسين أبو على :

بدأ حياته الدراسية بمدرسة سعيد باشا الابتدائية بالاسكندرية ثم الرمل الثانوية ثم بالهندسة التطبيقية العليا .

وقد اتهمته النيابة بالاشتراك فى قتل أمين عثمان بطريق الاتفاق والمساعدة وذلك بالوقوف عند ناصية شارع عدلى وميدان ابراهيم باشا لابلاغ حسين توفيق بمقدم سيارة أمين عثمان كما نسب اليه أيضا

---

(٤٥) المتحف القضائى : قضية اغتيال أمين عثمان ص٤٧٨ .

(٤٦) نفسه .

الشروع فى قتل الذين كانوا يطاردون المتهم الأول (٤٧) وفى قتل النحاس باشـا ، والاشتراك فى قتل الأومباشى الانجليزى يونج .

٥ ــ السـيد عبد العزيز خميس :

بدأ حياته الدراسيه فى مدرسه المنصوره الابتدائيه ثم فى السعيديه الثانوية ثم بكليه الآداب جامعه فؤاد الأول واتهم بالاشتراك فى قتل أمين عثمان وذلك بالترصد له عند رابطة النهضة وابلاغ حسين توفيـق بقدومه . كما اتهم أيضا بالاتفاق على اغتيال النحاس باشا وقتل الجنود البريطانيين وبعض المصريين .

٦ ــ محجـوب على محجوب :

بدأ حياته الدراسـيه فى مدرسة الجيزة ثم التحق بالسـعيدية الثانوية واتهم بالاشتراك فى الجريمتين الأولى والثانية والاتفاق الجنائى على قتل النحاس باشا وبعض الجنود البريطانيين وعدد من المصريين .

٧ ــ محمد أنور السـادات :

كان فى مدرسه الجامعه الابتدائية بالزيتون ثم فؤاد الأول الثانويه ثم الكلية الحربية وبعد تخرجه التحق بسلاح الاشارة ثم فصل من وظيفته فى عام ١٩٤٢ واعتقل فى معتقل الزيتون وتمكن من الهرب .

اتهم بالاشتراك فى قتل النحاس باشا وذلك باستئجار سـيارة والوقوف بها أمام متحف الشمع على مقربة من مكان الحادث لمساعدة المتآمرين على الهرب (٤٨) ثم اتهم بالاتفاق على قتل أمين عثمان وبعض الجنود البريطانيين فقبض عليه وظل بالسجن لمدة واحد وثلاثين شهرا .

---

(٤٧) المتحف القضائى : قضية اغتيال امين عثمان ص٤٧٨ .

(٤٨) نفســـه ص٢٢٥ .

٨ — محمد ابراهيم كامل :

تخرج فى كلية الحقوق وعمل محاميا ، وقد اتهمته النيابة بنفس التهم الموجهة الى زميله السابق . والاشتراك فى حادث وضع النار عمدا فى دار القنصلية البريطانية •

٩ — سعد الدين كامل :

عمل محاميا . وقد اتهمته النيابه بنفس التهم الموجهة الى زميليه السابقين •

١٠ — محمد محمود كريم :

بدأ حياته الدراسيه فى مدرسه قنا الابتدائية ثم فى أسوان الثانويه ثم فى الخديوية فكلية الهندسة •

وقد اتهم بالاتفاق الجنائى على قتل أمين عثمان والنحاس باشا والجنود البريطانيين وعدد من المصريين •

١١ — نجيب حسين فخرى :

كان طالبا بمعهد العلوم المالية والتجارية •

وقد اتهم بالاتفاق الجنائى على قتل أمين عثمان والنحاس باشا وعدد من الجنود البريطانيين وبعض أعوان الانجليز من المصريين •

١٢ — مدحت حسين فخرى :

كان طالبا بالسعيده الثانويه . وقد اتهم بالاتفاق الجنائى على قتل النحاس باشا وبعض الجنود البريطانيين والمصريين والاشتراك فى قتل الأومباشى الانجليز ميلر •

١٣ ــ سـعيد توفيق أحمد :

شقيق المتهم الأول حسين توفيق ، وقد اتهم بالاتفاق الجنائى على قتل النحاس باشا والاشتراك فى قتل الأومباشى الانجليزى ميلر . وفى الاتفاق الجنائى على قتل الجنود الانجليز وبعض المصريين والاشـتراك فى حادث سـجن الأجانب .

١٤ ــ مجدى عبد العزيز أبو سعده :

وقد بدأ حياته الدراسية بمدرسة المنصورة الابتدائية ثم السعيدية الثانوية وبعدها التحقق بكلية الزراعة ، واتهم بالاتفاق على قتل النحاس باشا وبعض الجنود البريطانيين وعدد من المصريين .

١٥ ــ أحمد وسـيم خالد :

طالب بالسـعيديه الثانويه .

انتهم بالاشتراك فى الاتفاق الجنائى على ارتكاب جنايات قتل ضد الانجليز وسرقة أسلحتهم ، كما اتهم فى حادثه الهرم بأنه شرع فى قتل محمد ممدوح الشلقانى .

١٦ ــ مصطفى كمال حبيشـة :

اتهم بالاشتراك فى الاتفاق الجنائى على القتل كما اتهم فى حادث الهـرم أيضـا .

١٧ ــ محمد على خليفة

طالب بكليه الهندسه بجامعة فؤاد الأول . وقد اتهم بالاتفاق الجنائى على القتـل .

١٨ ــ محمد عبد الفتاح الشافعى :

اتهم بالاتفاق الجنائى على القتل .

١٩ ــ عباس محمود مرشــدى :

اتهم بالاتفاق الجنائى على القتل •

٢٠ ــ علی عزيز دياب :

اتهم بالتهمة السابقة •

٢١ ــ احمد خيرى عياس :

اتهم بالتهمة السابقة وفى حادث سجن الأجانب •

٢٢ ــ أحمد محد خليل الحلوانى :

اتهم بالتهم السابقة •

٢٣ ــ كامل محمد ابراهيم الواحى :

اتهم بالتهمة السابقة •

٢٤ ــ عبد الهادى محمد مســعود :

تخرج فى كلية الآداب واشتغل فى مهنة التدريس ، وقد اتهم بالتهمة ذاتهــا •

٢٥ ــ جول أســود نعيم :

كان بمدرسة الفرير واشتغل فى شركة الهواء السائل واتهم بالتهمة الســـابقة •

٢٦ ــ أنور فائق جرجس :

تعــلم فى مدرسة الفرير بالخرنفش ، ثم التحق بمعهــد ماركونى للاسلكى وتطوع فى الجيش البريطانى ، واشترك فى معركة العلمين أثناء الحرب الثانية وبعدها عمل فى تجارة أجهزة الراديو واصلاحها •

وقد اتهم بأن اشترك مع حسين توفيق المتهم الأول بوضع النار عمدا فى سيارة مستر شننتون .

ومن قائمة المتهمين يتضح أنهم فى معظمهم كانوا من طلاب الجامعات والمدارس . وأن أعمارهم متقاربة فى سن يتراوح بين العشرين والثلاثين وبمعنى آخر فهم أبناء الجيل الذى نشأ ليرى احكام السيطرة البريطانية على بلادهم وعلى كل حال فقد أخذ قاضى الاحالة ملف القضية بما فيه من مستندات ووثائق وأدلة الى منزله فى حى الحلمية لدراسته . وبعد اطلاعه على الملف المذكور كلف أحد الحجاب باعادة الملف الى المحكمة فى اليوم السابق على موعد القضية فذهب حاجب المحكمة ومعه دراجة لها حمالة من الخلف الى منزل قاضى الاحالة فسلمه القاضى دوسيه القضية، وقام الحاجب بتثبيته على الحمالة الخلفية ، وأخذ وجهته الى دار المحكمة عن طريق شارع محمد على ، ولم تمض لحظات على ذلك حتى أسرعت سيارة خضراء بانزال شاب حاول اختطاف دوسيه القضية ، ورغم أنه لم ينجح فى محاولته فقد أدت محاولة الاختطاف الى تناثر أوراق القضية فى الشارع وصراخ الحاجب ، ونتيجة لما حدث تجمع الناس على صراخ الرجل وانكب بعضهم على الأوراق المتناثرة يجمعونها من هنا وهناك دون أن يعرفوا شيئا عنها أو عن مدى أهميتها وانطلق بعض آخر من الناس وراء الشاب الذى حاول اختطاف الأوراق وهو يلوذ بالفرار حتى تمكنوا من اللحاق به .

وعن هذه الواقعة ذكر الجزار فى مذكراته أن الملف الذى سلم للحاجب لينقله على حمالة الدراجة الى المحكمة هو أصل لا تنسخ عنه صور الا بأمر من محكمة الجنايات وليست له نسخة أو صورة أخرى(٤٩) .

وقد يدفعنا ذلك الى التساؤل عن الهدف من محاولة اختطاف ملف القضية والى أى جهة ينتمى المختطفون ؟ .

---

(٤٩) روز اليوسف : العدد ١٤٤٢ فى ٣٠ يناير ١٩٥٦ .

الواقع أنه اذا كانت عملية اختطاف ملف القضية قد نجحت وفقدت أوراقها بما فيها من أقوال المتهمين والأدلة والاثباتات التى تثبت ادانتهم فان هذا كان سيؤدى الى تمييع القضية لأنه لايمكن تقديم المتهمين الى المحاكمة الا بعد تحقيق جديد قد لايرتبطون فيه بأقوالهم السابقة أو بما عليهم من أدلة فى التحقيق •

ولخطورة ماحدث أسرع رجال النيابة والبوليس الى مكان الحادث للاطمئنان الى أن ملف القضية لم ينتقص منه شيئا . وبعد أن جمعت اوراق القضية من يد الأهالى ومن الشارع رتبت حسب ترقيمها وتحقيق وقائعها فاتضح أنه لم يفقد منها شيء • والواضح أن مختطفى ملف القضية كانا من أعضاء الجمعية السرية التى ينتمى اليها حسين توفيق[٥٠] وأنهما قاما بذلك لاخفاء معالم القضية ، وما قد يكون ثابتا فى أوراقها فانه بعد القبض على صاحب السيارة الخضراء الذى أنزل من سيارته الشاب الذى حاول خطف دوسيه القضية اتضح أنه الضابط السابق حسنى عزت[٥١] أحد أعضاء التنظيم والذى اعترف حسين توفيق أثناء التحقيق معه بأنه ضمن أعضاء الجمعية الوطنية السرية •

وقد بدأت محكمة جنايات مصر فى محاكمة المتهمين يوم ١٢ فبراير ١٩٤٧[٥٢] وسط حشد كبير من الشهود والحاضرين الذين كان منهم بعض الوزراء وكبار رجال السياسة ومن هؤلاء على ماهر ، واسماعيل صدقى، وابراهيم عبد الهادى . ومصطفى النحاس ، ومكرم عبيد ، وحسين سرى، وحافظ رمضان ، ومحمد حسين هيكل ومحمد لطفى جمعه[٥٣] وآخرون كما

---

(٥٠) وهما حسين عزت الضابط السابق وصاحب السيارة التى طاردت حاجب المحكمة .

(٥١) روز اليوسف : العدد السابق . مذكرات الجزار .

(٥٢) قدمت قضية اغتيال أمين عثمان الى محكمة جنايات مصر تحت رقم ١١٢٩ جنايات عابدين ١٩٤٦ .

(٥٣) راجع لطفى جمعه : محمد لطفى جمعه . القاهرة ـــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ ص. ١٠ ومابعدها .

ترافع عن المتهمين فى هذه القضية أكبر محامى مصر وأشهرهم من مختلف الانتماءات السياسية لأنها كانت كما ذكر البعض من أضخم القضايا التى شهدها القضاء المصرى(٥٤) .

وعندما بدأت المحكمة فى استجواب المتهمين أنكروا جميعا التهم التى نسبت اليهم كما ذكر بعضهم أن النيابة أجبرتهم عن طريق التعذيب أن يدلوا بأقوال غير مطابقة للحقيقة . ومن هؤلاء المتهم عمر حسين أبو على . والمتهم أنور السادات فقد ذكر الأول أن أقواله فى التحقيق « أملتها النيابة عليه بتأثير وتعذيب وتهديد » وأوضح الآخر أن كل ماورد فى التحقيقات باطل ومن تلفيق البوليس .

أما عن صدى القضية على الرأى العام فى مصر فقد شغلته وأثارت انتباهه وانقسمت مواقف الصحف اليومية والاسبوعية بين مؤيد ومعارض

وفى أثناء محاكمة المتهمين بدأ الأستاذ أنور حبيب ممثل النيابة مرافعته بالهجوم على الانجليز بقوله « أن يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ سيظل وصمة عار فى جبين الامبراطورية البريطانية ، وسيظل دليلاً صارخا على البربرية التى هوى اليها الانجليز فى ذلك اليوم الأغبر الكالح وسنظل نلعن الانجليز أبد الدهر مادامو محتلين بلادنا » كما طالب ممثل النيابة بالجلاء ووحدة وادى النيل وما أن سمع المتهمون والشهود هذا الكلام حتى صفقوا وهللوا وهتف بعضهم للنيابة صاحبة الدعوى فى الجمعية العمومية وصاحبة قرار الاتهام(٥٥) ونتيجة لذلك حضر النائب العام للجلسة التالية وحاول شطب كلمة الأستاذ أنور حبيب مما أدى الى هياج الدفاع وعدد من المتهمين منهم حسين توفيق وأنور السادات وعمر حسين أبو على وسعد كامل ومدحت فخرى ، وقال أنور السادات موجها الكلام الى النائب

---

(٥٤) عن أسماء هؤلاء المحامين . انظر : المتحف القضائى قضية اغتيال أمين عثمان . ص٤ ، ٥ .

(٥٥) روز اليوسف : العدد ١٤٤٥ فى ٢٠ فبراير ١٩٥٦ .

العام « ازاى النائب العام المصرى الوطنى عايز يسحب الكلام ده ••
يا سعادة النائب العام إنك مصري والجميع وعلى رأسهم رئيس الحكومة
يرددون أمانى المصريين ، وهى وحدة وادى النيل والجلاء التام .
والنقراشى باشا قال فى مجلس الأمن ان الانجليز لصوص وقراصنة
فتأتى أنت لتسحب هذا الكلام •• يجب عليك أن تستقيل وتنزل عن
الكرسى » •

وقال حسين توفيق « عار عليك ياحضرة النائب العام أن تسحب
هذا الكلام الوطنى •• كن شجاعا ولا تخشى شيئا » واستمر هياج
المتهمين وعلت الأصوات ، وحاولت المحكمة اسكات المتهمين وتودئتهم
ونتيجة لذلك رفعت المحكمة الجلسة للاستراحة ، ولما عادت الجلسة للانعقاد
لم يعد النائب العام الى القاعة ، بل وقف أنور حبيب ليستكمل مرافعته(٥٦)

وفى أثناء نظر القضية حاول سبعة من المتهمين المودعين فى غرفة
واحدة فى سجن الأجانب الهرب فطرقوا باب السجن من الداخل ، ولما
فتحه لهم الكونستابل فؤاد محمد حسن المعين لحراستهم انقضوا عليه
وجذبوه الى داخل غرفة السجن وأغلقوا عليه الباب وانهالوا عليه ضربا
« بقلة ماء » ثم ألقوه على الأرض محاولين الاستيلاء على مسدسه
فيستعينون به على الفرار فاستغاث الكونستابل وحصر كل جهده فى
المحافظة على مسدسه حتى لايستولى المتهمون عليه، ولما جاء العسكرى
الذى يساعد الكونستابل فى حراسة هذا الدور وحاول فتح الباب لم
يستطع فاستغاث بحراس السجن الذين قاموا بانقاذ الكونستابل
واعادة الأمور الى نصابها(٥٧) •

---

(٥٦) لطفى عثمان : المرجع السابق ص٢٠٩ — ٢١١ .

(٥٧) المتحف القضائى : قضية اغتيال أمين عثمان ص٤٨٥ وايضا الأهرام
العدد ٢١٨٩٠ فى ١٩٤٦/٢/٢٨ تحت عنوان سبعة من المتهمين يحاولون
الهرب ويعتدون على الكونستابل الحارس .

وظلت المحكمة تعقد جلساتها عدة شهور ، وقبل أن تصدر احكامها على المتهمين استطاع حسين توفيق المتهم الأول فى القضية أن يفلت من قيوده ويفر هاربا بعد ظهر الأربعاء ٩ يونية ١٩٤٨ أى قبيل صدور الحكم عليه ، وقد أخطرت المحكمة فى جلسة ١٠ يونيو بهروب المتهم والسؤال الذى يطرح نفسه هو كيف حدث ذلك الهروب وهل كان مدبرا ومحددا له يوم ٩ يونية ١٩٤٨ أو أنه كان انتهازا لفرصة سانحة وأين ذهب حسين توفيق بعد هروبه ؟ .

...

لقد ملأت الشائعات والأقاويل أنحاء البلاد حول هروب حسين توفيق ، كما تعددت الروايات حول هذا الموضوع ، وقبل أن نتعرض لهذه الروايات نذكر أن ادارة السجن كانت قد وافقت على السماح لحسين توفيق بالتردد على عيادة الدكتور جورج بطرس طبيب الأذن والأنف والحنجرة بشارع ابراهيم باشا لعلاج حنجرته من آلام لحقت بها على أن يرافقه فى ذلك بعض الحراس .

وفى يوم الأربعاء التاسع من يونيو ١٩٤٨ ، وفى نحو الساعة التاسعة والثلث صباحا قصد الملازم أول كمال الدين عرفه وجنديان أحدهما مسلح الى سجن مصر ، وتسلموا حسين توفيق ليصحبوه الى العيادة ، وفى تمام الساعة الأولى بعد ظهر ذلك اليوم خرج الضابط والجنديان وحسين توفيق من عيادة الدكتور جورج وفى الساعة الخامسة تلقت وزارة الداخلية أول بلاغ عن هرب حسين توفيق .

وكانت الرواية الأولى كما ذكرها الضابط عن فرار حسين توفيق هى أنه عقب خروجه من العيادة بعث أحد الجنديين ليحضر سيارة أجرة لنقل حسين الى السجن . وفيما هو واقف ينتظر السيارة لمح شبحا يعبر شارع ابراهيم باشا الى الافريز الآخر بين السيارات الرائحة

والغادية . وعندما تبينه عرف أنه حسين توفيق ، ولما هم بملاحقته واعتقاله كان قد اختفى عن ناظريه .

أما الرواية الثانية فقد جاءت بعد محاولات عديدة لاقناع الضابط بأن يذكر الحقيقة . وهى أنه عقب خروجه من العيادة مع حسين والجنديين وجد سيارة والد المتهم تنتظرهم ، فترجاه حسين بأن يسمح له بتناول الغذاء مع أسرته ، فقبل الضابط رجاءه وركب مع السيارة وصحبهما الجنديان الى مصر الجديدة حيث منزل والد المتهم(٥٩). ثم جلس الضابط مع المتهم وبعض أفراد أسرته فى حجرة المكتب بينما انتظر الجنديان فى حديقة المنزل ثم مالبثت السيدة سميرة عزمى ابنة شقيقه توفيق أحمد باشا أن دعتهما الى داخل المنزل ، وكان والد المتهم غائبا عن المنزل ، وفى أثناء جلوسهم فى حجرة المكتب عرضت والدة المتهم على الضابط صور ابنها عندما كان صغيرا ، وفى تلك اللحظة دق جرس التليفون فخرجت السيدة سميرة للرد عليه ، واستأذن حسين من الضابط لكى يدخل دورة المياه فسمح له ، وعندئذ فتح حسين بابا صغيرا على أنه باب دورة المياه ومضت فترة دون أن يعود فبدأت الشكوك تنتاب الضابط فقام وفتح الباب الذى دخل فيه المتهم فوجدوه يوصل الى فرنده ، وعندئذ أحس الضابط بالخدعة ، فجن جنونه وأخذ يبحث عن المتهم فى كافة أرجاء المنزل ولكن دون جدوى فقد هرب حسين توفيق المتهم الأول فى القضية من المنزل . ونظرا لخطورة ماحدث على الضابط حاول الانتحار بأن أخرج مسدسه وصوبه نحو رأسه وصاح « ان لم تحضروا حسين فسأطلق الرصاص وانتحر » فسارعت والدة المتهم تهدىء من روعه ، واتصلت تليفونيا بزوجها تطالبه بالحضور على عجل ، فحضر توفيق باشا وأخذ فى اقناع الضابط بالعدول عن الانتحار ، واتفق معه على أن يذكر أثناء التحقيق معه أن الهرب حدث فى العيادة وليس فى المنزل ، ولما خرج الضابط ليبلغ الحادث للجهات المختصة اتصل توفيق باشا بوكيل وزارة

---

(٥٩) المتحف القضائى : قضية اغتيال أمين عثمان ص٤٧٦ .

الداخلية وأبلغه بالحادث على حقيقته[٦٠] ونتيجة لذلك أصدرت وزارة الداخلية قرارا بمنح مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه لكل من يضبط حسين توفيق ويسلمه للحكومة ، كما هددت بعقوبات رادعة على كل من يخفيه أو يساعد على اخفائه أو يتضح أنه ساعده على الهرب .

وفى أثناء التحقيق ، وبعد يومين من الحادث تلقى احسان عبد القدوس خطابا بالبريد من حسين توفيق قال له فيه « عندما تصلك رسالتى هذه أكون فى طريقى الى فلسطين لأساهم فى تطهير الأرض المقدسة من العصابات الصهيونية ، وقد يظن بعضهم أنى تركت السجن فرارا من وجه العدالة ولكن ليعلم هؤلاء انى ما أقدمت على هذا العمل الا لأتمكن من مواصلة الكفاح ضد الاستعمار واذنابه فما كنت لأخشى يوما ما حكم القضاء الا اذا كانت الوطنية جريمة يعاقب عليها القانون[٦١] .

وقد اهتمت النيابة بهذا الخطاب ،وندبت بعض الخبراء لمضاهاة خطه بخط حسين توفيق فاتضح أنه كتبه بخطه فعلا وأن كان المحققون قد رجحوا أنه كتبه لمجرد التضليل[٦٢] .

وعلى كل حال فقد ظل حسين توفيق مختفيا أو مسموحا له بالاختفاء حتى قبض عليه فى سوريا[٦٣] واعتبر هناك لاجئا سياسيا ليس لحكومته حق المطالبة فى تسليمه[٦٤] .

---

(٦٠) لطفى عثمان : المرجع السابق ص٢٩٨ — ٣٠٠ .
(٦١) روز اليوسف : العدد ١٤٤٥ فى ٢٠ فبراير ١٩٥٦ .
(٦٢) لطفى عثمان : المرجع السابق ، ص٣٠١ .
(63) Donald Reid : op. cit, p. 634.
(٦٤) روز اليوسف العدد ١١١٨ فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٩ تحت عنوان « رصاصات فى تاريخ مصر » . وقد اتهم حسين توفيق بعد ذلك وهو فى دمشق بالاعتداء على الكولونيل سترلنج مراسل التايمز وأحد الجواسيس الانجليز . انظر العدد ١١٢٣ من روز اليوسف بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٠ كما اتهم بالاشتراك فى محاولة اغتيال الشيشكلى مساعد رئيس هيئة أركان حرب الجيش السورى .
للتفاصيل انظر صوت الأمة العدد ١٤٤٠ فى ٥ ابريل ١٩٥١ تحت عنوان « حسين توفيق يعترف بمحاولة اغتيال الشيشكلى » .

ان هروب حسين توفيق قبل محاكمته وذهابه الى سوريا والتباطؤ فى التبليغ عن هروبه مدة تزيد عن الأربع ساعات يوضـــح لنا مدى التساهل مع المتهمين فى قضية اغتيال أمين عثمان لدرجة أن وصل الأمر الى السماح للمتهم الأول بمغادرة السجن الى عيادة الطبيب المعالج له دون أن يضع حراسه القيد الحديدى فى يده مما يدفعنا الى التساؤل عن أسباب ذلك ؟ وهل كان للقصر الملكى دور فى تمييع هذه القضـــية خصوصا وان أمين عثمان كان الرجل الوحيد الذى كان يعرف باحداث ٤ فبراير قبل وقوعهـا .

والواضـــح أن القصر لم ينس ماحدث له من مهانة فى ٤ فبراير وانه كان ينتهز كل فرصة لتذكير الجماهير بتواطؤ الوفـد مع الانجليز وتولية الحكم على حرابهم ، ومع أن الأوراق التى بين أيدينا لاتؤكد أى دور للقصر فى تمييع القضية فاننا لا نستبعده(٦٥) .

وعلى كل حال فقد استمرت محاكمة المتهمين فى القضية برغم هروب حسين توفيق وتابعها الرأى العام ، وعندما انتهت المحكمة من دراسة القضية أصدرت أحكامها فى ٢٤ يوليو ١٩٤٨ فحكم على المتهم الأول حسين توفيق أحمد غيابيا بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ، وكانت هذه أقصى عقـــوبة حكم بها على أحد من المتهمين فى هذه القضية اذ حكمت المحكمة على كل من يحى مراد ومحمود الجوهرى وعمر حسين أبو على والسيد خميس بالسجن خمس سنوات كما حكمت على كل من محجوب على ومدحـــت حسين فخرى وسعيد توفيق ووسيم خالد ومصطفى حبيشه بثلاث سنوات مع الشغل وحبس محمود محمد كريم سنتين مع الشغل وحبس كل من محمد على خليفة ومحمد عبد الفتاح الشافعى سنة مع الشـــغل وحبس أحمد خيرى عباس شـــهرا مع الشـــغل وبراءة كل من اليوزباشى أنور السادات ومحمد ابراهيم كامل وسعد الدين كامل ونجيب فخرى وعباس

---

(٦٥) يؤيد هذا الرأى ويؤكده Vatikiotis فى كتابه
Nasser and his generation. New York 1978. p. 102-103.

المرشدى وعزيز دياب وأحمد خليل الحلوانى وكامل الواحى وعبد الهادى مسعود وجول أسود وأنور فائق من التهم المنسوبة اليهم[٦٦] .

وتحايلا لما سبق يتضح أن حادث اغتيال أمين عثمــان كان حادثا سياسيا قام به بعض الشبان الوطنيين ضد من اعتبروه عملاء الانجليز فى مصر . وبمعنى آخر أن أمين عثمان ذهب ضحية معتقداته السـ... التى أفصح عنها أكثر من مرة فى صراحة نالت سخط الكثيرين ورضـ... القليلين فقد تضايق الوطنيون من انتقاد أمين عثمان للشــباب المصرى واتهامه لهم بالاستسلام لكل مايقال ، والاعتماد على زعمائهم أكثر من الاعتماد على أنفسهم واعلانه أنه لايوجد فى مصر رأى عام بالمرة وان ذلك يتسبب فى اســـــتهتار الزعماء بالشعب لأنه ليس هناك رأى عام يرهبونه[٦٧] يضاف الى ذلك أن أمين عثمان اتهم المصريين بأنهم لايحترمون أنفسهم وينقصهم التعاون والغيرة على المصلحة العامة[٦٨] موضــــحا بأن الانجليز يفضلون دائما الاستجابة الى الشعوب المتحدة الكلمة والتى تعــرف كيف تحملهم على احترامها ، وانهم لايحتـــرمون ارادة الذين لايعرفون كيف يحترمون أنفسهم وحقوق وكرامة وطنهم[٦٩] وعن رأى أمين عثمان فى السياسيين المصريين قال « نحن فقراء فى السياسيين » ويجب أن نحرص على أن نحشد لخدمة مصر كل ســياسى مهما اختلفت نزعته الحزبية[٧٠] .

---

(٦٦) المتحف القضائى : قضية امين عثمان ص٤٩٠

وايضا : لطفى عثمان : المرجع السابق ص٣١٨ — ٣١٩ .

(٦٧) آخر ساعة المصورة : العدد ٥٤٤ فى ١١ مارس ١٩٤٥ تحــت عنوان « مصر لا تعجب امين عثمان » .

(٦٨) المصور : العدد ١١٠٨ فى ٤ يناير ١٩٤٦ تصريح لأمين عثمــان تحت عنوان « لسنا اقل من الانجليز » .

(٦٩) آخر ساعة المصورة : العدد ٥٥٢ فى ٦ مايو ١٩٤٥ تحت عنوان « أمين عثمان يقول » .

(٧٠) آخر ســـاعة المصورة : العدد ٥٥٥ فى ٢٧ مايو ١٩٤٥ .

وقد وطد أمين عثمان علاقته بالانجليز وساند بقاءهم فى مصر لدرجة انه قبيل اغتياله بساعات كان فى ضيافة اللورد كيلرن المندوب السامى البريطانى[٧١] .

وعلى كل حال ورغم المآخذ التى أخذها الوطنيون على أمين عثمان فليس هناك شك فى أنه كان سياسيا له دور فى صفوف السياسة المصرية ، وانه كان يقوم بدور « الفرملة » لرأب الصدع الذى كان يظهر بين الانجليز والوفد فى بعض الأحيان ، وانه كان مثالا للشباب الذكى النشيط الذى استطاع أن يصعد السلم قفزا الى آخر درجاته ، لقد اتهمه البعض بالمروق والخيانة ، وذكره البعض الآخر بأنه كان كارها للوطنية الرخيصة التى تقوم على التغرير بالمواطنين ودفعهم فى النهاية الى طريق الفشل[٧٢] .

والواضح أن سياسة أمين عثمان لم تؤسس على المغالاة فى المطالب والأطماع الوطنية بل كان سياسيا معتدلا له خطته وأسلوبه فى السياسة وكان شجاعا فى ابرازهما والعمل على تحقيق منطقه ، فقد حاول التوفيق بين حقوق مصر فى الاستقلال ومركز انجلترا فى الشرق الأوسط ، مما أوقعه فى خلاف سياسى مع كثير من الزعماء السياسيين فى عصره ، لذلك اتهمه البعض بالخيانة .

لقد أدت سياسة أمين عثمان الى التوفيق بين الساسة المصريين والانجليز ، ونتج عنها نجاح عقد معاهدة ١٩٣٦ بعد تكرار فشلها عدة مرات وكانت هذه المعاهدة هى أقصى ماكانت تسمح به انجلترا للمصريين فى ذلك الوقت ، ولكنها لم تكن المعبرة عن آمال الشعب المصرى آنذاك .

---

(٧١) أنور السادات : البحث عن الذات ص٧٢ .

(٧٢) المصرى : العدد ٣١٢١ فى ١٦ يناير ١٩٤٦ تحت عنوان « تنبلة الديمقراطية » .

ان الاختلاف فى الرأى أمر حيوى وجوهرى ، وحرية التعبير ظاهرة صحية تتيح لجميع الجوانب أن تعيد حساباتها ومواقفها بما قد يفيد الوطن وقضاياه .

وفى رأينا أن سفك الدماء فى حد ذاته أمر بغيض وحل المشكلات القومية لايأتى عن طريق تصفية المعارضين بسفك دمائهم كما حدث لأمين عثمان بل يأتى عن طريق المحاورة والمناقشات التحليلية الناقدة ، وتوضيح وجهات النظر ، لأن الاغتيال يولد فى المجتمع جو من الارهاب ، ويساعد على قتل حرية الرأى ومصادرتها وتكميم الأفواه ، كما أنه ليس لغة الشعوب المتحضرة بينما حرية الرأى والمناقشات الموضوعية البناءة ، وعرض وجهات النظر المختلفة تدعم الاطمئنان بين كافة المواطنين وقديما قالوا الاختلاف فى الرأى لايفسد للود قضية .

وعلى كل حال فقد ذهب أمين عثمان ضحية معتقداته والشائعات المروجة ضده من خصومه قبل أن تسنح له فرصة الاتصال بالجماهير لتوضيح أفكاره ووجهات نظره .

الملاحق

ملحق رقم (١)

قضية أمين عثمان[١]

كان يبلغ من العمر ٤٧ عاما عند مقتله

تقلد عدة وظائف هامة فى الدولة كان آخرها وكيلا للمالية فرئيسا لديوان المحاسبة فوزيرا للمالية فى وزارة النحاس باشا ١٩٤٣ وكان عضوا فى مجلس الشيوخ .

---

(١) دار الوثائق القومية ـــ الداخلية . تقارير امن ١٩٤٦/١/٦ .

وهو أحد المصريين القلائل تعلموا فى اكسفورد ثم عادو ايقفوا حياتهم على خدمة بلادهم ، ويتضح من سيرته سواء في ميدان السياسة أو فى ميدان التعليم أنه أظهر نبوغا ومقدرة دبلوماسية فائقة فى أمور المفاوضات اذ كان فى سنة ١٩٣٦ سكرتيرا عاما للوفد المصرى الذى وقع المعاهدة ودعاه النحاس باشا ليتولى منصب وزير المالية فى الحكومة الوفدية ٤٢ — ١٩٤٤ وظل فى هذا المنصب الى أن أقيلت الوزارة •

وقد نعى (النحاس باشا) الى المصريين رجلا من أكرم رجال مصر برا ببلاده وبوطنه رجلا وهب نفسه للقضية المصرية فكان من خيرة العاملين لتحقيق استقلالها — كرس الشطر الأخير من حياته للعمل لقضية بلاده وساهم بقسط كبير فى اتمام معاهدة التحالف والصداقة والتقريب بين مصر وبريطانيا وخر فى ميدان الجهاد •

الشـــهود :

عبد العزيز الشافعى • موظف بوزارة المواصلات •

أدلى بأقواله وهو أنه أحد أعضاء رابطة النهضة وكان يتردد على النادى كثيرا ، وقد رأى منذ ثلاثة أيام سابقة على يوم الحادث شابين يحومان حول باب العمارة وينتظران من مدة طويلة ، وذكر انه يعرف أحدهما لأنه نجل أحد كبار الموظفين فى وزارة المواصـــلات ، وكان هذا الشاب يختلف الى الوزارة كثيرا وأمر النائب العام البكباشى محمد امام بالذهاب الى دار الموظف الكبير ثم فتشوها بدقة ، ووجدوا مسدسين فى مكتب شقيقه سعد توفيق من نفس عيار وماركة المسدسين الذين ضبطا بعد الجــريمة فى الطريق فألقى القبض على الأخوين ، وعرض المتهم على الشـــاهد عبد العزيز الشافعى بين خمسة عشر شخصا فعرفه ضابط من ســلاح الطيران ، وقد ذكر هذا الضابط أنه شاهد هذا الجانى يفر من جانبه وهو يطلق الرصاص ، وقال انه تتبعه حتى قذف بالقنبلة ثم اختفى ، ولما عرض عليه المتهم بين آخرين تعرف عليه وأخرجه من بينهم •

سائق سـيارة النائب العام أحمد صبرى :

أدلى بأقواله منها أنه رأى القاتل أثناء فراره حينما كان جالسـا فى السيارة فى انتظار مخدومه ، وانه اذا ووجه به يتعرف عليه وأجريت عملية العرض واخرج المتهم بسـهولة •

وبعد يومين من التحقيق حضر رجل قال انه تردد كثيرا على قهوة نوبار ، وفى أثناء الحادث كان قادما من الجهة المقابلة للقهوة فى فنـدق الكونتننتال ،ولما انتقل الى الافريز الواقع فى منتصف الشارع المجاور لموقف السيارات شاهد الجانى ، وهو يعدو وراه بكل وضوح ورأى أحد الكونستبلات وهو يلاحقه ، وعندما أطلق الجانى النار اختفى الكونستابل بين السيارات خوفا على حياته واحضر المتهم بين آخرين وتعرف عليه •

تقـرير الطبيب الشرعى :

أصيب الفقيد برصاصتين فى الرئة اليسرى وثالثة فى البطن ولوحظ أن الرصاص الذى أطلقه الجانى فى الحادث من نوع الرصاص الذى استعمل فى اطلاق الرصاص على الجندى البريطانى ميلر فى الجزيرة ، وعلى الجندى كنج فى مصر الجديدة ، وعلى بعض الضباط البريطـانيين فى المعادى ، وأن القنبلة التى انفجرت فى شارع القصر العينى وأصابت سيارة رفعت النحاس باشا •• فرجح المحققون أن هناك ارتباطـا بين هـذه الحوادث •

ومعلوم أن العيسوى قاتل أحمد ماهر باشـا قال ان عشرين من الأعوان سوف ينتقمون من أقطاب مصر ، فأخذ فى مراجعة أقواله من المحاضر الرسمية وخصوصا بعد ماثبت أن نوع السلاح واحد والقنـابل واحـدة •

اعتراف المتهم حسـين توفيق :

نحن جمعية تدعى الجمعية الوطنية ذات شعب كل منها لا تعـرف الأخرى ، وقد نقلنا نظام جمعيتنا من بعض كتب موضوعة عن نظـام

الجمعيات السرية الروسية والايرلندية ، وعدد الأعضاء حوالى الخمسين.

وسأله النائب العام عن هذه الكتب قال انها كتب قديمة ومزقت ثم تحدث عن أغراض الجمعية فقال انها ترمى الى قتل كل الزعماء الذين يتصلون بالانجليز ، وان زعماء الوقت الحاضر جميعهم يتصلون بالانجليز لتولى الوزارات والحكم ، وقد وقع الاختيار على قتل النحاس باشا لأنه فى اعتقادنا جلب على البلد العار لقبوله التعاون مع الانجليز وبتوليه الحكم فى ٤ فبراير وكذلك أمين عثمان باشا ومكرم عبيد باشا اشتراكا فى مأساة ذلك اليوم ، ووضعنا الخطط اللازمة لقتله وذهبت عدة مرات الى الأماكن التى أعرف أنه يتردد عليها فلم أتمكن منه ، ولما قرأت أنه سيذهب الى النادى السعدى فى رأس السنة الهجرية ذهبت الى شارع القصر العينى ووقفت فى أجزاخانة فيكتوريا ، ولكنى وجدت أن البوليس ينتشر فى هذا المكان وخشيت ان اعتديت على النحاس من هذا المكان أن أصيب كثيرا من رجال البوليس بدون ذنب وعلى ذلك قررت أن انتقل الى أول شارع رستم باشا فى انتظار سيارة النحاس باشا ، وصرت انتقل من رصيف الى آخر مدة طويلة ، ورأيت سيارة قادمة ولكنها لم تكن سيارة النحاس باشا التى أعرفها فلم أهتم بها ولكنى سمعت بعد مرور تلك السيارة هتافا وتصفيقا فأيقنت أنها سيارة النحاس باشا ولما انحدرت السيارة الى شارع القصر العينى قذفت القنبلة الا أن سيارة الباشا كانت قد أسرعت تفاديا من سيارة كانت قادمة من جهة القصر العينى تتبعها سيارة الفتيات اللاتى اصبن بشظايا القنبلة ، وكان بجوارى فى أثناء القاء القنبلة أزهرى رآنى وقد رفعت يدى فظن أنى أهتف للنحاس وفعلا هتفت لكى أسلم من ظنونه واندمجت مع المزدحمين حول النحاس وكنت أفكر فى رميه بالرصاص من قرب ، ولكن الزحام كان شديد فلم أشأ أن أصيب غيره واجلت القتل الى يوم آخر .

محاولة ثانية لاغتيال النحاس :

وأخذنا بعد ذلك نتردد على النادى السعدى لوضع الخطط اللازمة لاغتياله وفكرنا فى نسف النادى ثم عدلنا عنه لاحتمال قتل أبرياء ، وقد حاولنا مرة أخرى الاعتداء على النحاس عندما قرأت فى الجرائد أن الشيوخ الوفديين سيحتفلون بنجاته يوم ٢٧ ديسمبر باحدى فنادق القاهرة الكبرى ورجحنا أن هذا الفندق هو الكونتنتال فأعددنا العدة وذهبنا الى هذا الفندق مثلا وانتظرنا هناك ولكن أحدا لم يحضر فذهبنا الى فندق شبرد ثم الى فنادق أخرى فلم نجد شيئا ، وعلمنا بعد ذلك أن الحفلة قد تأجلت ، وراقبنا النحاس كثيرا بعد ذلك الا أنه لم يخرج كعادته ففكرت أن أقتل أمين عثمان فيخرج النحاس للاشتراك فى تشييع جنازته وفى أثنائها اقتله •

ولما نفذت الشطر الأول من مهمتى بقتل أمين عثمان لم أتمكن من تنفيذ الشطر الثانى لأن النيابة قبضت على ، ولو كان أعضاء الجمعية قد علموا بنبأ القبض على لنفذوا هم قتل النحاس فى الجنازة •

ولما سأل النائب العام المتهم عن شركائه اعتذر عن الافصاح بشىء وقال انه لايملك ذلك وانهم على العموم لايعرفون بعضهم بعضا كمجموعة وانما كل شعبة تعرف أعضاءها فقط وليس للشعبة عدد معين فهى تتراوح بين ثلاثة وسبعة أعضاء ، وقد قدم محاميه • رشدى عريضة الى النائب العام يذكر فيها أن البوليس السياسى ارهق أعصابه بابلاغه بأن والدته مريضة وانه من صالحه وصالح والده الاعتراف ، ولما اطلع المتهم على هذه العريضة كتب عليها بخط يده أنه اعترف بمحض ارادته وليس لأحد تأثير عليه وانه باعترافه هذا يعتمد على عطف الرأى العام عليه وعلى زملائه •

واعترف المتهم على العضو محمود يحى مراد نجل الأستاذ على مراد الذى سيأتى ذكره فى نهاية هذا التحقيق وكان اعترافه بخط يده فقال

أن محمود يحى ابن خالته كان معه في حادث أمين عثمان وعلى هذا الاعتراف ذهب رجال البوليس والنيابة الى منزل محمود يحيى مراد وقبضوا عليه وفتشوا منزله فوجدوا عنده بندقية من طراز تومى دفن جزء منها فى حديقة منزله والجزء الآخر مخبأ فى جمالون المنزل .

اعتراف الزيك : بعد مدة اعترف محمود يحى أنه كان يحمل مسدسا وان مهمته كانت مساعدة حسين توفيق على الهرب عقب اطلاق الرصاص ولم يعرف شيئا آخر ، وبقى مدة على هذه الحال ولم يشأ أن يعترف على آخـــرين .

واعترف حسين توفيق بعد ذلك على آخرين منهم محمد على خليفة ومحمود كريم وسيد عبد العزيز خميس ومحمد عبد الفتاح الشـــافعى ومحمد ابراهيم كامل وسعد الدين كامل المحامى ابن اخت الأستاذ فتحى رضوان وعمر حسن أبو على واليوزباشى أنور الســـادات وحسن عـــزت المحالين للاستيداع والذين كانا معتقلين فى أثناء الحرب مع عزيز المصرى والرلقمة حكمتفهمى، ولما قبضت النيابة عليهم أنكروا جميعهم فى بادىء الأمر ثم عاد بعضهم واعترف وهم محمود على خليفة ومحمود كريم وسيد عبد العزيز خميس ومحمد عبد الفتاح الشافعى وعمر حسن أبو عـــلى وبعد مدة اعترف حسين توفيق على آخرين وهم محمود الجوهرى ومدحت فخرى وعباس المرشـــــدى وأحمد عباس ومحجوب على ومحمد أحمد الحلوانى وكامل ابراهيم ، وقد أيد اعترافه بعض المقبوض عليهم كما اعترف بعضهم وأسفر التحقيق على أن الجمعية تكونت فى البداية لاغتيال القوات البريطانية ثم اتجهت الأنظار لاغتيال الزعماء الذين يتعاونون مع الانجليـــز .

وقد اعترف مصطفى كمال بأنهم كانوا يسرقون السيارات لاستعمالها فى الاعتداء على الانجليز ثم يتركوها فى الطريق ، ثم اعترف على المكان المودع فيه السلاح وارشد عنه وهو فى أحد فجوات جبل المقطم ، وقد عثر فيه على ١٢ قنبلة يدوية ، ٦ مسدسات ، ٦٠٠ رصاصة وقد اعتـــرف

حسين توفيق بأن اليوزباشى أنور الســــادات أحضر له بعض القنابل اليدوية من ضابط طيار بالجيش المصرى يدعى طلعت بن عبد الوهــاب بن طلعت باشا وعند سؤال محمود طلعت أنكر •

ملحق رقم (٢)

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء بشأن اغتيال امين عثمان وصرف معاش لأسرته[1]

وزارة المــالية

رقم ١ / ٩٧٦ مالية

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

توفى المغفور له أمين عثمان باشـــا فى ٦ يناير ١٩٤٦ على أثر الاعتداء الذى وقع عليه فى اليوم نفســه ، وكان رحمه الله وزيرا للمالية لغاية ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وشغل قبل ذلك منصب رئيس ديوان المحاســبة ومناصب أخرى كبيرة فى الدولة •

وكان يستولى ابتداء من ٩ أكتوبر ١٩٤٤ عن مدة خدمته البالغــة ٢٩ يوم ، ٤ أشهر ، ٢٠ سنة على معاش شهرى قدره ٧٢١ مليما ٨٤جنيه يؤول منه لأرملته اللادى كاتلين جريجورى مالوى ٧٧٠ ملم ، ٣١ جنيه فى الشهر وهو قيمة ثلاثة أثمان معاش زوجها أما كريمته السيدة عائشة عثمان فلا تستحق عن الفقيد معاشا لأنها تزوجت فى حياة والدها ولو كانت غير متزوجة فكان يبلغ نصيبها فى المعاش ١٨٠ مليم ، ٢١ جنيه أى ربعه • كما لايستحق فى معاشــه شقيقتاه السيدتان منيرة هانم

(١) دار المحفوظات . ملف خدمة وربط معاش امين باشا عثمان مسلسل ٥٤٣٥٦ دولاب ١٠٠ رف ٣ محفظة ٥٢١٠ .

وزينب هانم طبقا لقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذى كان المورث معاملا به • وعلى ذلك فجزء المعاش الذى يؤول للخزانة يبلغ ٩٥١ مليم ، ٥٢ جنيه شهريا ونظرا لما أداه الفقيد من الخدمات الجليلة للدولة وبرا بارملته من بعده ترى اللجنة المالية منحها معاشا شهريا قدره ٤٢ جنيه وهو نصف المعاش الذى كان يتقاضاه الفقيد وذلك من تاريخ وفاته •

وتتشرف اللجنة برفع رأيها الى مجلس الوزراء للتفضل باقـــراره

السكرتير   الرئيس

امضاء   امضاء

فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٦

نمرة ١٥٠ — ٣٤ / ٥٣٦

الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٢ مارس ١٩٤٦ عـــلى رأى اللجنة المالية المبين فى هذه المذكرة • على أن يكون المعاش الاستثنائى ٥٠ جنيه شهريا •

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقى



الفصل الثامن

وقائع اغتيال الرئيس السادات ٦ أكتوبر ١٩٨١

في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف من ظهر يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ وأثناء مرور العرض العسكري احتفالا بهذه المناسبة وبينما كانت وحدات المدفعية الميداني ١٣٠مم أمام المنصة الرئيسية تصادف مرور طائرات فانتوم فوق ساحة العرض لتقوم بالعاب جوية تاركة خلفها خيوط من الدخان ذي الألوان المختلفة. وخلال ذلك توقفت احدى وحدات المدفعية بقرب منصة العرض ونزل منها أربعة أفراد قاموا بالهجوم على المنصة بالقاء قنابل يدوية واطلاق طلقات متوالية من البنادق الآلية والرشاشات حيث قام الملازم أولي "خالد الاسلامبولي"[1] الضابط باللواء ٣٣٣ بسلاح المدفعية بالهبوط من العربة التي كان يستقلها مع ثلاثة آخرين- اشتركوا في العرض بخطابات مزورة وإطلاق الرصاص على الرئيس بمدفعه الرشاش وتبعه في ذلك باقي الأفراد الثلاثة بان قام الملازم الأول "عبد الحميد عبد السلام" بالقاء قنبلة يدوية ثم توجه إلى السلم اليميني للمنصة الرئيسية وقام باطلاق النار على الرئيس وضيوف العرض من بندقيته الآلية، وتبعهم الملازم أول "عطا طايل حميده" الذي توجه إلى مواجهة المقصورة وقام باطلاق النار من بندقيته الآلية في اتجاه الرئيس الذي لم يكن يرتدي القميص الواقي من الرصاص تحت البدلة العسكرية كما يحدث في هذه المناسبات – رغم الحاح زوجته عليه- وكأن الأقدار قد تحالفت مع القتلة وكانت كلمات الرئيس حينما اندفع الجناة تجاهه وهم يصوبون نيران أسلحتهم نحوه "هذا غير معقول" وأشار إلى حراسه بأن يتحركوا لايقاف ما يحدث ولكن المفاجأة وحالة الارتباك بدت واضحة على الجميع مما اضطر بعض المسئولين إلى الاختباء تحت مقاعدهم وازداد اطلاق النيران في أرض الاستعراض ، وكانت الرصاصة القاتلة التي أصابت السادات في عنقه قد أطلقها الرقيب "حسين عباس" احد أبطال الرماية من فوق العربة التي نزل منها الجناة. وهكذا كان التخطيط للمؤامرة بالغ الدقة والعناية بصورة واضحة. [٢]

وعندما توقف اطلاق النار، وتم ضبط ثلاثة من منفذي الخطة كان السادات وسبعة آخرون معه قتلى، وكان هناك ثمانية وعشرون من الجرحى. تم نقل السادات بطائرة هليوكوبتر إلى مستشفى المعادي حيث وصل حسبما اذاعت المستشفى في الساعة الواحدة وعشرين دقيقة

([1]) ولد خالد الاسلامبولي في ١٤ نوفمبر ١٩٥٧ في مدينة ملوي بصعيد مصر في اسرة محافظة.
([2]) شوقي خالد: محاكمة فرعون، مينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٣٠.

بعد ظهر الثلاثاء ٦ أكتوبر ١٩٨١ أى بعد اربعين دقيقة من الحادث[1]، وأظهر الكشف الطبى ما يلى:

- كان الرئيس فى حالة غيبوبة كاملة "النبض وضغط الدم" غير محسوسين وضربات القلب غير مسموعة حدقتا العين متسعتان ولا يوجد بهما استجابة للضوء، وفحص قاع العين أظهر وجود أوعية دموية خالية من الدماء لا يوجد حركة بالأطراف تلقائية بالإثارة مع عدم وجود الانعكاسات الغائرة والسطحية بجميع الأطراف.
- وجود فتحتى دخول فى الجهة اليسرى من مقدم الصدر أسفل حلمة الثدى اليسرى.
- وجود جسم غريب محسوس تحت الجلد فى الرقبة فوق الترقوة اليمنى.
- وجود فتحة دخول أعلى الركبة اليسرى من الأمام وخروج بمؤخرة الفخذ اليسرى مع وجود كسر مضاعف فى الثلث الأسفل لعظمة الفخذ اليسرى.
- جرح متهتك بالذراع اليمنى من الأمام أسفل المرفق.
- أمفزيما جراحة بالصدر والرقبة وحول العين اليسرى.
- دم متدفق من الفم.

وقد تم نقله فورا إلى قسم الرعاية المركزة لجراحة القلب والصدر بالمستشفى وأجريت له الاسعافات العاجلة الآتى بيانها:

١- وضع أنبوبة قصبة هوائية بعد تفريغ البلعوم مما فيه من دماء متجلطة وبدء عملية التنفس بواسطة جهاز التنفس الصناعى.

٢- تدليك خارجى للقلب.

٣- إعطاء منشطات القلب اللازمة لمثل هذه الحالات بالحقن داخل القلب مباشرة.

٤- نقل دم من نفس فصيلته بكميات كافية خلال عدد من الفتحات على الأوردة.

٥- وضعت أنبوبة داخل القفص الصدرى بالجهة اليسرى لتفريغ الهواء والدم المتجمع.

٦- تم توصيل الرئتين على اجهزة مراقبة القلب مع تسجيل مستمر للضغط والنبض ورسم القلب وكذلك توصيل جهاز رسم المخ الكهربائى لتسجيل نشاط المخ ودرجة حيويته.

٧- لم يستجب القلب للتدليك الخارجى، وتم عمل صدمات كهربائية للقلب كمحاولة لتنشيطه.

([1]) يذكر الاستاذ هيكل ان الرحلة الجوية بين منصة العرض والمستشفى كانت لا تستغرق اكثر من خمس دقائق وان سبب التأخير هو ان الطائرة نزلت على المهبط الخاص بها وأمام بيت السادات فى الجيزة حيث هرعت زوجته إلى التلفون لتجرى اتصالات بالولايات المتحدة كان بينها اتصال بابنها جمال السادات.

انظر: خريف الغضب، ص ٤٣٦.

٨- لما لم يستجب القلب لكل هذه الاجراءات تم فتح التجويف الصدرى الأيسر لعمل تدليك داخلى للقلب، فوجد القلب متوقفا فى حالة استرخاء كامل وكان جذر الرئة اليسرى متهتكا بما فيه الأوعية الدموية الكبرى مع تهتك كامل بالرئة وتجمع دموى متجلط داخل التجويف الصدرى.

٩- استمر عمل التدليك الداخلى للقلب مع إعطاء العقاقير واستمرار التنفس الصناعى.

١٠-فى خلال ذلك تم عمل الأشعات الآتية:

أ-أشعة على الصدر أظهرت وجود شظايا متعددة داخل الجهة اليسرى من التجويف الصدرى وكذلك رصاصة أعلى الترقوة اليمنى مع وجود أمفزيما جراحية وكسور بالضلوع وتهتك بالجهة اليسرى.

ب-أشعة على الفخذ الأيسر أظهرت وجود كسر متفتت بالثلث الأسفل من عظمة الفخذ.

ج-أشعة على الجمجمة (وكانت سليمة).

د-أشعة على الساعد الأيمن وكان سليما.

١١- فى تمام الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد ظهر يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر أظهر رسم القلب عدم تسجيل اى نشاط له وأظهر رسم المخ توقفا كاملا للمخ عن العمل تأكيدا لحدوث الوفاة.

وأعتبر سبب الوفاة صدمة عصبية شديدة مع نزيف داخلى بتجويف الصدر وتهتك بالرئة اليسرى والأوعية الدموية الكبرى بجذر الرئة اليسرى.

وقد وقع على التقرير كل من:

- لواء طبيب احمد سامى كريم مدير مستشفى القوات المسلحة بالمعادى.
- الأستاذ الدكتور/ محمد عطية مستشار الشئون الطبية برئاسة الجمهورية.

وتسعة من الأطباء الأخرين فى تخصصات مختلفة وكانت رتبتهم ما بين عميد وعقيد طبيب.

ونتيجة لتوقف التغطية التلفزيونية للحادث بمجرد بدء اطلاق النيران فى ساحة العرض انطلقت الشائعات حول ما حدث ولم تعرف جماهير الشعب المصرى أن رئيسها قد أغتيل الا بعد أن ظهرت على شاشة التلفيزيون الآية القرآنية التى تقول "قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا" ثم ظهر نائب الرئيس "محمد حسنى مبارك" ليعلن على شاشة التلفزيون نبا وفاة الرئيس.

وقد اختلفت ردود الفعل التى اعقبت اغتيال السادات فبينما سادت معظم دول العالم حالة من الحزن كانت هناك ردود فعل أخرى تتسم بالشماته[1]، وتمثل ذلك فى أحاديث الرئيس الليبى معمر القذافى، وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والفريق سعد الدين الشاذلى الذى كان رئيسا لاركان حرب الجيش المصرى إبان حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ والذى انشق على السادات وكون جبهة معارضة له وغيرهم.

نعود إلى ما ورد بأقوال المتهمين حسبما ورد بتحقيقات جهاز المدعى العام العسكرى.[٢]

فقد سئل الملازم أول "عبد الحميد عبد السلام عبد العال" فى بادئ الأمر إذ لم تسمح الحالة الصحية بسؤال باقى مرتكبى الواقعة، وبمناقشته عن طريق المخابرات الحربية اعترف بارتكابه للواقعة مع الآخرين، وأن الذى خطط للواقعة الملازم أول "خالد الإسلامبولى"، وأنه كان مسئولا عن جمع ابر ضرب النار من كل الأفراد المشتركين فى العرض من اللواء ٣٣٣ وكان يتحفظ عليها طرفه عدا البنادق وأنهم قد قاموا بشراء عدد من الطلقات من السوق المحلى وكذا بعض القنابل اليدوية بمبلغ خمسين جنيها للقنبلة.

وبسؤاله تفصيليا فى النيابة اعترف "عبد الحميد عبد السلام" سن ٢٨ ضابط سابق بالدفاع الجوى ويعمل بالأعمال الحرة بارتكابه للواقعة مع الآخرين مبررا ذلك بأن رئيس الدولة خرج عن حدود الاسلام إلى دائرة الكفر لذلك يحل دمه[٣]، وأن الدولة توجد بها مفاسد من خمور وربا وتقديم شرار القوم وتأخير خيارها، والعمل على الإقلال من قيمة المسلمين والسخرية من علماء المسلمين المخلصين للدين وتبديل شرائع الله بقوانين وضعية فاسدة.

وعندما سئل ما الذى كان يطمح من تحقيقه باغتيال السادات؟، كان جوابه ليكون تحذيرا لكل من يجئ بعده، وليتعلموا منه درسا.

وقد قرر أنه قرأ الفتاوى لابن تيمية فى سبعة وثلاثين مجلدا، والمغنى لابن قدامة والمحلى لابن حزم ولابن القيم وآخرين.

ثم أردف أنه لم يجر ثمة تفتيش صباح يوم العرض على الذخائر أو ابر ضرب النار سواء من قائد الكتيبة أو قائد اللواء، وقد قرر أنه كان يمارس رياضة ألعاب القوى، وحينما واجه المنصة تمكن من رفع البندقية الآلية فى اتجاه الرئيس والماسورة مائلة لأسفل عشرين درجة.

([1]) حول تفاصيل ذلك انظر جيهان السادات: سيدة من مصر ، ص ٥٤٩، وما بعدها.
([2]) أسامة توفيق عبد الهادى: أشهر حوادث الاعدام على مر التاريخ، ص ٢٣٧- ٢٥٢.
([3]) كانت قد صدرت فتوى من الشيخ عمر عبد الرحمن أمير الجماعة الاسلامية بإباحة دم السادات.

وحينما سئل هل كنت تتمنى الموت حقا؟

أجاب نعم وبحق لكونه فعل المطلوب منه وهو قتل أئمة الكفر.

وحينما سئل المتهم "عطا طايل حميدة" ٢٦ سنة ملازم أول احتياط، تخرج من كلية الهندسة وكان ضمن قوة مركز تدريب مهنى المهندسين. وذلك عقب إجرائه لعملية ترميم ثقوب بالأمعاء نتيجة إصابته بطلقة نارية قرر أنهم عزموا على اغتيال الرئيس لمعارضة الرئيس لأمر الله سبحانه وتعالى فى أمور كثيرة. كأوامره بالقبض على كل من يدعو إلى الله ومعاداته لكل من يعمل فى سبيل الله، وتركه للكافرين، ولم يقم بسجنهم كما قام بسجن المسلمين ذلك ما دفعهم لاستخدام القوة للقضاء على هؤلاء الحكام الذين أحاطوا أنفسهم بسياج من الحديد لا يمكن الوصول إليهم.

وقد قرر أنه تم الاتفاق على اغتيال الرئيس فى يوم الاربعاء فى الأسبوع السابق على الاستعراض وذلك حينما التقى فى مسكن "عبد الحميد عبد السلام" بخالد الإسلامبولى واخبره بأنه يعد خطة للقضاء على هذا الحاكم الذى لا يحكم بما أنزل الله، وأنه يريد اشتراكى فيها فوافقته على ذلك واتفقنا على الالتقاء يوم الأحد الساعة الخامسة أمام الميريلاند بمصر الجديدة وتوجهنا لشقة عبد الحميد حيث التقيت بالمدعو حسين، واتفقنا على التوجه إلى الخيام الخاصة باللواء ٣٣٣ مدفعية الذى يعمل فيه خالد ودخلت أنا وعبد الحميد وحسين وسألنا عن خالد وقلنا أننا ملحقون ومكثنا الليلة مع باقى الجنود، وفى اليوم التالى "يوم العرض" طلعنا مع خالد من طقم العربة قاطرة المدفع ١٣٠مم وكان تسليم الطقم بنادق آلية وكانت بنادقنا فقط بها الذخيرة، التى احضرها خالد، وفى فترة الانتظار أعطى خالد لعبد الحميد قنبلتين يدويتين وعبد الحميد أخذ واحدة وأعطانى واحدة، وحينما وقفت السيارة أمام المنصة حسب الاتفاق بيننا قام حسين بإطلاق النار من العربة فى اتجاه المنصة وعبد الحميد وأنا القينا القنبلتين اليدويتين، وقد أطلقت النيران على الصف الأمامى وأطلقت ما لا يتعدى عشر طلقات. وقد قرر فى نهاية أقواله أنهم قرروا اغتيال الرئيس، وكذا النبوى اسماعيل وزير الداخلية لتعذيبه للمسلمين. وكما ذكر أن مصدر ثقافته كل كتب السلفيين، وأنه لا ينتمى إلى جماعة إسلامية.

وبسؤال "حسين عباس محمد" سن ٢٨ سنة رقيب متطوع ومختص على التدريب على الأسلحة النارية فى مدرسة الدفاع المدنى وكان قد حصل على بطولة الجيش فى الرماية لسبع سنوات متوالية اعترف بارتكاب الواقعة بصحبة الآخرين مقررا أنه التقى بعبد الحميد منذ أربعة أيام سابقة على الواقعة الذى أخذه لمسكنه والتقى بخالد حيث عرض عليهم الاستشهاد فى سبيل

الله ورتب معهم تفاصيل اغتيال الرئيس وانه وصل إلى اقتناع كامل بضرورة حدوث ذلك وقرر بما لا يختلف عن أقوال المتهم السابق، وأردف أن خطاب الإلحاق بوحدة "خالد الإسلامبولى" كان مزورا وأن "خالد الإسلامبولى" قام بجمع جنود كتيبته المشتركين فى العرض قبل بدايته، وقام بتوزيع الجنود على العربات التى تمثل الكتيبة، ووضعنا فى الطاقم رقم واحد ثم قام بجمع السلاح ووضعه فى خيمة وعهد إلينا بالخدمة عليها.

وفى يوم العرض أحضر خالد الذخيرة وقام عطا بوضعها فى الخزن لثلاث بنادق آلية، وبكل خزنة ٢٧ طلقة، وقام عطا بأخذ أرقام البنادق التى بها ذخيرة.

وقد قرر أنه أطلق الرصاص من فوق العربة فى منتصف المنصة "ومن المعروف أنه كان من أبطال الرماية وسبق له الحصول على بطولات عديدة "وقد قرر أن الذخيرة نفذت منه قبل وصوله للمنصة وأنه استطاع أن يندس بين الناس ويهرب لمسكنه ثم انتقل إلى مسكن شقيقته حتى تم القبض عليه مساء يوم الخميس.

وفى يوم ١١ أكتوبر ١٩٨١ وبمستشفى المعادى تم سؤال الملازم أول "خالد أحمد شوقى الإسلامبولى" وعمره ٢٤ سنة وذلك بعد أن سمحت حالته الصحية لإصابته بطلقة نارية نافذة بالبطن.

وقد اعترف بارتكابه للواقعة وتفاخر بأنه حقق مهمة مقدسة مقررا أنه فى يوم ١٩٨١/٩/٢٣ كلفه قائد الكتيبة الرائد "مكرم عبد العال" بالاشتراك فى العرض العسكرى، رغم أنه لم يكن معينا من قبل.

وتوجه عقب ذلك لمحمد عبد السلام فرج فى بولاق الدكرور وأوضح له أنه مشترك فى العرض وأن الفرصة مواتية لاغتيال الرئيس مقررا أن نفسيته متاثرة بما يحدث فى البلد وأنه ينبغى التخلص من الحاكم الظالم. وقد أبدى "محمد عبد السلام" استعداده لأى مساعدة لكل الترتيبات العملية لتنفيذ خطة اغتيال السادات.

ومن الملاحظ أنه بسؤال "عبود الزمر" وعمره ٣٥ سنة مقدم بالقوات المسلحة قرر أن فكرة الاغتيال نشأت حينما تمت مهاجمة منزله ومنزل محمد عبد السلام فى ذلك الوقت مقررا أننا حسبنا أن الخيوط قد توافرت لدى الباحث عن التنظيم وقرر أنه كان تفكيره أن يتم الاغتيال بعد اكتمال الخطط اللازمة للثورة وللسيطرة على الأهداف الحيوية وكان تفكيره أن يتم الاغتيال فى القناطر الخيرية التى كثيرا ما كان يقيم فيها السادات خاصة وان قريته كانت قريبة منها.

وقد قرر "خالد الاسلامبولى" أن صلته بمحمد عبد السلام نشأت بتعارفهما فى مسجد عمر بن عبد العزيز ببولاق الدكرور منذ حوالى ستة أشهر سابقة على الواقعة، وأنه شرح له ظروفه ورغبته فى الحصول على شقة خالية لأنه كان يفكر فى الزواج وقد بدا فى تردده عليه لكونه فقيه ويستريح فى الحديث إليه فى الأمور الدينية واستشارته فيها ومن هنا تعززت معرفة الاثنين ثم صداقتهما، وأنه اتفق مع عبد الحميد على كيفية ارتكاب الواقعة، وهناك التقى مع حسين، واجتمع الأربعة فى مسكن عبد الحميد يوم الجمعة السابقة على العرض.

وفيما يتعلق بكيفية ارتكاب الواقعة قرر أن العربات كانت تسير بسرعة بطيئة لا تتجاوز ١٥ كم فى الساعة وأنه هدد السائق بالرشاش لكى يقف فوقف فعلا، وأنه كان مستعدا لاستخدام فرملة اليد فى حالة عدم توقفه ولكنه توقف، فقام بإلقاء قنبلتين يدويتين.

ومن الملاحظ أنه بسؤال الجندى "عصام محمد عبد الحميد" الذى كان يقود العربة التى كان يستقلها مرتكبى الواقعة قرر أنه أمام منتصف المقصورة الرئيسية خطف الملازم أول "خالد الإسلامبولى" الرشاش من جانبه وهدده بالقتل وشد فرامل اليد وأجبره على الفرملة.

وقد جاء بأقوال "خالد الإسلامبولى" فى التحقيقات ما يلى:

١- أنه تردد فى الاشتراك فى العرض العسكرى ثم وافق بعد أن خطرت فى ذهنه فجأة أن إرادة الله شاءت أن تتيح له فرصة تنفيذ هذه المهمة المقدسة. (١)

٢- أن شقيقه محمد الطالب بكلية التجارة قد قبض عليه أثر إحداث الفتنة الطائفية بأسيوط بتهمة أنه من المتدينين المتطرفين مما شجعه على ارتكاب فعلته وأن قتله للرئيس كان للانتقام من اعتقالات سبتمبر ولاهانته لعلماء المسلمين.

٣- انه اهتدى إلى معتقداته الدينية منذ سنة ونصف تقريبا من خلال الاجتماع الذى تم فى مسجد نجع حمادى، والذى نوقش فيه ان صلح السادات مع اليهود يتنافى مع قيم الاسلام.

٤- ان قصده من اغتيال السادات كان لتحقيق مهمة مقدسة كانت بتدبير الله، نظرا لأن القوانين التى يجرى بها الحكم فى البلاد لا تتفق مع شرائع الاسلام. وعلى الرغم من أعترافه بالقتل فانه لم يقر بذنبه.

٥- أنه قد ترك وصيته داخل مظروف فى حجرة نوم شقيقته دون أن تدرى، طلب فيها من شقيقته منح كافة أمواله ومتعلقاته الخاصة للفقراء والمساكين.

---

(١) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، ص ٤١٥- ٤١٦.

٦- أن فكرة الاغتيال نشأت لديه حينما صدر أمر تعيينه فى العرض، وقد عرضها على "محمد عبد السلام" حيث أيده دينيا بالأدلة الشرعية المتفقين عليها ومن الناحية المادية حيث أمده بكل من عطا طايل وحسين عباس، كما أمده بالذخيرة والقنابل اليدوية.

وبسؤال "محمد عبد السلام فرج عطية" وعمره ٢٧ سنة مهندس كهربائى بجامعة القاهرة أنكر ما نسب إليه وكذا صلته بخالد الاسلامبولى، وبسؤاله عن حكمه الشرعى فى هذه الفعلة حسب معتقداته الدينية أجاب أنه لا يقر هذه الفعلة.

وبإعادة استجوابه قرر بالتقائه وباقى المتهمين وانهم قد ناقشوا أمامه فكرة اغتيال الرئيس، وأن موقفه كان سلبا ولم يبد ثمة اعتراض.

وقد قرر أن "خالد الإسلامبولى" عرض عليه أمر اغتيال الرئيس وأقر به وشجعه وأنه قام بتكليف "عطا طايل" و"حسين عباس" للاشتراك فى عملية الاغتيال كما أنه قام بتوفير الذخيرة اللازمة – وان الجميع كانوا ضمن جماعته عدا "عبد الحميد عبد السلام".

وقد جاء بأقواله أن كتاب الفريضة الغائبة[1]، ألفه من تجميعه من كتب السلف، وأنه وضعه منذ خمسة أشهر سابقة، على واقعة الاغتيال – وأنهم طلبوا منه خمسمائة نسخة.

وحول كتاب الفريضة الغائبة "وما تضمنه من معتقدات وأفكار دينية صدرت فتوى شرعية من مفتى الجمهورية "جاد الحق على جاد الحق" جاء فيها أنه "لا يكون الجهاد بقتل النفس التى حرم الله قتلها، لأن له نطاقا حدده الله.. فليس الجهاد فريضة غائبة ولكنه فريضة ماضية إلى يوم القيامة فى حدود أوامر الله، وقد طعنت هيئة الدفاع عن المتهمين على هذه الفتوى بسبب أن تعليمات صدرت إلى الصحف بنشر رد المفتى دون التطرق إلى الأصل نفسه حتى يتم استيضاح الفتوى.

وقد قامت أجهزة المخابرات بإجراء بيان عملى لكيفية وقوع الحادث ثبت فيه:

- أن مجموعة مكافحة الإرهاب الدولى التابعة للحرس الجمهورى كانت على بعد ٨٠ خطوة من الحد الأمامى للمقصورة.
- وجد آثار انفجار قنبلتين يدويتين أطلقهما الجناة إحداهما على بعد متر ونصف من سور المقصورة الأمامى جهة اليسار، والأخرى على بعد ثلاثة أمتار من سور المقصورة.

([1]) كتبه عبد السلام فرج واستقى أفكاره من كتابات المودودى وكان هذا الكتاب فى حوالى مئة صفحة مليئة باستشهادات من اقوال كبار الفقهاء المنادين بالجهاد والتخلص من الحاكم الظالم.

وقد تم عمل بيان عملي لكيفية وقوع الحادث وفقا لتصور ضباط المخابرات الحربية والصور التي التقطت أثناء الحادث والأفلام التي عرضت عليهم.

وقد استغرقت العملية خمسا وثلاثين ثانية، ولم يتضمن التمثيل إطلاق نار فعلي.

وقد تبين من المعاينة التي قامت بها النيابة العسكرية وجود اثار طلقات نارية في الحائط الأمامي المحيط بالمقصورة الرئيسية حيث كان يجلس الرئيس وكبار الزوار.

كما أن المسافة بين الحد الأمامي للمقصورة والمكان الذي كانت تسير فيه العربة التي كان يستقلها الجناة بلغت ثلاثين خطوة.

وفي ٢٢ أكتوبر ١٩٨١ شاهدت النيابة العسكرية أربعة أفلام التقطت لحادث الاغتيال.

وكانت نتيجة عرض هذه الأفلام ما يلي:

١- تسلسل الواقعة بدا بتوقف عربة لوري تجر مدفعا وخلفها عربة أخرى من نفس النوع.

٢- ان أحد الجناة نزل من العربة من الناحية اليمنى وتقدم خطوتين أو ثلاثا بسرعة وألقى شيئا ثم عاد إلى العربة والتقط شيئا واتجه عدوا حيث المنصة.

٣- في ذات الوقت كان أحد الجناة واقفا على ظهر العربة يطلق الرصاص من سلاح يشبه البندقية.

٤- نزل شخصان من ظهر العربة وتقدم الثلاثة نحو المنصة وفي أيديهم جميعا أسلحة.

٥- لم يتمكن من تمييز السلاح المستخدم بوضوح كامل.

٦- لم يمكن ضبط تسلسل تحركات الجناة أمام المنصة. كما لم يمكن تمييز وجوههم.

٧- لم تتواجد مقاومة ظاهرة للجناة حتى لحظة انسحابهم من أمام المنصة.

٨- ظهرت نتائج الاعتداء في المنصة الرئيسية بوضوح في شكل مقاعد مقلوبة كما أمكن تمييز بعض المصابين.

وقبل ان نعرض لمحاكمة المتهمين، نتناول تقييم وتحليل أجهزة الأمن بوزارة الداخلية بهذه الواقعة وذلك حسبما ورد في مذكرات وزير الداخلية اللواء "حسن ابو باشا" والذي أورد فيها.

ليس صحيحا على وجه الإطلاق ان مؤامرة أكتوبر التي بدأت بحادث المنصة كانت نتيجة قرارات سبتمبر، فقد ثبت باليقين بعد السيطرة على الموقف الأمني عقب تلك الأحداث، ان تدبير هذه المؤامرة والتخطيط لحلقاتها لم يكن وليد اللحظة بعد صدور هذه القرارات وإنما تم

التدبير والتخطيط قبل ذلك بعام على الأقل، واستعدت قيادات وعناصر تنظيم الجهاد لساعة الصفر، خلال تلك الفترة من حيث الاعداد التنظيمي والتثقيف الفكري ثم الاعداد المادي من خلال تخزين الأسلحة بأنواعها والمفرقعات بشتى أشكالها والتدريب عليها في أماكن مختلفة من المحافظات، وقد ثبت كل ذلك من خلال عمليات الضبط التي تمت والتحقيقات التي أجرتها النيابة العامة ثم من خلال تحقيقات محكمة أمن الدولة العليا".

كما أوضح أنه "من المفارقات التي تؤكد غياب القدرة على التشخيص السليم لعوامل الخطر في ذلك الوقت عندما دعا وزير الداخلية – اللواء "النبوى اسماعيل" في ذلك الوقت القيادات العليا لوزارته لاجتماع بمكتبه صبيحة اليوم التالي التي نفذت فيه قرارات سبتمبر لمناقشة الموقف الأمني العام، وبعد أن شرح وزير الداخلية ما اتخذ من قرارات وجه اللواء "فاروق الحينى"، وكان مساعدا للوزير للمنطقة المركزية سؤالا عن آثار شمول هذه القرارات على النحو الذي صدرت به واحتمالات استغلال ذلك من جانب الأنشطة السرية، كما وجهت سؤالا من جانبي[1] عن احتمالات قيام تنظيمات سرية مسلحة باستغلال تلك الظروف، وقد طلب وزير الداخلية من مدير جهاز مباحث أمن الدولة – اللواء "عليوة زاهر" الإجابة عن السؤالين وكانت الإجابة أنه قد لا توجد تنظيمات سرية مسلحة أو تسعى إلى الحصول على أسلحة، كان ذلك الاجتماع حوالى ٧ سبتمبر وبعد ذلك بشهر واحد فوجئ الجهاز بذلك التنظيم المسلح، كما لما يحدث من قبل، وتمكن من اغتيال رئيس الجمهورية إلى آخر الحلقات التي قام بها !!! وليس هناك أدنى شك، أن تلك الإجابة كانت ترجمة واقعية عن التردي الأمني الذي وصلت إليه الأمور في ذلك الوقت".[2]

وهكذا كان الموقف الأمني حسبما سطر وزير الداخلية السابق بمذكراته!!

وفي ختام التحقيقات قيدت الأوراق جناية ضد المتهمين وهم:

١- خالد أحمد شوقي الإسلامبولي.

٢- عبد الحميد عبد السلام عبد العال علي.

٣- عطا طايل حميدة.

٤- حسين عباس محمد.

٥- محمد عبد السلام فرج عطية.

---

(1) كان وقتذاك مساعدا أول لوزير الداخلية للأمن العام.

(2) حسن ابو باشا: في الأمن والسياسة – مذكرات حسن أبو باشا، القاهرة، دار الهلال ١٩٩٠ ، ص ٩٢ وما بعدها. والجدير بالذكر ان أبو باشا كان يعمل في ذلك الوقت مساعد أول لوزير الداخلية لشئون الأمن العام.

المتهمون الأربعة الأول: قتلوا عمدا مع سبق الإصرار والترصد رئيس جمهورية مصر العربية الراحل "محمد أنور السادات" بان بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله غدرا وغيلة أثناء وجوده بالمنصة الرئيسية فى العرض العسكرى يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ لتكريم القوات المصرية الباسلة فى ذكرى انتصارها فىحرب رمضان المجيد إذ استغل المتهم الأول تعيينه مسئولا عن العناصر المشاركة فى العرض من الوحدة العسكرية التى يخدم بها وتمكن بطريق التحايل والتزوير من استبدال المتهمين الثانى والثالث والرابع بثلاثة من جنود الطاقم الأصلى للعربات قاطرة المدفع عيار ١٣٠ مم، كما تمكن بإساءة استغلال وظيفته أيضا من إدخال الذخائر خاصة البنادق الآلية تسليم الطاقم وكذا الرشاش القصير تسليم السائق إلى ارض العرض العسكرى. ومن الاحتفاظ بإبر ضرب النار خاصة الأسلحة المذكورة، وذلك على الرغم من التعليمات القاضية بسحب تلك الإبر وعدم تواجد تلك الذخائر أثناء العرض العسكرى.

كما تمكن من إدخال اربعة قنابل يدوية شديدة الخطورة تحتوى كل منها على عدد كبير من الشظايا إلى أرض العرض، واحتفظ باثنين منها وسلم الآخرين لكل من المتهمين الثانى والثالث، وأثناء سير العربة قاطرة المدفع التى يركبها وكان جالسا بالكابينة بجوار السائق بينما كان الجناة الثلاثة الاخرون يجلسون وسط سائر الطاقم أعلى العربة تمكن من إكراه السائق على التوقف أمام المنصة الرئيسية مباشرة وأسرع إلى النزول ملقيا قنبلة يدوية، كما أسرع المتهمان الثانى والثالث بإلقاء قنبلتين آخريين فى اتجاه المنصة. فانفجرت قريبا منهما ثم قام المتهمان الثالث والرابع بإطلاق دفعة نيران من بندقيتهما الآليتين فاحدث ذلك مفاجأة شديدة للجالسين بالمنصة وللقائمين على حراسة الرئيس مما أدى إلى اضطرارهم لخفض رؤوسهم فى ثوان معدودات كان المتهم الأول قد اختطف الرشاش القصير خاصة السائق من الكابينة وقفز الجناة الثلاثة الآخرون فبلغوا جميعا المنصة الرئيسية حيث كانت لا تبعد عن موقع وقوف العربة بأكثر من خمسة وعشرين مترا فقط، وأمكنهم تصويب أسلحتهم من الاتصال القريب، سواء بالمواجهة أو من الجانبين صعودا على السلمين الأيمن والأيسر للمنصة، وأفرغوا ذخائرهم كلها مع التركيز على الموجودين بالصفوف الأولى وخاصة الرئيس الراحل مما أدى إلى إصابته بالإصابات الواضحة الموضحة بالتقرير الطبى الشرعى والتىأدت إلى وفاته.

وقد اقترنت الجناية المذكورة فى نفس المكان والزمان بجنايات قتل عمد والشروع فى قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد لآخرين كانوا بالمنصة الرئيسية وحولها، حيث كان الجناة قد بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل كل من يستطيعون قتله ممن يعين الرئيس ويواليه. فاصيب

كل من اللواء "أ.ح حسن علام"، "الأنبا صمونيل"، "محمد يوسف رشوان". وآخرين بالإصـــابات الموضحة بالتقارير الطبية التشريحية التى أدت إلى وفاتهم.

كما أصيب كل من السادة سيد أحمد مرعى، وفوزى عبد الحافظ.. وآخرين.

وخاب أثر الجريمة لأسباب لا يد للجناة فيها إذ أسعفوا بالعلاج وقدر لهم المولى سبحانه البقاء على قيد الحياة.

المتهم الخامس : محمد عبد السلام فرج عطية:

اشترك بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة مع المتهمين من الأول إلى الرابـــع فـــى الجنايات السالف بيانها. بأن حرضهم على استباحة الدماء الذكيـــة بتـــأولات خاطئـــة للأحكـــام الشرعية الاسلامية أثبتها فى كتاب وضعه وطبعه أسماه "الفريضة الغائبة" سقاهم سمه وأشـــرب قلوبهم ريفة فأطاعوه وتلاقت إرادتهم الآثمة على تصميم قاطع على اغتيال الرئيس الراحل ومن يحيط به من رجالات الدولة فى المنصة.

المتهمون جميعا عدا المتهم العاشر:

حازوا وأحرزوا الأسلحة والذخائر بغير تـــرخيص قـــانونى، كمـــا حـــازوا وأحـــرزوا واستخدموا المفرقعات بغرض ارتكاب اغتيال سياسى على التحديد الموضح بالتحقيقات.

وقد وقع على أمر الإحالة نائب المدعى العام العسكرى اللواء "مختـــار محمـــد حـــسين" شعبان بعد العرض على المدعى العام العسكرى وموافقته، وبعد استئذان وزير الـــدفاع والقائـــد العام للقوات المسلحة فى إحالة المتهمين العسكريين المذكوريين للمحاكمة.

وقدمت القضية إلى المحاكمة العسكرية وتوالت الجلسات الذى لم يبد المتهمون فيهـــا أى ندم أو أسف حتى كانت الجلسة الختامية للنطق بالحكم فـــى الـــسبت ٦ مـــارس ١٩٨٢ حيـــث أصدرت المحكمة حكمها بإعدام المتهمين الخمسة وهم:

١- خالد احمد شوقى الإسلامبولى.

٢- عبد الحميد عبد السلام عبد العال على.

٣- عطا طايل حميده.

٤- حسين عباس محمد.

٥- محمد عبد السلام فرج عطية.[1]

([1]) تم الاستعانة خلال كتابة هذا الفصل بالوثائق والتقارير الرسمية التى أوردها الأستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابه خريف الغضب، وكذلك الأستاذ أسامه عبد الهادى رئيس النيابة العامة فى كتابه أشهر حوادث الإعدام حيث عرضا واقعة اغتيال الرئيس السادات والأحكام التى صدرت على المتهمين بشكل اعتمدا فيه على المصادر الأصلية.

وفى أعقاب الحكم صاح الاسلامبولى قائلا لزوجته ووالدته لا تحزنا لأنى سأعود إلى ربى وصاح آخر من المحكوم عليهم أن المسلمين قادمون. [١]

وقد تضمن الحكم عقوبات أخرى متفاوتة لباقى المتهمين فحكم على كل من عبود الزمر وابن عمه طارق الزمر، ومحمود طارق ابراهيم، وأسامة السيد قاسم وصلاح الدين بيومى بالأشغال الشاقة المؤبدة وحكم على الباقين فيما عدا عمر عبد الرحمن بالاشغال الشاقة لمدد مختلفة وكان عدد الجميع ٢٤ متهما.

وقد صدق رئيس الجمهورية على الحكم وفقا لقانون الأحكام العسكرية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، وتحدد لتنفيذ الحكم بالإعدام يوم ١٥ ابريل ١٩٨٢:

وفى الصباح الباكر لهذا اليوم اقتيد كل من:

١- خالد أحمد شوقى الإسلامبولى.

٢- حسين عباس محمد.

لميدان ضرب النار بالسجن الحربى بالجبل الأحمر بمدينة نصر لتنفيذ الحكم عليهما رميا بالرصاص وفقا لقانون الأحكام العسكرية[٢]، وذلك لصفتهما العسكرية.

ومن المعروف أن الذى يقوم بتنفيذ الحكم على العسكريين جماعة تنفيذ من اثنىعشر ضابط صف وجندى من الرماة المهرة "من خارج الوحدة الفرعية الصغرى للمذنب" وتعمر طبنجة قائد الجماعة بالكامل، بينما تعمر ثلثا بنادق أفراد الجماعات بطلقات الرصاص بواقع طلقة واحدة لكل بندقية بحيث لا يمكن تمييز البنادق المعمرة بالذخيرة الحية عن البنادق المعمرة بالفشنك أما باقى البنادق "الثلث" فتعمر بطلقات فشنك. والحكمة من ذلك أن لا يشعر أى من الرماة أنه السبب المباشر لوفاة المحكوم عليه.

ويتم تخطيط ساحة التنفيذ بعد تحديد موعد تنفيذ الحكم حيث يقام عمود للتنفيذ ويوضع خلفه ساتر من الرمل كمانع من نفاذ الرصاص ، ويقام أيضا ساتر لجماعة التنفيذ ليتم الرمى من الوضع راقدا وذلك على مسافة ٢٠ متر من المحكوم عليه ويكون قد تم ربطه فى عمود التنفيذ وتوضع عصابة سوداء على عينه وقطعة من القماش الأبيض بمقاس ٦/٨ على مكان القلب كعلامة للتنشين. وتتقدم جماعة التنفيذ فى مواجهة الرمى ويصدر الأمر بالرمى دفعة واحدة،

([1])جيهان السادات: المرجع السابق، ص ٥٥٩.
([2])المادة ١٠٦ ينفذ حكم الاعدام بالنسبة للعسكريين رميا بالرصاص اما بالنسبة للمدنيين فينفذ طبقا للقانون.

وعقب الانتهاء من ذلك يتقدم قائد الجماعة، وبرفقته الطبيب ليكشف على المحكوم عليه لتقرير وفاته من عدمه وفي حالة عدم وفاته يقوم قائد جماعة التنفيذ بإطلاق طلقتين على راس المذنب.

أما باقى المتهمين المذنبين:

١- عبد الحميد عبد السلام عبد العال علي.

٢- عطا طايل حميده.

٣- محمد عبد السلام فرج عطية.

قد تم تنفيذ حكم الاعدام عليهم بطريق الشنق وفقا لقانون العقوبات. [١]

حيث اقتيدوا إلى الغرفة المخصصة بسجن الاستئناف بباب الخلق لتنفيذ العقوبة وتلى عليهم منطوق الحكم الصادر بالإعدام، وتصديق الرئيس عليه، وذلك على مسمع من الحاضرين. [٢]

لقد دارت مناقشات عديدة حول المسئولية فى اغتيال السادات، وعن الفشل الذريع في حماية أمنه، على الرغم من تدابير الأمن المشددة.

والواقع أن عنصر المفاجأة والصدفة المحضة وحالة الارتباك الشديد التي اعقبت الحادث، وتنازع اختصاصات العديد من الجهات الأمنية كانت لها اليد الطولى فى ذلك وعلى أى حال فقد سقط التنظيم جميعه في يد الدولة، واستمر النظام السياسى قائما يمارس دوره فى حكم مصر وإعادة الاستقرار إليها على ان تيار العنف من جانب الجماعات الاسلامية لم يتوقف فقد حدثت محاولات لاغتيال "حسن أبو باشا" وزير الداخلية السابق والصحفى "مكرم محمد احمد"، و"النبوى اسماعيل" وزير الداخلية السابق ولكن هذه المحاولات فشلت جميعا. [٣]

([1]) المادة ١٣ كل محكوم عليه بالاعدام يشنق.

([2]) اسامة عبد الهادى: مرجع سابق، ص ٢٥٠- ٢٥٢.

([3]) للتفاصيل انظر: عبد العظيم رمضان: الأخوان المسلمون والتنظيم السرى.

ملحـق

نص تقرير مستشفى المعادى الرسمي بعد الكشف
على الرئيس السادات عقب حادث الاغتيال

وصل السيد رئيس الجمهورة الى مستشفى القوات المسلحة بالمعادى فى الساعة الواحدة و عشرين دقيقة بعد ظهر اليوم – مساء الثلاثاء ٦ /١٩٨١/١٠

وأظهر الكشف الطبى ما يلى :

١ – كان سيادته فى حالة غيبوبية كاملة – النبض و ضغط الدم غير محسوسين وضربات القلب غير مسموعة – حدقتا العين متسعتان و لايوجد بهما استجابة للضوء – فحص قاع العين أظهر وجود أوعية دموية خالية من الدماء – لايوجد حركة بالأطراف تلقائية أو بالاثارة مع عدم و جود الانعكاسات الغائرة و السطحية بجميع الأطراف

٢ – وجود فتحي دخول من الجهة اليسرى فى مقدم الصدر أسفل حلمة الصدى اليسرى

٣ – وجود جسم غريب محسوس تحت الجلد فى الرقبة فوق الترقوة اليمنى

٤ – وجود فتحة دخول أعلى الركبة اليسرى من الأمام ، وخروج بمؤخرالفخد الأيسر

مع وجود كسر مضاعف فى الثلث الأسفل لعظمة الفخد الأيسر .

٥ـ جرح متهتك بالذراع الأيمن من الأمام اسفل المرفق

٦ـ أمفزيما جراحية بالصدر و الرقبة و حول العين اليسرى

٧ – دم متدفق من الفم

وقد تم نقل سيادته إلى قسم الرعاية المركزة لجراحة القلب و الصدر بالمستشفى و اجريت له الاسعافات العاجله و فى تمام الساعة الثانية و أربعين دقيقة بعد ظهر الثلاثاء ٦ أكتوبر
أظهر رسم القلب عدم تسجيل أى نشاط له ، وأظهر رسم المخ توقف كامل له عن العمل تأكيدا لحدوث الوفاة وأعتبر سبب الوفاة صدمة عصبية شديدة مع نزيف داخلى بتجويف الصدر وتهتك بالرئة و الأوعية الدموية الكبرى بجذر الرئة اليسرى

توقيعات : لواء طبيب – أحمد سامى كريم – مدير مستشفى القوات المسلحة و عشرة اسماء لأطباء آخرين .

خاتمـــة

وهكذا يتضح أن الإرهاب يعد من أبشع آفات العصر خاصـــة وأنـــه الابـــن الـــشرعى للتطرف الفكرى والمذهبى والذى يعد التطرف الدينى من أخطر أنواعه، كما أن انتشار المفاهيم الخاطئة ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب بل أن بذرتها وفدت إلى مصر من الخارج منذ زمن طويل وان على هؤلاء الذين يستخدمون العنف لأغراض بعيدة عن مصلحة الوطن أن يعلموا أن طبيعة الشعب المصرى تكره العنف وتكره التطرف وتقف مع الوسطية، وتحـــتكم إلـــى العقـــل المجرد عن الهوى حتى تتم معالجة المشاكل بما يتفق مع مصلحة الوطن.

وعلى الذين يثيرون الفتنة باسم الدين أو الوطنية ويسعون اغتيال مصر، وبيـــع لحمهـــا قطعة قطعة لأصحاب الأغراض المشبوهة أن يتقوا الله فى بلادهم خاصـــة وأن القتـــل خـــارج القانون واغتيال الانفس البريئة لا تشكل فقط اعتداء على حق حياة مـــواطنين آمنـــين، ولكنهـــا تضفى أيضا شرعية على أعمال انتقامية مماثلة تؤدى إلى زعزعة الأمن فى المجتمـــع، وإلـــى خسائر بشرية تصيب الوطن فى الصميم وأنه لابد من شجب قوى العنف والكراهية، وان نبـــذل كافة الجهود لمقاومة قوى الإرهاب والشر، ومواجهة التحدى لإحباط أى أهداف شريرة تتربص بهذا الوطن، وشجب كل أعمال العنف التى تهدد دماء الأبرياء بغير جدوى ولا نتيجـــة، وتبـــدد طاقات وطنية ثمينة يمكن الإفادة منها فيما ينفع الوطن.

إن الضمير الوطنى يدعونا جميعا لتوجيه كافة الجهود لعملية بناء الإنسان المصرى بدلا من محاولات هدم نظام الدولة السياسى التى لا تفيد سوى المتربصين بهذا الوطن خاصـــة وأن الإسلام دون سائر الأديان ينطوى على مبادئ وقواعد تنظيم المعاملات بين البـــشر أن وطننـــا مكانة قلب كل مصرى يسكن فى أركانه وكل حلمه وأمله حماية بلده من حماقات الهمجية وعلينا جميعا أن نتذكر قول مصطفى صادق الرافعى

بلادى هواها فى لسانى وفى دمى

يمجدها قلبى ويدعو لها فمى

إن علينا أن نعى الدروس المستفادة من أحداث الماضى وما أحدثته من تداعيات. بوضع الخطط والاستراتيجيات التى تستهدف وأد هذه المحاولات فى مهدها، والبحث حول مـــن يقـــف وراءها حتى نقى بلادنا أى ضربات إرهابية جديدة.

فهرست